

Before the disaster

الإمارات

ما قبل الكارثة

أسرار وخفايا

سامي الجلّولي

easymedia

الإمـــــارات
مـــا قبل الكارثة
أســرار وخــفايا

جنيف (سويسرا 2015)

www.easymedia.ch

سامي الجلّولي

الإمـــــارات

مـــا قبل الكارثة

أســـرار وخـــفايا

ايزيميديا

تمهيد

إلى وقت قريب كان النظام الإماراتي بعيدا عن كل انزلاق في سياسة المحاور والتكتلات السياسية، الاقتصادية والمذهبية، لكن في السنوات القليلة الأخيرة تعاظم دوره في الخارج وفي مناطق توتر إقليمية إذ نكاد نجد بصمات التدخل الإماراتي في كل أزمة سياسية (مصر وتونس) أو حرب أهلية عربية أو إسلامية. ففي أفغانستان والعراق وليبيا واليمن ومالي وإفريقيا الوسطى وسوريا وفلسطين كان تدخل الإماراتيين حاسما وفي بعض الأحيان مأساويا.

ما الذي يجعل النظام الإماراتي يخوض حربا بالوكالة وينفذ مهام قذرة ويساهم في سفك دماء العرب والمسلمين في مناطق عدّة؟ ما الذي يربط الإمارات بدول مثل أفغانستان أو مالي أو أفريقيا الوسطى غير آلاف الكلومترات؟ ما الذي يجعل الإمارات يعمل على تفجير العلاقات الخليجية - الخليجية وصناعة توترات بين قطر والسعودية؟ وهل خسر النظام تماما أصدقاءه بالمملكة العربية السعودية خاصة بعد عزل رئيس الديوان الملكي خالد التويجري إثر وفاة الملك عبد الله وتولّي الملك سلمان الحكم؟

ما الذي يجعل الإمارات تتحوّل إلى دولة عدوانية، هذه التي كانت تعتبر إلى وقت قريب نموذجا للتسامح والتعايش السلمي والحياد في السياسة الخارجية، إلى حد أن نعتها البعض من أصدقائهم بـ "أسبرطة الصغيرة"؟

هل النظام الإماراتي نظاما ديمقراطيا يحمي حقوق الإنسان ويصونها بالداخل حتى يعمل على نشر تلك الحقوق بالخارج؟ وماهي الدوافع والأسباب التي تجعل

النظام الإماراتي يحتلّ المرتبة الأولى في الوطن العربي في "مؤشر العبودية"؟ وهل تحتكم الإمارات إلى مؤسسات ديمقراطية ومجتمعا مدنيا يجعل من مبادراتها الخارجية السلمية أو العسكرية أمرا مقبولا ومستساغا؟ وهل المجتمع الإماراتي يعيش رخاء ورفاهية أم أن وراء الأبراج البلورية، كثبانا رملية، تحجب منازل بدائية تفتقد لأبسط مقومات العيش الكريم؟ وماذا عن الصراعات الداخلية بين حكام أبو ظبي وحاكم دبي واختلافهما في إدارة الملفات الخارجية؟

ما الذي يدفع الإمارات إلى وضع كامل ثقلها في أزمات لا تخصها وفي دول لا تجاورها فاكتسبت عداء شق كبير من الناس؟ ما هي الغاية من تخصيص مآت المليارات من الدولارات لإشعال نار الفتنة بالدول العربية والإسلامية؟ ولماذا لا تنتهج الإمارات نهج الوساطة والمساعي الحميدة في حل المشاكل بين فرقاء الدولة الواحدة؟ ولماذا تسعى إلى تغليب حلف على آخر بقوة المال والإعلام والسلاح؟

عديدة هي الأسئلة التي تطرح نفسها وسط هذا التسونامي الذي ركبه النظام الإماراتي. وعساكم تجدون في هذه الفصول ما قد يجيب عنها في حين سيتكفل المستقبل بالإجابة عن الأخرى.

في هذا الكتاب يأخذنا الباحث السياسي التونسي سامي الجلّولي الذي يعتبر أحد أجرأ الكتّاب العرب في تناول قضايا الدكتاتوريات، إلى بحر النظام الإماراتي، راكبا أمواجه العالية ورياحه العاتية للغوص في أعماقه بحثا عن الحقيقة في شاكلة اللؤلؤ.

الناشر

جنيف في 15 ـ 02 ـ 2015

1. من بركة اللؤلؤ إلى لعنة النفط

الإمارات دولة خليجية تتكون من اتحاد فدرالي يضمّ سبع إمارات وهي إمارة أبو ظبي ويحكمها آل نهيان من قبيلة آل بوفلاح، إمارة الشارقة ويحكمها آل القاسمي من قبيلة القواسم، إمارة دبي ويحكمها آل مكتوم من قبيلة آل بوفلاسة، إمارة أم القيوين ويحكمها المعلا من قبيلة آل علي، إمارة رأس الخيمة ويحكمها آل القاسمي من قبيلة القواسم، إمارة عجمان ويحكمها آل النعيمي من قبيلة النعيم وإمارة الفجيرة ويحكمها آل الشرقي من قبيلة الشرقي أو الشراقية. قطر والبحرين رفضتا الانضمام إلى هذا الاتحاد واستقلّتا بمفردهما.

لم يأخذ هذا التشكيل تسميته الحالية "الإمارات العربية المتحدة" إلا سنة 1971. قبل هذا التاريخ كانت تسمى مجموع هذه الإمارات "بساحل عمان" أو "ساحل القراصنة".

لكن كيف كان مجموع هذه الإمارات قبل الاتحاد؟

كان الإماراتيون يعيشون على مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ من أعماق البحار خلال أشهر الصيف وكانت مغاصات اللؤلؤ وفق بعض الباحثين (محمد مرسي عبد الله في كتابه الإمارات العربية المتحدة وجيرانها) تقع بين شاطئ أبو

ظبي وسواحل قطر. كما كانوا يعيشون على حرف تقليدية أخرى كحرفة الطين (الفخار) في رأس الخيمة والفجيرة. إلا أن البحث عن اللؤلؤ إلى جانب صيد الأسماك يعتبران أهم المصادر لعيشهم وللدخل القومي. ولإثبات أن اللؤلؤ كان يمثل مصدرا استراتيجيا كحال النفط اليوم فقد فشلت عدة مشاريع أجنبية من أجل استغلال اللؤلؤ بالإمارات المتصالحة من ذلك مشروع Watson سنة 1875 ومشروع Smith & Associates سنة 1873 ومشروع Streeter سنة 1889.

تاريخيا، لم يكن البرتغاليين والإنجليز الغازين الوحيدين للمنطقة بل إن الفرنسيين أنفسهم حطّوا الرحال هناك لوجود المنطقة في موقع استراتيجي تعاقبت عليها العديد من القوى الدولية وتتنازع فيها القبائل المحلية، الشيء الذي جعل منها في ذلك الوقت بؤرة مهددة للسلم والأمن الدوليين وضربا لمصالح القوى العظمى المتمركزة بالمنطقة والمتكونة أساسا من الإمبراطورية البرتغالية والبريطانية والفرنسية.

أنهى الوجود البريطاني والهولندي سنة 1622 الاستعمار البرتغالي للخليج لمدة فاقت 150 سنة، سيطر فيها البرتغال على موانئ الخليج الذي اعتبر مهدا للقراصنة الذين كانوا يعترضون السفن التجارية التي تمر عبر مياه الخليج والمحيط الهندي وبحر العرب.

يدين الإماراتيون والخليجيون بصفة عامة في دفاعهم عن المنطقة إلى احدى أكبر القبائل العربية التي تتخذ من إمارة رأس الخيمة والشارقة مقرا لها وهي قبيلة القواسم، حيث عمد جدهم "قاسم الكبير" في القرن السابع عشر

نتيجة تدافع الإمبراطوريات الاستعمارية على المنطقة إلى تكوين جبهات دفاع ذاتية توجّت بتشكيل قوة عسكرية بحرية كبيرة، فاصطدم مع الإنجليز وحلفائهم واستطاع تحقيق انتصارات في الكثير من الحروب التي خاضها وعمد إلى تغيير الخارطة الجغرافية للمنطقة فانتشرت دولتهم لتشمل أجزاء كبيرة من شرق الخليج العربي (بساحليه الشمالي والجنوبي) إضافة إلى بعض الجزر.

لقد كان لهذه القوة العسكرية التي أسستها قبيلة القواسم الفضل في تشكل مجموعة من القوى القبلية التي لازالت تحكم إلى الآن مثل آل خليفة في البحرين سنة 1783 وآل ثاني في قطر سنة 1860 وكذلك آل مكتوم في دبي سنة 1860.

صمد القواسم في رأس الخيمة أمام الإنجليز إلى غاية 1819 بداية استعمار الإنجليز للإمارة بعد معارك طاحنة بدأت منذ سنة 1805 عندما حاولت بريطانيا السيطرة على مضيق هرمز Détroit d'Ormuz (الرابط بين إيران وعمان) لصالح شركة الهند الشرقية The East India Company المملوكة للإمبراطورية الإنجليزية. كما استطاع الإنجليز احتلال "الشارقة" Sharjah دون حروب حيث عقد اجتماع كبير على متن السفينة Argonaut وهي أكبر سفينة تظهر في الخليج قبل الحرب العالمية الأولى أعلن فيه اللورد George Nathaniel Curzon بحضور جميع زعماء "الساحل المتصالح" أنّ الحكومة البريطانية قد أصبحت تمارس السيادة المطلقة لحمايتهم وأنّ زعماء الساحل المتصالح ليس لهم أيّ علاقة بدول وقوى أخرى.

دام الاستعمار البريطاني للإمارات المختلفة أكثر من 150 سنة، وذلك إلى حدود سنة 1971 تاريخ تكوّن الاتحاد الإماراتي. قبل هذا التاريخ كانت كل إمارة تمثل وحدة مستقلة بذاتها عن أي إمارة أخرى لكن جميعهم ينضوون تحت نفوذ بريطانيا التي كانت تدير السياسة الخارجية والدفاع لكن دون تدخل كبير في سياسة المشايخ للإمارات المتصالحة حيث برزت العديد من النزاعات والتحالفات المتعلقة بمناطق النفوذ وانتهى الأمر إلى تشكّل حلفان من القبائل العمانية: قبائل حلف "الهناوي" تحت قيادة قبيلة "آل بوفلاح" ممثلة في زعيمها زايد الأول (زايد بن خليفة آل نهيان) والد الشيخ زايد مؤسس الاتحاد الإماراتي وجدّ الرئيس الحالي للإمارات الشيخ خليفة بن زايد. وقبائل حلف "الغافري" وتزعمتهم قبيلة القواسم. سيتمخض عنهما فيما بعد الإمارات المختلفة فظهرت إمارة رأس الخيمة سنة 1727 وأبو ظبي 1761 وأم القيوين وعجمان 1775 ودبي 1833 والشارقة 1868 والفجيرة 1876.

بقي الإنجليز إلى غاية سنة 1971 يديرون الشأن الخارجي والدفاع عن مختلف الإمارات مع ترك تصريف الشأن الداخلي لشيوخها إلا أن بريطانيا لم تكن بمعزل عن بعض الأحداث التي ستغير فيما بعد مجرى المستقبل، تمثلت في توقعات كبيرة بوجود النفط في الثلاثينات من القرن الماضي (وقع حفر أول بئر بإمارة أبو ظبي بداية الستينات من القرن الماضي) فضغطت بريطانيا من أجل إبرام عقود امتياز استغلال النفط لصالحها ومنحها لوحدها امتيازات مصرفية. لقد كان لانفراد بريطانيا بامتياز النفط وسعيها لحمايته وحماية شركات التنقيب أن سارعت إلى رسم الحدود فاندلعت نزاعات بين القبائل تطالب بأحقيتها فيما

اقتطع من ترابها وتضاعف التدخل البريطاني بعد ظهور نتائج مشجّعة لوجود ثروة نفطية في الخمسينات ليصبح واقعا متأزّما رسمه الإنجليز مع بداية إنتاج وتصدير النفط في بداية الستينات.

في أواخر سنة 1968، قررت بريطانيا الخروج من مستعمراتها وبدأت تتبلور فكرة الاتحاد بين مختلف مكوّناته القبليّة. فوقع التوقيع على اتفاقية الاتحاد سنة 1971 بين الإمارات الست (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين) ولم تلتحق إمارة رأس الخيمة بالاتحاد إلا سنة 1972 في حين أعلنتا كل من قطر والبحرين استقلالهما وبسط نفوذهما على أراضيهما.

لكن مما لا يذكره الإماراتيين، عادة جلّ العرب الذين لا يذكرون إلا محاسن مستعمريهم، أن الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة كان له دورا رئيسا في توحّد الإمارات المشتتة عبر دعمه المعنوي ونصائحه السياسية التي كانت بمثابة توجهات مهمة ساعدت الشيخ زايد وباقي شيوخ الإمارات في تحقيق اتحادهم. وكان مهندس هذا التقارب وزير خارجية تونس الأسبق محمد المصمودي، الذي وإن شارك في نجاح مشروع الوحدة الإماراتية سنة 1971 إلا أنه فشل في مشروع الوحدة التونسية الليبية لسنة 1974.

2. هل نحن فعلا مستقلّون؟

هل فعلا دولة الإمارات مستقلة؟ سؤال طرحه عليّ أحد الإماراتيين وهو سؤال يتبادر إلى كل متابع لما يحدث بالمنطقة عموما وداخل النظام الإماراتي بشكل خاص.

من المعروف أن الإنجليز لا يقيمون وزنا كبيرا للعرب وخاصة لمستعمراتهم السابقة التي بقيت في ارتباط روحي وثيق. من الهند إلى أستراليا مرورا بباكستان ووصولا إلى الخليج الذين كانوا يعتبرونه "بحيرة بريطانية" حقق الإنجليز انتصاراتهم بسلوك "دبلوماسية الدم البارد" وهي مزيج من الدهاء والخبث والإكراه والابتزاز.

ورغم خروج الإنجليز من الإمارات سنة 1971 وتأسيس الاتحاد الإماراتي إلاّ أنهم حافظوا على العديد من الامتيازات التي وقفت مانعا أمام استقلال القرار السياسي الإماراتي وارتهانه لتعليمات تصدر من 10 داونغ ستريت Downing Street. لم تتخلص بعد الإمارات من تبعيتها للتاج الملكي البريطاني. وكثيرا ما توبّخ بريطانيا النظام الإماراتي لانحرافه عما هو مرسوم له.

في العقل السياسي البراغماتي الإنجليزي تظلّ الإمارات منطقة حيوية للمصالح البريطانية وذلك من خلال ممارسة هذا العقل لحقوقه التاريخية التي يعتبرها حقوقا خاصة. وقد أدّى ذلك بدوره إلى تحوّل أساسي في السياسة البريطانية التقليدية من تدخّل نسبي إلى تدخّل فعّال في الشؤون المحليّة. فبريطانيا من يرسم حدود التماس وخطوط البداية والنهاية للسياسة الإماراتية الخارجية.

إن الاستعمار البريطاني أشدّ وطأة من حيث الارتباط من الاستعمار الفرنسي أو الإيطالي. فالسياسة الانجلوساكسونية تختلف عن نظيرتها الفرانكفونية أو الايطالفونية (Italophone). وهي سياسة تتميز بالمحافظة على قدر كبير من الارتباط والتبعيّة.

إن مسألة استقلال القرار السياسي مرتبطة عضويا باستقلال القرار الاقتصادي وأحد أهم معايير استقلال القرار السياسي وجود استقلال للقرار الاقتصادي.

كما تطرح مسألة استقلالية القرار السيادي الإماراتي من عدة زوايا خارجية وداخلية. وإن كانت الإمارات تفتقد إلى سياسة ذاتية خارجية بتأثير مباشر للتاج البريطاني لأسباب تاريخية معروفة (اتفاقيات الحماية والامتياز) إلا أنه داخليا تعاني الإمارات من افتقاد لقرار سيادي نظرا لنسبة الأجانب الكبيرة (أكثر من 90 بالمائة) خاصة الآسيويين والمواطنين ذووا الأصول الآسيوية، الذين يحتلون بدورهم مراكز قيادية متقدمة في أجهزة النظام الرسمية خاصة تلك المتعلقة بالسيادة الأمنية والاقتصادية. ورغم حصول هؤلاء على

الجنسية الإماراتية إلا أنهم بقوا محافظين سرّا على ولائهم لدولهم الأصلية أكثر من ولاءهم لدولة الإمارات بل فيهم الكثير الذين تحوّلوا إلى عملاء لدى أجهزة استخبارات دولهم الأصلية.

تطرح مكانة اللغة الأم إشكالا محوريا داخل متطلبات السيادة بصفة عامة وفي الإمارات بصفة خاصة. إذ لا استقلال بلا لغة وطنية مسيطرة على الحياة. لعلّ هذا ما نبّه إليه الرئيس الفرنسي السابق الجنرال Charles de Gaulle. ففي أحد اجتماعاته السرية التي عقدها سنة 1958 مع دائرة ضيّقة من السياسيين الفرنسيّين حيث كان يراهن على بقاء 500 ألف فرنسي بالجزائر، قال:

"لكي نحافظ على الجزائر في الإطار الفرنسي علينا أن نحافظ على بقاء اللغة الفرنسية بالجزائر...".

اليوم، الإمارات لم تعد تتكلم العربية إلا في مراسلات دواوينها أو في أشعار شيوخها. زرت الإمارات وتحديدا دبي لأبحث عن اللغة العربية فما وجدت فيها غير الإنجليزية. قد يفهم الأمر على أساس أن مدينة دبي مدينة دولية لكن لا يمكن أن تصل إلى درجة تهميش وربّما اندثار اللغة العربية.

هل الاستقلال هو تحرير الأراضي؟ أو بناء الاتحاد؟ أو بناء الأبراج والمتاحف والكنائس؟

لقد طغى الغزو الثقافي والسلوكي الأجنبي على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والقيمي الإماراتي. في الإمارات تبحث عن الإماراتي فلا تجده، فقائد الطائرة ومضيّفها والتاكسي وسائقها ومدير الفندق ونادله وصاحب محلات التجزئة وزبائنه كلهم أجانب... الإمارات كمثل مقهى أو ناد ليلي يلتقي فيه الناس

لاحتساء قهوة أو للرقص ثم يعودون مع خيوط الفجر الأولى إلى ديارهم.

إنه إذا ما افترضنا أن الدول والأمم تبني أمجادها وحضاراتها اعتمادا على تميّز ثقافي محدّد وعلى هوية محدّدة، فلماذا يسعى حكام الإمارات اليوم إلى تهجين الهوية العربية والقضاء على قيم وتاريخ وعمق البلاد؟ فبعد جيلين أو ثلاثة من الآن، ستندثر اللغة العربية تماما ولن يعود في مقدور الإماراتيين أن يتكلموا لغة غير الإنجليزية أو الفارسية...

إن الدولة التي لا تتحكم في وسائل إنتاج حاجياتها وفي صناعة مستقبل أبناءها وحفظ أمنهم لا يمكن لها الديمومة. فهي ستكون "دولة ساعة" واستبداد وظلم وغربة.

لهذا، ينشط الشارع الإماراتي لإحساسه بالجور والاستلاب والقهر والغربة في بلده. فالدولة التي تسقط الجنسية على أبناءها لمجرّد نقدهم للحاكم لا يمكن ائتمانها وهي دولة فاسدة ولا تحمل أي مشروع مجتمعي.

في نشاطه، لا يرتبط الشارع الإماراتي بما سمي بثورات "الربيع العربي"، بل سبقه إلى ذلك بسنوات لما يتميّز به النظام الإماراتي من جور وفساد وغياب للشفافية وانتشار للمحسوبية وفظاعة الانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان، كما كان تحرّك هذا الشارع الممثّل في نخبته الحقوقية والدينية إزاء بعض السياسات الحكومية الخارجية للنظام الإماراتي، التي تطرح أكثر من سؤال حول ماهية العلاقة التي تربط بعض الأسر الفاعلة في منظومة الحكم الإماراتي ببعض دوائر القرار الأجنبية وارتهان البلاد للوبيات متشابكة المصالح والكثير منها متضارب ومصلحة الإماراتيين.

لقد ساهمت "دولة البوليس المرتزق" كما يطلق عليها البعض بشدة في ظهور نواة لمعارضة بدأت في إظهار تحدّيها للأسر الحاكمة والتي يطالب بعضها علنا بتغيير النظام خاصة لدى الفئات المثقفة التي يسعى النظام إلى إذلالها وتركيعها بشتى الطرق فإن لم يكن عن طريق شراء الذمم فعن طريق الحرمان من الوظائف والتجويع أو التعذيب والنفي.

لكن ماهي الأسباب التي تدفع بالإماراتيين للخروج عن طاعة و"نعمة" ولي الأمر والمطالبة بالإصلاح؟ ثمّ إصلاح ماذا وفي أي اتجاه؟ هل المقصود بالإصلاح إحداث تغييرات جزئية أم إعدام لواقع وإحداث لمشروع جديد؟ ألا يعتبر محاولة خروجهم عن حكامهم تنكّرا للنعم التي أنعموا بها عليهم؟ ولكن أي نعمة هذه التي تجعل الإماراتيين يختطفون ويسحلون ويسجنون لمجرد رأي أو شكوى أو نصيحة سلمية؟

إن عبارة الاستقلال لا تعني فقط استقلال الدول في قراراتها وبسط سيادتها على مجالاتها بل تعني كذلك استقلال الشعوب من عبودية حكامها، فالدولة ذات السيادة والمستقلة هي تلك التي يسود فيها الشعب وتحترم فيها القوانين العادلة، لا التي يسود فيها الحكام وتنتهك فيها آدميّة وكرامة الإنسان.



3. هل النظام الإماراتي نظام دكتاتوري؟

أعلى سلطة في الإمارات هي سلطة الرئيس. لكن النظام الإماراتي ليس رئاسي بالمفهوم التقليدي للنظام الرئاسي ولا هو نظام برلماني بالمفهوم التقليدي للنظام البرلماني. هو خليط من النظام الملكي الدستوري مع نظام الحكم الرئاسي.

نظام متداخل، تجتمع فيه خصائص النظام الملكي (الأميري) القائم على الخلافة (ولي العهد) في الحكم بخصائص النظام الرئاسي، من كونه نظاما رئاسيا شكليا والدليل أنه لا يخضع للانتخابات العامة، الحرة، المباشرة والسرية، بل تخضع تسمية الرئيس إلى توافق بين حكام الإمارات السبع الذين يشكّلون ما يعرف بمؤسسة "المجلس الأعلى للاتحاد" وإن كان عبر الانتخابات إلا أنه جرت العادة منذ تأسيس الاتحاد سنة 1971 أن يكون الرئيس حاكم أبو ظبي ونائب الرئيس حاكم دبي.

تمثل مؤسسة رئاسة الاتحاد الفدرالي أو مؤسسة الحكم المحلي (داخل كل إمارة) أزمة شرعية فبالإضافة إلى أن الحكم منحصرا في العائلات الحاكمة عن طريق الوراثة إلا أن هذا النوع من الحكم لم يكن مستقرا ولم يكن التداول

على الحكم سلميا حيث عرفت الإمارات الكثير من المؤامرات والاغتيالات السياسية التي كانت تحدث داخل الأسر الحاكمة نتيجة غياب لمؤسسات مدنية ودستورية تكفل سلاسة انتقال السلطة، لعلّ أشهرها اغتيال الشيخ "طحنون" من طرف شقيقه الشيخ "حمدان" وافتكاك السلطة منه ثم اغتيال "حمدان" من طرف شقيقه الشيخ "سلطان" وافتكاك الحكم منه ثم لم يلبث أن اغتيل الشيخ "سلطان" من طرف شقيقه الشيخ "صقر" الذي اغتيل بدوره من طرف الشيخ "خليفة" الذي سلّم الحكم لابن أخيه الشيخ "شخبوط" الذي كان منفيّا في إمارة الشارقة صحبة إخوته الشيخ "زايد" والشيخ "خالد" والشيخ "هزّاع"، ليحكم أبو ظبي لمدة 28 سنة وذلك من 1928 إلى 1966. ورغم مرابطة الشيخ "شخبوط" قلعة "قصر الحصن" لخوفه من الاغتيالات إلا أنّه لم ينجو من انقلاب أبيض رتّبه له شقيقه الشيخ "زايد" (مؤسّس الإمارات) بتعاون مع الإنجليز حيث أزاحه من الحكم سنة 1966 وقام بنفيه إلى بيروت ثم سمح له بالعودة وسكن بإمارة العين إلى أن توفي سنة 1989.

لا تشكو الإمارات أزمة شرعية سياسية فقط بل إنّ عدم التوازن في توزيع الثروات بين الإمارات السبع جعل الحكم ينحصر بين عائلتي آل نهيان حكام إمارة أبو ظبي التي تحتكم على أهم الثروات الطبيعية (بترول وغاز) وآل مكتوم حكام إمارة دبي الذين يديرون أهم مركز دولي للخدمات والتجارة الحرّة.

وقد جرت العادة أن المناصب القيادية لا تتغير إلا في حالة وفاة الرئيس أو الحاكم مما يجعل بعض المؤسسات الدستورية شكلية ولا يتجاوز كونها وضعت لتمتين وتركيز الاتحاد وحكامه السبعة بصفة دستورية تنضاف إلى الصفة

الوراثية. إذ لو كانت هذه المؤسسات تؤمن بالديمقراطية وبعدم التمييز بين حكام الإمارات السبع لكان منصب رئيس الدولة دوّارا بين أعضائه كما الحال في سويسرا التي يرأسها بصفة دورية (سنويا) أحد مستشاريها الفدراليين السبعة (وزراء) أو ما يطلق عليهم بالحكماء السبع.

إنّ رهن تغيير منصب القيادة في هرم السلطة سواء كانت محلية أو مركزية في حالة الوفاة لا يشمل الإمارات فقط بل جل المنطقة والحالة الوحيدة التي تنحّى فيها الحاكم، هي دولة قطر سنة 2013 عندما تنحّى الأب الشيخ حمد لصالح ولي عهده ابنه تميم.

تتلخص الحياة السياسية ونظام الحكم في الإمارات في مجلسين اثنين: "المجلس الأعلى للاتحاد" و"المجلس الوطني الاتحادي" وهما مجلسان مسخرة ليس لهما أي نشاط سياسي بالمفهوم العام ولا يعدوا أن يكونا تمثيلا للحاكم وشرعنة للحكم وأدواته.

المجلس الأعلى للاتحاد

مجلس سلطة الشيوخ

ليس مجلسا لنواب منتخبين من طرف الشعب لتبليغ أصواتهم إلى السلطات أو لسن القوانين أو لتمثيل المعارضة مثلما هو الحال في الكويت. بل مجلسا لإدارة الإمارات يجمع شيوخها السبع. يمثل السلطات المطلقة للشيوخ فيما بينهم. ليس للشعب أي دور في ذلك، ينوبونه في ذلك شيوخ إماراته الذين قد يختلفون في توزيع الغنائم ولكن يتفقون من حيث الوصاية على الشعب. هذا المجلس، خلاف اسمه، فهو مسخرة إماراتية يتبارى فيها حكام أبو ظبي ودبي على

تبذير المال العام وتفقير الشعب والعمل على جعل النسبة القليلة من السكان الأصليين مجرّد قطيع من الغنم أو مجرد عبيد وجواري وما ملكت أيمانهم. لا يمكن لإماراتي أن يعارض قرارات المجلس أو سياسة الدولة أو أن ينتقد مناهجها وخططها التنموية أو حتى إبداء النصح. فالحاكم هو من يسن القوانين والأوامر وهو القائد والمبدع والمفكر والطموح وصاحب "الرؤية" وما على البعض إلا الرجوع لكتاب "رؤيتي" لأمير دبي محمد بن راشد آل مكتوم (صدر في 2006) للوقوف على كلّ ما ذكرناه (رغم أن الكتاب ليس من تأليفه مثلما يذهب إلى ذلك البعض بل أن من كتبه وفق بعض التسريبات هو فلسطيني مقيم بالإمارات!)

المجلس الأعلى للاتحاد أو مجلس الشيوخ هو مجلس دكتاتوري لا يؤمن بالفصل بين السلط، يجمع في قبضة واحدة السلطة التشريعية والتنفيذية متعارضا ومبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف إلى إيجاد توازن بين السلط الثلاث لغاية منع الاستبداد و"التغوّل" في ممارسة السلطة. بالإضافة إلى جمع هذا المجلس للسلطتين التشريعية والتنفيذية فإنّ تركيبته الداخلية تشكو عدم توازن في الصلاحيات بين أعضاءه حيث يمنح حاكمي إمارة أبو ظبي وإمارة ودبي حقا مطلقا يتمثل في حق الفيتو أو النقض Le droit de veto.

فمن حق حاكم دبي أو أبو ظبي أو كلاهما معا الاعتراض وإجهاض أي قرار أو تشريع مقترح للتصويت عليه طالما أنه لا يخدم مصالح الإمارتين بدرجة أولى.

ينص الدستور الإماراتي في مادّته 49:

"تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي

إمارتي أبو ظبي ودبي. وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة".

معنى ذلك أنه لو طرح أحد القرارات للتصويت فعليه أن يجمع أغلبية خمسة أعضاء من جملة سبعة شريطة أن يكون من ضمن الخمسة صوتا إمارتي أبو ظبي ودبي وإلاّ فإن القرار لن يمرّ ولن يصادق عليه ويعتبر في حكم المنقوض آليا.

يقول محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في كتابه "ومضات من فكر" Flashes of thought (صدر في 2014):

"القائد العظيم يصنع قادة عظماء، ولا يختزل المؤسسة في شخص واحد فقط".

وفق هذه المعايير هل يمكن اعتبار محمد بن راشد آل مكتوم أحد القادة العظماء؟ وإن كان كذلك فهل صنع قادة عظاما؟ وهل اختزل المؤسسة في شخصه أم أنه قام بتشريك العامة في اتخاذ القرارات السياسية؟

لا نجد ذكرا للديمقراطية والمشاركة والمبادرة في الحياة السياسية إلا في كتب محمد بن راشد آل مكتوم. تبقى كتبا نظرية تدور حول شخصه الشاعر والمفكر والملهم والقائد والمعلّم، لكن رؤاه وومضاته لا يمكن لأحد غيره أن يشاركه فيها أو أن يكون صاحب "رؤية" أو "ومضة" مخالفة لرؤى وومضات الشيخ.

داخل المجلس الأعلى للاتحاد تختزل هذه المؤسسة في شخص حاكمي أبو ظبي ودبي. خارج هذا المجلس وفي داخل مؤسسة الحكم المحلية في كل من إمارة أبو ظبي أو دبي تختزل هذه المؤسسة في شخص محمد بن زايد ومحمد بن راشد كلّ في إمارته.

مثلما يمارس محمد بن راشد (أو كذلك ولي عهد أبو ظبي) حق الفيتو داخل المجلس الأعلى للاتحاد فهو شأنه شأن باقي حكام الإمارات السبع يمارس سلطات أوسع داخل إمارته تتمثل في الإقصاء والتهميش والقمع حيث ينظر "للمواطن" الفاقد لحق المواطنة كقطيع يساق لا يمكنه إبداء الرأي أو مخالفة رؤية أو ومضة أي حاكم.

المجلس الوطني الاتحادي

مجلس التزكية الآلية للسلطة

"المجلس الوطني الاتحادي" يظهر للقارئ أنه يمثل البرلمان الإماراتي. يعاني هذا المجلس شأنه شأن المجالس الأخرى الضعف والهشاشة. فصلاحياته تبقى استشارية بحتة وهو لا يعدو أن يكون سكرتارية. يضم هذا المجلس 40 نائبا عن الإمارات السبع، نصفهم عن طريق الانتخاب من طرف هيآت انتخابية (تضم عددا محدودا من مواطني كل إمارة). من بين شروط الترشح لهذا المجلس الإلمام الكافي بالقراءة والكتابة. لا يخضع للاقتراع الحر، العام والمباشر كسائر المجالس البرلمانية وهو يقوم على تهميش غالبية أبناء الشعب ومزيد تركيز السلطة في أيدي الحكام وحدهم وأن المواطنين مجرد أرقام لا يشاركون في اتخاذ القرارات التنموية أو السيادية ولا يخوضون في الشأن العام.

تتوزع مقاعد المجلس كالآتي: عدد 8 مقاعد لإمارة أبو ظبي، عدد 8 مقاعد لإمارة دبي، عدد 6 مقاعد لإمارة الشارقة، عدد 6 مقاعد لإمارة رأس الخيمة، عدد 4 مقاعد لإمارة الفجيرة، عدد 4 مقاعد لإمارة عجمان، عدد 4 مقاعد لإمارة أم القوين.

من مهازل التحولات السياسية وسطوة المال الفاسد على السياسة أن تتحول الإمارات لدى بعض الدول إلى رمز للحرية والديمقراطية. كيف لا والإعلامي المصري "محمد مصطفى شردي" مساعد رئيس "حزب الوفد"، يعلن في بداية 2015 أنّ دولة الإمارات تحتضن أحد أرقى البرلمانات في العالم وأكثرها تطوّرا وأنها ستقوم بتطوير البرلمان المصري الجديد وذلك من خلال تدريب نوابه والحال أن الإمارات ليس لديها برلمان عريق ولا ديمقراطي ولا منتخب!

من الأشياء المضحكة في آن واحد كتعبير لما وصل إليه الاستبداد المقنّن في بعض الدول وعلى رأسها الإمارات وضع دستور شكلي يتضمن كافة القواعد المتعلقة بشكل الدولة، ونظام الحكم فيها، والسلطات العامة والاختصاصات المخولة لها، والحقوق والحريات العامة. عند هذا الحد يظهر للباحث أن النظام الإماراتي يخضع لقواعد ومبادئ ومواد دستوره ويحترم القوانين المنبثقة عنه وأنّ الدولة شأنها شأن بقية الدول الديمقراطية تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق عقد اجتماعي يسمّى دستورا وأنّه وفقا لهذا المفهوم فإنّ الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة.

الملفت للنظر أنّ الدساتير في جل بلدان العالم تخضع للمراجعة وللتعديلات وللتطوير من طرف المجالس التشريعية إلا دستور الإمارات فإنّه وإن كان خضع لبعض التعديلات إلا أنها لم تكن جوهرية ولم تمرّ عبر مؤسسات التمثيل السياسي أي عبر السلطة التشريعية ـ رغم عدم استقلالية هذه الأخيرة ـ بل مرّت عبر السلطة التنفيذية التي لها حق إقرار التعديل مثلما هو منصوص عليه بالمادة 144 من الدستور وحصر هذا التعديل في "المجلس الأعلى للاتحاد"

وهو كما بينّا سابقا يمثل الحكام السبع للإمارات، أي أنه لا يعكس إرادة الشعب بل إرادة الحكام وأنّ هؤلاء هم مصدر السلطات لا الشعب.

مهزلة التعديل الدستوري لا تقف عند هذا الحد بل إن مسرحية الديمقراطية الإماراتية تتواصل فصولها لتصل إلى ما يسمّى بـ "المجلس الوطني الاتحادي" الذي تنحصر مهمته في مناقشة وإقرار التعديل وذلك وفق قاعدة ثلثي أصوات الحاضرين كحد أدنى. ورغم أن النص الدستوري لم يحصر الحد الأدنى لمناقشة وإقرار التعديل وهذا خدمة للنظام خاصة وأن نصف أعضاء هذا المجلس هم من المعيّنين من طرف حكام كل إمارة وإذا ما استثنينا النصف الباقي والمنتخب من طرف هيآت انتخابية وطنية يقع اختيارها وعلى افتراض أن هؤلاء هم من المعارضة وهو ضرب من ضروب الخيال فإنّ النصف المعيّن على افتراض هو وحده الحاضر كاف لإقرار التعديل المحوّل له من طرف حكام الإمارات السبع بعد أن طرحوه وناقشوه وأقرّوه ووافقوا عليه في مجلسهم.

عديدة هي التناقضات التي تحويها مواد الدستور الإماراتي. تنص المادة 34 من الدستور الإماراتي بأنه:

"...لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون، وبشرط التعويض عنه. لا يجوز استعباد أي إنسان".

رغم أن المشرّع لم يعرّف في هذه المادة مفهوم وحدود "العمل الإجباري" الذي يمكن فرضه على شخص ما إلا أن التنصيص على جواز فرض "عمل إجباري" على أحد المواطنين هو بالأساس نوع من الاستعباد.

كما أن المادة 40 من الدستور لا تفرض مساواة الأجانب مع المواطن الإماراتي أمام قوانين الدولة إلا بما ظهر في المواثيق الدولية المرعية أو الاتفاقات الدولية التي تكون الإمارات طرفا فيها.

في كل بلدان العالم تدار الانتخابات وفق تمثيل سياسي وهذا التمثيل يفترض وجود أحزاب ولوبيات وحركات ضغط وجمعيات ومنظمات حقوقية ومدنية... إلا أنّ القاعدة في الإمارات تتحول إلى شاذّة. فالانتخابات لا لون ولا طعم ولا رائحة لها، تقترب إلى التعيين أكثر منها إلى الانتخاب ولا تمسّ كافة المواطنين الإماراتيين الذي تبقى نسبة كبيرة جدا منهم محرومة من أداء واجبها الانتخابي وممارسة حقوقها السياسية. المواطن الإماراتي ليس مكتمل الحقوق ولا يتمتع بكافة حقوقه التي اغتصبت منه لصالح حماية العائلات الحاكمة. فهو في الأخير لا يعدو أن يكون أجيرا أو خادما مطيعا لدى هذا النظام. فالمناصب الكبرى الفدرالية أو المحلية مثل رئاسة الوزراء أو وزارة الداخلية أو الخارجية أو الصناديق السيادية أو المالية ورئاسة الدواوين والمجالس التنفيذية للشركات الكبرى كشركات الطيران والموانئ وحتى الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والأنشطة الثقافية كالقيام بأمسيات الشعر ونشر دواوينه يحتكرها أبناء العائلات الحاكمة ويتوارثونها فيما بينهم.

4. حقوق الإنسان، رعب السراب

تشكل مضامير سباق الخيل والهجن أحد أبرز شواغل الدولة، لكن مضامير حقوق الإنسان تعتبر الأسوأ في العالم. فالمحاكمات التي تطال الحقوقيين وخاصة ما يعرف بمجموعة 94 الشهيرة وما يمارس عليهم من تعذيب نتيجة انتفاضتهم ضد سياسة الظلم والجور ومطالبة النظام بالقيام بإصلاحات ديموقراطية تتماشى والعصر شاهدة على ما وصل إليه استبداد النظام. مثل هذه المطالب يعتبرها النظام الإماراتي تجاوزا لكل الخطوط الحمراء التي قام برسمها. فالمواطن الإماراتي يعتبر ملكا للأسر الحاكمة، لا يمتلك حرية التصرف في نفسه، فاقدا للأهلية والتمييز. وفق ترسانة القوانين القمعية والاستبدادية هو في حكم القاصر أو السفيه. بل إن الأسر الحاكمة هي من تحدد نطاق تحرك المواطن الإماراتي وخطوط التماس التي لا يجب أن يتجاوزها، خاصة الفئات الشعبية التي تفتقد لمراكز قوة كالوجاهة أو النفوذ وتعامل على أنها سلعة يمكن بيعها أو شراءها أو حتى إتلافها إن تجاوزت صلاحيتها.

لقد شكّلت سابقة اعتقال عشرات السجناء السياسيين إلى جانب التضييق اللافت على المجتمع المدني حدّ الاختناق وسلوك سياسة تقوم على فرض قيود

حكومية تعتبر الأشد وطأة على حرّية التعبير والإعلام في المنطقة من أبرز مظاهر المطالبة بالتغيير.

يوصف ملف حقوق الإنسان في الإمارات بالمتدهور والأشنع على الإطلاق بالمنطقة والعالم، إذ تتعدد حالاته وتختلف من اختفاء قسري، اضطهاد وتعذيب ممنهج، خطف ونفي...

في تقرير رفعته Gabriela Knaul (سنة 2014) المقررة الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة حول استقلالية القضاة والمحامين أثارت فيه تجاوزات خطيرة يقوم بها القضاء الإماراتي:

"وصلتني معلومات موثوق بها وحجج على تعرض مساجين للتعذيب واعتقال أشخاص دون إذن قضائي (أمر اعتقال). تم وضع عصابة على أعينهم وحملهم إلى أماكن مجهولة حيث يحتجزون في عزلة عن بعضهم لأشهر ويقع تعذيبهم بالجلوس على كرسي كهربائي...". (1)

إن عدم وجود أوامر اعتقال صادرة عن جهات قضائية يعتبر أحد الانحرافات الجوهرية للسلطة التنفيذية وهذا يدلّل على الجمع بين السلط وبالتالي عدم استقلال القضاء الذي يعتبر أسمى ركيزة في منظومة العدالة والديمقراطية.

لقد أظهرت العديد من الإجراءات المعيبة والممارسات العشوائية والقضايا الجائرة أنه لا استقلال للقضاء في الإمارات. ورغم أن دستور الدولة ينص في المادة 94 على:

"العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم".

إلا أن قرارات القضاة تخضع للمراجعة وفي كثير من الأحيان لتوجيهات من جانب القيادة السياسية وأساسا من طرف السلطة التنفيذية بالإضافة إلى افتقارها إلى الاستقلالية حيث تنحصر السلطة في يد النائب العام (المدّي العام) الذي لا يخفي تأثره بالعائلات الحاكمة أو النافذين في البلاد من رجال أعمال وكبار المسؤولين. فالنيابة العمومية تحوز اختصاصات دكتاتورية أضرّت بصورة "الإمارات الحداثية" فهي تحقق في الجرائم وتصدر وتتابع أوامر الاعتقال وتشرف على السجون وتنفذ قرارات قضائية ذات طابع جنائي!

يعتبر انتقاد القضاء في الإمارات أو توجيه اللوم له جريمة والوصول إلى مؤسسات الدولة يبقى إجراء شديد التضييق. فزيارة السجون أو حضور الجلسات أو الالتقاء بالمعتقلين من طرف المنظمات الحقوقية الدولية غير مسموح به.

يتعرض الأجانب وخاصة العرب والآسيويون إلى ظلم فادح في المساواة أمام القانون إذا ما كان الطرف المقابل مواطنا إماراتيا ـ عادة ما يكون مسنودا من أحد أفراد العائلات الحاكمة ـ ويبرز ذلك في الانتهاكات والمظالم التي تتخلّل إجراءات التقاضي وأطوار التحقيق من استماع الشاكي والشهود وتزييف الوثائق وتحريف الوقائع والتهديد عبر مكالمات مجهولة المصدر Des appels anonymes (قضية الجزائري "إبراهيم عديد" المقيم والمحتجز بالإمارات) والتحيّل واستغلال النفوذ وإنكار لحجج و وثائق رسمية (قضية العماني المقيم

بالإمارات "علي بن محمد بن خميس البلوشي" أمام قضاء إمارة رأس الخيمة)...

إن الزائر للإمارات وخاصة أبو ظبي أو دبي لا يمكنه أن يشك للحظة أنه وراء هذا الكمّ الهائل من المشاريع والبناءات والأبراج البلورية الشاهقة والشوارع الفسيحة، مواطنون وأجانب يقبعون وراء القضبان في الدهاليز والأقبية ومنهم من قضى نحبه أو ينتظر أجله في سجون مفتوحة بالصحراء، يفترش الرمل، تلفّه السماء، يلفحه لهيب الشمس وينتظر الخلاص من رعب السّراب، لا لشيء إلا لكونهم جاهروا بنقدهم للنظام الحاكم.

بتاريخ 26 أكتوبر 2012 أصدر البرلمان الأوروبي قرارا شديد اللهجة ضد الإمارات نتيجة انتهاكها المستمر لحقوق الإنسان وهي المرة الأولى التي يدين فيها البرلمان الأوروبي بصفة رسميّة وشديدة سجلّ الإمارات الحقوقي وممّا ورد في قرار الإدانة:

> "نعرب عن عميق القلق إزاء الاعتداءات وأعمال القمع والتضييق ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والفاعلين بالمجتمع المدني داخل الإمارات العربية المتحدة، الذين مارسوا حقوقهم الأساسية الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع".

وعوض أن تحاول الإمارات الردّ على قرار الإدانة بأسلوب الحجة أو العمل على تحسين أوضاع حقوق الإنسان خيّرت الردّ عن طريق سفيرها لدى الاتحاد الأوروبي في رسالة فجّة، تفتقد لقواعد اللياقة الدبلوماسية، بعث بها إلى البرلمان فحواها تهديد واضح:

"إن القرار من شأنه أن يضرّ بلا داعي بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والإمارات".

مباشرة بعد القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي، عمدت الحقوقية البريطانية المحامية Victoria Meads وهي احدى الحقوقيات المختصة في القانون الجنائي إلى زيارة الإمارات نيابة عن "مركز الخليج لحقوق الإنسان" قصد القيام بتقصي حقائق وتقييم قرار البرلمان الأوروبي شديد اللهجة إلا أنه بعد صدور تقريرها تمّ منعها من دخول الإمارات مدى الحياة وقد ندّد مركز الخليج لحقوق الإنسان من مقره في إيرلندا بذلك القرار مذكّرا بأنّ:

"التقرير الذي أعدته المحامية Meads حول تلك المناسبة يبين بالتفصيل كيف أن السلطات قد رفضت التعاون مع بعثتها وفشلت في الإجابة على أي من هذه المزاعم المثارة في قرار الاتحاد الأوروبي. واختتمت تقريرها بقولها من أن النتائج التي توصل إليها البرلمان الأوروبي دقيقة بشكل جلي في غياب أي دليل على نقيض ذلك".

وتابع المركز في بيان الإدانة:

"إن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها الكثير مما تخشاه من راصدة مستقلة لحقوق الإنسان. وعندما يكون الرد الرسمي للدولة لتقارير تنتقد سجلها في حقوق الإنسان هو حظر المؤلف مدى الحياة، فإنه يشير إلى أن ليس لديهم إجابات مقبولة لإعطائها".

لا يتوانى النظام الإماراتي في منع أو طرد أي جهة تحاول أن تنفض الغبار على أوضاع حقوق الإنسان أو أن توصل صوت المضطهدين في الداخل فقد سبق أن قامت بترحيل ومضايقة مدافعين عن حقوق الإنسان بصفة نسقية وأغلقت مقر National Democratic Institute (NDI) (المعهد الوطني الديمقراطي) في دبي (مقره الرئيسي في واشنطن)، وكذلك مقر مؤسسة الشاب Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS) في أبو ظبي، وهي مؤسسة سياسية ألمانية كما تشكت من مراكز دراسات وأبحاث مثل Washington Institute (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) و Carnegie (مركز كارنيغي للشرق الأوسط) و Alkarama Foundation (منظمة كرامة السويسرية).

لن أكون إلى جانب الطغاة

التهجير القسري

من بين أشهر قضايا التهجير القسري "للبدون" ما تعرض إليه الشاب الإماراتي المولد والنشأة، إياد البغدادي، الذي يعتبر أحد الناشطين السياسيين والحقوقيين على التويتر ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى حيث اشتهر خلال الانتفاضات التي عرفتها بعض البلدان العربية سنة 2011 بتأسيسه للهاشتاق الثوري (#ArabTyrantManual) وكثيرا ما كانت صحف عالمية مثل The New York Times و The Guardian تشير في مقالاتها السياسية أو الحقوقية إلى تغريداته.

إياد البغدادي وقع تهجيره قسرا إلى ماليزيا Malaisie دون وثائق هوية حيث بقي عالقا بمطار Kuala Lumpur قرابة 3 أسابيع إلى أن تدخلت السفارة

الفلسطينية لإقناع السلطات هناك بقبوله كحالة استثنائية.

وقع تهجيره دون عائلته بعدما وقع سجنه وتعذيبه من طرف جهاز أمن الدولة الإماراتي ردّا على مطالبه بإدخال إصلاحات جوهرية وحقيقية في الإمارات، خاصة في ميادين حقوق الإنسان كالحق في التعبير والنشاط السياسي وانتقاده المباشر للسياسة الخارجية الإماراتية ودورها في الانحياز إلى جانب جهات وتكتلات دون أخرى في قضايا لا علاقة لها بالشأن الإماراتي.

Nicholas Mc Geehan، أحد الباحثين في منظمة Human Rights Watch والمعروف بتقاريره الصادمة عن وضعيات حقوق الإنسان في بعض بلدان الخليج قال عن وضعية إياد البغدادي :

> "قضية إياد هي من أعراض جنون العظمة الذي تعاني منه دولة الإمارات العربية المتحدة، وخوفها من الفكر النقدي وحرية التعبير".

ورغم أن التهديدات الإماراتية للبغدادي قد أضعفت نوعا ما من نشاطه التدويني نظرا لبقاء زوجته وابنته بالإمارات وخوفه من أن يطالهم مكروه، إلا أنّه لم يرمي سلاحه ويستسلم. وتعبيرا عن إرادته في إيصال صوته وصوت مساجين سجن "آل سعد" أو "الوثبة" في أبي ظبي وأولئك العالقين في مطارات الإمارات وفي أقبيتها لشهور عدّة ولا أحد يعرف عنهم شيئا أو أولئك الذين يتعرضون لشتى أنواع التعذيب في سجون الإمارات الأخرى، توجّه بكلمة قويّة وحماسيّة في مؤتمر لحقوق الإنسان في Oslo عاصمة النرويج شهر أكتوبر 2014 لتحسيس الرأي العام الدولي بالوضعية الكارثية لحقوق الإنسان في الإمارات.

في زنزانات محمد بن زايد

وفق دراسة قامت بها مؤسسة Reprieve البريطانية سنة 2013 استنادا على مقابلات مع مساجين في سجن "دبي المركزي"، ادعى أكثر من ثلاثة أرباع المساجين تعرضهم للتعذيب بعد إلقاء القبض عليهم، بالإضافة إلى أنّ حوالي 85٪ أجبروا على توقيع وثائق بلغة لا يفهمونها. وأن 70٪ من السجناء الأجانب تعرضوا للتعذيب قبل أن يقع ترحيلهم من طرف الحكومة الإماراتية حيث تقوم أجهزة الدولة بمضايقة وترحيل المدافعين عن حقوق الإنسان، تحرم المحتجزين السياسيين من المساعدة القانونية وتعمل على ابتزازهم وانتزاع اعترافات تحت التعذيب وتسجلها على أساس أنها اعترافات إرادية.

تعلّق Clare Algar المديرة التنفيذية لمنظمة Reprieve عن الخروقات التي تأتيها شرطة الإمارات:

"استخدام الشرطة الإماراتية التعذيب أمر خارج عن السيطرة في الدولة وقد رفضت الإمارات بإصرار إجراء تحقيقات مستقلة في هذه الانتهاكات، لمواصلة الشرطة تهديد المتهمين لإجبارهم على التوقيع".

كما أظهر تحقيق نشرته صحيفة The Observer البريطانية سنة 2013 أن أغلب المواطنين البريطانيين الذين يقع إيقافهم في الإمارات يتعرضون للركل والضرب والصعق، ووضع مسدس على الرأس، والتجريد من الملابس والتهديد أو المباشرة في الاغتصاب، على أيدي شرطة الإمارات.

لكن ما لم تشر إليه الصحيفة أنّ أغلب الذين يقع إيقافهم ثم تعذيبهم من حاملي الجنسية البريطانية تعود أصولهم إما عربية أو آسيوية وعادة ما يكونوا أبرياء وقع الزج بهم في قضايا تلفيقية أو لمجرّد الشبهة وغالبا ما تكون الحجج التي على أساسها وقع إيقافهم وتعذيبهم إما غير واقعَية أو غير كافية وتفتقد للإثبات اللازم.

إلا أنه نادرا ما تطبق نفس وسائل التعذيب على البريطانيين ذووا الأصول الأوروبية وهذا ما حدث أواخر سنة 2013 مع ثلاثة بريطانيين وقع إيقافهم وتعذيبهم في دبي وهم Grant Cameron و Karl Williams و Suneet Jeerh حيث اعتقلوا وضربوا إضافة إلى تعرّضهم في الكثير من المرات للصدمات الكهربائية في الصحراء حتى لا تسمع أصوات صياحهم وتصويب السلاح على رؤوسهم وكسر ذراع Karl وتلقيه صدمات كهربائية في أماكن حسّاسة من جسده كالخصيتين من قبل أجهزة الشرطة الإماراتية لمدة 7 أشهر ووقّعوا على وثائق باللغة العربية التي يجهلون مفرداتها ومعانيها.

في استجابة لضغوط من منظمة Reprieve، التي أثارت قضيتهم للرأي العام البريطاني والدولي، طالب رئيس الحكومة البريطانية David Cameron في أفريل 2013 إجراء تحقيق كامل، حيادي ومستقل. واستغلّ زيارة رئيس الإمارات إلى بريطانيا في نفس الشهر لإثارة القضية معه فتم العفو عنهم شهر جويلية 2013 كجزء من العفو خلال شهر رمضان لعدد من السجناء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتشدّد النظام الإماراتي في منح التأشيرات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمراصد الحقوقية، إذ يعتبر أي نشاط لها أو مساندة أو مساعدة تقدم لهذه المنظمات ترتقي إلى جرائم أمن الدولة. كما لا يتوانى هذا النظام في سحق أي حركة تنادي بالديمقراطية وخرق الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان فضلا عن كونها لا تكترث بالمعايير الدولية لحماية الأفراد والتي تضمن لهم محاكمات عادلة الشيء الذي جعل صحيفة The Guardian البريطانية سنة 2013 تخلص إلى القول بأنّه:

"لا يمكن السماح لكاميرون بالتضحية بحقوق الإنسان من أجل المحافظة على صفقة الأسلحة".

لاحقا، سيفرش السجّاد الأحمر لرئيس الإمارات خليفة بن زايد، الذي أقيمت على شرفه مأدبة غداء في قصر Windsor وحفل عشاء في Claris House، لتوقيع صفقة أسلحة لشراء 60 طائرة حربية بريطانية الصنع للإمارات.

وإن لم يكن "سجن دبي المركزي" الجنة الموعودة وهو ما يلقبونه بـ"أبو غريب الإمارات" فإن سجن "الرزين" يعتبر الأسوأ على الإطلاق حيث يلقبونه بـ "غوانتانامو الإمارات". في داخله يقبع المآت من أصحاب الرأي والإصلاح، تمارس فيه آخر أصناف وأنواع التعذيب. في هذا السجن رغم القضايا الملفقة والأحكام الجائرة لا تزال الانتهاكات مستمرة من طرف جهاز أمن الدولة ضد مساجين الرأي كالزج بهم في الزنازين الانفرادية وتجريدهم من ملابسهم تماما وتعذيبهم بأبشع الطرق وإخضاع بعضهم للاغتصاب.

الدكتور "محمد الركن" أحد أهم المطالبين بالإصلاح السياسي بالامارات والحائز على جوائز كثيرة ورئيس جمعية الحقوقيين يقع اختطافه وتعذيبه في سجون سرية ثم يقع نقله إلى سجن "الرزين" ووضعه في زنزانة انفرادية تشبه التابوت في شكلها وحجمها وإغلاق جميع نوافذها بالإسمنت والآجر. بل يقع حرمانه من استعمال دورة المياه في انتهاك لكل القيم والأعراف القانونية والدولية والإنسانية. وقد أشار نصّ الحكم الصادر في قضية أعضاء الإصلاح الـــ 69 إلى أن المحاميين الحقوقيين "محمد المنصوري" و"محمد الركن" قد "تواصلا مع منظمات دولية منها هيومن رايتس ووتش".

يمثل الإخفاء القسري سلوكا يكاد يكون نسقيا وممنهجا من طرف أجهزة أمن الدولة التي تباشر وظائفها دون قيود، مدعّمة بترسانة من المراسيم والقوانين الزجرية والمخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان.

يصنّف Joe Stork (نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس) أعمال الإخفاء القسري:

"من الجرائم الدولية الخطيرة التي تعرّض الضحايا لخطر التعذيب وتسبّب لعائلاتهم القلق. وتبرهن حالات الإخفاء الجديدة على المسلك القمعي المتزايد لدولة الإمارات".

لا تقف سياسات الإخفاء القسري على الإماراتيين بل تعدّته إلى مواطنين حاملين لجنسيات أخرى من ذلك ما قام به مركز شرطة "البرشاء" والذي يعتبر أحد أبرز المراكز الأمنية بإمارة دبي (يقدّم حزمة من الخدمات الذكية ويغطّي 11 منطقة معظمها سياحية وسكنية) من خطف لليبيين رجال أعمال مقيمين منذ

التسعينات من القرن الماضي وتحويلهم إلى وجهة غير معلومة وقد أكّد السفير الليبي بأبو ظبي "عارف النابض" في رسالة وجّهها إلى وزارة الشؤون الخارجية الليبية بتاريخ 7 سبتمبر 2014 احتجاز ثم اختفاء كلّ من "محمد وسليم العرادي" و"كمال ومحمد كمال الضرّاط".

لكن من هي الجهة التي ترعب المواطنين والأجانب في الإمارات؟

تشير جل أصابع الاتهام إلى جهاز أمن الدولة الإماراتي وهو أحد الأجهزة القمعيّة التي تتبع "المجلس الأعلى للأمن الإماراتي" الذي وقع تأسيسه سنة 2006. فهذا المجلس لا يقوم على مفهوم أمن الشعب أو "الأمن المحايد" بل على أمن العائلات الحاكمة وحماية مصالح الدول الغربية النافذة وحلفاءها في الإمارات.

يسيطر على تركيبة هذا المجلس آل نهيان حكام أبو ظبي ويرأسه "هزاع بن زايد آل نهيان". يشتغل في هذا الجهاز خبراء تونسيون، مصريون وأردنيون والحصول على الموافقة الأمنية من هذا الجهاز شرط أساسي للاشتغال في الوظائف الحكومية.

يتمتع جهاز أمن الدولة الإماراتي بصلاحيات مطلقة وينفّذ عملياته دونما الرجوع إلى أي جهة وفي أي مكان من الإمارات.

29 ديسمبر 2012، مطار دبي الدولي، يقع خطف الحقوقي "سعود كليب الطنيجي" أحد المطالبين بالإصلاح السلمي قبل أن يستقل رحلته المتوجهة إلى السعودية لأداء مناسك العمرة. يقع الاعتداء عليه بالضرب المبرح وسط المسافرين ثم يقع تسليمه إلى رجال بزي مدني أخذوه إلى وجهة غير معلومة.

اتصلت عائلته بعد 3 أيام بأجهزة أمن الدولة وبجمعية حقوق الإنسان الإماراتية (المغلوب على أمرها والمخترقة من قبل النظام) فنفوا علمهم بذلك.

حالات الاختفاء القسري أو الاختطاف من أماكن عمومية أو من مقرات السكنى التي يقوم بها جهاز أمن الدولة طالت أغلب الذين طالبوا بالإصلاح السلمي وعلى رأسهم ما يعرف بمجموعة 94 الذين تعرضوا إلى الاختفاء القسري وإلى التعذيب الممنهج.

يعد الاختفاء القسري من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان ويمكن متابعة المسؤولين على ذلك دوليا بمقتضى "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" التي تنص في المادة 5:

> "تشكّل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".

كما تنص الماد 11 على أنه يمكن تتبع الجاني من طرف محكمة جنائية دولية.

رغم توصيات المنظمات الحقوقية وفظاعة ووحشية الانتهاكات المسجلة، يرفض النظام الإماراتي التصديق على "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وعلى البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين به، وكذلك على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

أمام دكتاتورية النظام الإماراتي وما يمارسه من إرهاب وترهيب على مواطنيه والأجانب، تحرّك البرلمان الأوروبي. ففي أحد تقاريره الأخيرة بيّن أن الإمارات "زادت القمع بحق المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع

المدني"، وندّد بـ "التحرّش" و"القيود على حرية التعبير" و"تدابير السجن غير القانونية" التي تطال الناشطين الحقوقيين في الإمارات مطالبا بـ "إطلاق السراح غير المشروط لسجناء الرأي".

قوانين مدنية جائرة

تظهر ترسانة التشريعات الإماراتية المتعلقة بالحقوق المدنية إخلالات كبيرة وتقنينا لعصر الاستعباد. فمن شروط صحة زواج الأجنبي (يشمل العربي المسلم) بامرأة إماراتية أن يدلي بشهادة "بحث الحالة الجنائية". فإن تعلقت بهذا الأجنبي قضايا مدنية أو جزائية فإنه لا يمكن التسريح له بالزواج من الإماراتية!

كما ينتهك القانون المدني الإماراتي المنظّم للأحوال الشخصية منظومة الحقوق الأساسية المتعلقة بالزواج حيث يشترط على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الجنسين والراغبين في الزواج من غير دول المجلس حتى ولو كان من باقي الدول العربية الأخرى تقديم ما يفيد موافقة دولهم وتصديق الموافقة من وزارة الخارجية الإماراتية.

تعتبر هذه الإجراءات مخالفة للشرائع السماوية (القرآن الكريم):

"وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً". الروم 21

ومخالفة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

"تنكح المرأة لأربع، لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات

الدين تربت يداك". رواه أبو داود والنسائي

ومخالفة لميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينصّ في مادّته 16:

"للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين. ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله".

نظام الجنسية الأسوأ في العالم !

بالاضافة إلى أنّ دولة الإمارات تمارس تمييزا عنصريا على العمالة الوافدة وتعتبرها درجة ثالثة ولا تتمتع بنفس حقوق المواطن الإماراتي فإنها تمارس تمييزا أكثر إجحافا على أبناء الوافدين الذين يولدون بالإمارات حيث ربطت إمكانية منح جنسيتها للوافدين إذا ما قضوا بالبلاد مدة لا تقل عن 30 سنة (المادة 8 من قانون الجنسية).

إن المجنّس في دولة الإمارات يعتبر مواطن درجة ثانية، فاقدا للأهلية السياسية إذ لا يحق له الترشح أو المشاركة في الانتخابات وذلك حسب المادة 13 من قانون الجنسية وجوازات السفر (رقم 17 ـ 1972) والتي تنص صراحة:

"لا يكون لمن كسب جنسية الدولة بالتجنّس وفقا لأحكام المواد 5 و6 و7 و8 و9 و10 حق الترشيح أو الانتخاب أو التعيين في أي هيئة من الهيآت النيابية أو الشعبية أو في المناصب الوزارية ويستثنى من حكم هذه المادة المواطنون من أصل عماني أو قطري أو بحريني بشرط مرور سبع سنوات على اكتسابهم الجنسية".

يظهر من خلال قراءة للفصل 13 من الدستور الإماراتي أنه مثّل إقصاء لمواطني المملكة السعودية أحد أهم أعضاء مجلس التعاون الخليجي. فهل أنّ هذا الإقصاء متعمّد أم ورد عن طريق السّهو؟

تعتبر عملية التجنيس في دولة الإمارات من أكثر العمليات غرابة واستهجانا وتمييزا على أساس العنصر. مثل هذه الممارسات اعتبرت ضربا وإخلالا لكل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، في وقت تمنح بعض الدول الديمقراطية جنسيتها مثل أمريكا التي تمنحها للذين يتزوجون من أمريكية أو مقيمون بها لمدة 5 سنوات كما تمنح بريطانيا جنسيتها لمن يولد على إقليمها البري أو البحري أو الجوي أو كندا التي تمنحها لكل من يولد داخل أراضيها أو عن طريق التبنّي، أو إسرائيل التي تمنح جنسيتها لأي يهودي بأي مكان في العالم حتى العرب منهم، أو سويسرا التي يكفي أن يتحصل فيها الأجنبي على بطاقة إقامة دائمة (C) حتى يتمتع بحق الانتخاب داخل البلدية أو المقاطعة (الولاية) حيث أقرّت مقاطعة (Jura) هذا الحق منذ سنة 1979.

إنّ كل هذه الدول لا تمنح الجنسية منقوصة أو حسب أصل طالبها. فالمجنّس يصبح مواطنا يتمتع بكافة الحقوق السياسية ويتساوى في ذلك مع المواطن الأصلي من حيث الالتزامات والحقوق.

لكن ماذا عن الدول المجاورة للإمارات كالسعودية مثلا ؟

تظهر الأمور سلسة ومرنة حيث توفر المملكة العربية السعودية نظاما مقنّنا للتجنيس. لكي يصبح مواطنا سعوديا، يشترط في الوافد توفّر عدد 23 نقطة مؤهلة على الأقل بجانب عدد من العوامل مثل إتقان اللغة العربية. يمنح الوافد

بعد الإقامة في المملكة لمدة 10 سنوات عدد 10 نقاط من النقاط المؤهلة، كما تمنحه درجة البكالوريوس (الأستاذية أو الإجازة) عدد 5 نقاط ودرجة الماجستير عدد 8 نقاط. وبعد ذلك يمكنه تقديم طلب التجنّس.

كما تمنح المملكة العربية السعودية الجنسية للأطفال من الأم السعودية وتدرس الآن منح الجنسية لأهم الأكاديميين.

وإذ يعتبر نظام التجنيس الإماراتي الأسوأ في العالم، فيظهر أنّه مغيّب عمّا يحدث خارجه حيث ساهم المهاجرون إلى أمريكا مثلا في الحركة الاقتصادية ونجحوا في بناء الاقتصاد الأمريكي وهذا يعود إلى سياسة أكثر من مرنة للتجنّس. فهل يعلم النظام الإماراتي أنّ أكثر من 40 في المائة من عدد 500 شركة ومؤسسة الأغنى في الولايات المتحدة والتي لمعظمها مكاتب إقليمية في دبي، أسّسها مهاجرون أو أبناء مهاجرين بما في ذلك أهم 10 ماركات في العالم مثل Google، Yahoo، EBay، Goldman Sachs، Procter & Gamble، Kraft، Colgate، Palomolive وماركات أخرى ؟

"البدون" فضيحة العصر

لا يقف الوضع المأساوي عند التعقيدات القانونية الكبيرة في عملية تجنيس الأجانب، بل إن هناك قضية أخرى تعتبر إهانة خطيرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعتبر قضية "البدون" Statelessness على غرابتها في القرن الواحد والعشرين سجلاً أسود يضاف إلى سجلات حقوق الإنسان في الإمارات.

تعرّف اتفاقية نيويورك المؤرخة في 28 سبتمبر 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية "البدون":

"يقصد بعديم الجنسية أي شخص لا تعتبره أي دولة مواطنا بمقتضى تشريعها".

"البدون" مصطلح يعرف في بعض الدول الخليجية وعلى رأسها الإمارات ويطلق على الرعايا الذين يعيشون في الدولة بدون أي جنسية. هم مواطنون ولدوا وترعرعوا ويعيشون في الإمارات لا تمنحهم الدولة جنسيتها.

وفق إحصائيات رسمية يبلغ عددهم حوالي 10 آلاف وهذا يعتبر رقما ضخما قياسا بعدد المواطنين الإماراتيين (الذين لهم جنسية). فهؤلاء سكنوا وأبناؤهم الإمارات قبل تأسيسها وكانوا يبحثون عن الفرصة التي تمكّنهم من تأكيد ولائهم للوطن والإحساس بشعور الانتماء ولذة المواطنة. لقد وضعت الإمارات عراقيل أمام تجنيسهم حيث عليهم أن يثبتوا أنهم ينحدرون من الجزيرة العربية ومن قبائلها كبني تميم والظواهر والعلي وبني حماد والعوامر والحوسني والمرزوقي والحرم والبلوشي...

يتعلل النظام الإماراتي بأن فئة "البدون" ليست إماراتية وأنها أفواج من الناس عربا وعجما قدموا من خارج الإمارات وأخفوا وثائقهم الرسمية للتمتع بامتيازات المواطن الإماراتي. فهل يعقل أن يكون عدد الذين أخفوا وثائقهم يقدر بعشرات الآلاف؟ وهل يعقل أنّ جلّهم قدم من "جزر القمر" Comores التي حوّلها النظام الإماراتي إلى منفى لهؤلاء؟

منذ التسعينات من القرن الماضي بدأ النظام في تغيير سياسته تجاه هذه الفئة فتنكر لحقوقها وحرمها من أبسط حقوق العيش الكريم في الإمارات، فلا رعاية صحية ولا تعليم ولا تزويج ولا بطاقات هوية ولا إذن بالعمل ولا غيرها من الحقوق الأساسية الموثقة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بعدما كان يوظفهم في وزارات الداخلية والدفاع وفي المناصب الحكومية ويقبل أبنائهم في المدارس مباشرة بعد إعلان الاتحاد، بل إن الإمارات تقوم بطرد المئات منهم إن لم يكن الآلاف إلى جزر القمر مقابل مساعدات مالية لها.

يتعرض "البدون" إلى شتى أنواع الاضطهاد والنبذ والميز العنصري وتمارس عليهم أشنع الممارسات القمعية والتحقيرية من ذلك ما تعرض له أحد أطفال عائلة من فئة "البدون" من اغتصاب وتعذيب على يد عاملين بديوان الشيخ "منصور بن زايد آل نهيان" وهو أخ الرئيس الحالي للدولة.

ورغم استغاثة والدة الطفل "نائلة العامري" Naila Al Amry بالشيخ "منصور بن زايد" نائب رئيس مجلس الوزراء والشيخ "محمد بن راشد" حاكم دبي والشيخ "محمد بن زايد" ولي عهد أبو ظبي والشيخ "سيف بن زايد" وزير الداخلية، حيث ذهبت كما تذكر العديد من المرّات إلى دواوينهم لتقديم شكاوى أو مقابلتهم فلم تظفر بمقابلة أي منهم ولم تتلقى أي ردود. ولمّا أعياها الأمر، قامت بإرسال رسائل قصيرة عبر الهواتف الجوالة الشخصية لهؤلاء الشيوخ فلم تظفر بأي إجابة.

أصيبت المرأة بإحباط شديد فلم تكن حالة اغتصاب ابنها الحادثة الأولى بل سبق وأن اغتصبت أرضها ليقام عليها مستشفى الزهراء بدبي وأراض أخرى

بالجزيرة الحمراء بإمارة رأس الخيمة.

بعدما أوصدت في وجهها جميع الأبواب وتلقيها لتهديدات بالتنكيل والطرد والحرق إن هي أقدمت مجددا على تقديم شكاوى استطاعت "نائلة العامري" الهروب وأسرتها إلى بريطانيا أين تحصلوا على جنسيتها وناشدت في الكثير من المرّات المنظمات الحقوقية الدولية التحرك للمطالبة بحق ابنها الذي اغتصبت منه طفولته والذي يعاني إلى اليوم من آثار التعذيب وأنه يقوم الليل مفزوعا، باكيا، كما أكدت على ضرورة التحرك من أجل إنقاذ الكثير من الأطفال الذين يتعرضون لأفعال مماثلة وسط تواطؤ مفضوح من نظام الحكم إذ تقول في احدى تسجيلاتها:

"لا أحد اتصل بي وطلب مني من اغتصب ابنك، من المجرم... الشيوخ نائمون على الفساد... أناشد منظمات حقوق الإنسان والحكومة البريطانية التي هي حكومتي والتي أتشرف بها كما أناشد الأمم المتحدة أن تأخذ حقي من شيوخ الإمارات ومن الأربعة الذين اغتصبوا ابني ويشتغلون بديوان الشيخ منصور وهم أحمد الزعابي، سعيد المقبالي، عيسى الحميري ومحمد البلوشي...".

لم تكتفي "نائلة العامري" بذلك، بل قامت بتصوير عديد الفيديوهات ـ منها ما يمسّ مباشرة شرعية العائلات الحاكمة ـ ونزّلتها على اليوتيوب من مقر منفاها ببريطانيا تعرض فيها قضية ابنها وقضية عائلتها التي لم يقع منحها الجنسية الإماراتية والحال أنها عربية، إماراتية الأصل والمفصل وأنها أحق

ببلادها من آل نهيان التي ذكرت أنّ أصولهم تعود إلى اليمن وأنّ آل مكتوم حكام دبي وآل القاسمي حكام الشارقة تعود أصولهم إلى قبائل إيرانية وفدت على "ساحل عمان" (الإمارات) في شكل قطّاع طرق وقراصنة ومن بين دلائلها أن ساحل عمان كان يطلق عليه كذلك "ساحل القراصنة". (2)

الاستعباد وممارسة الرق

كلّ وافد لا يحمل الجنسية البريطانية أو الأمريكية أو الأوروبية لا يمكنه إلا أن يتخلّى على جواز سفره بمجرد وصوله إلى الإمارات. وبالرغم من أنّ هذه الأفعال مخالفة للقوانين المحلية والدولية إلا أنّ الدولة لا تمانع في ذلك، الشيء الذي شجّع الشركات المشغّلة لليد العاملة الوافدة وتحديدا الشركات الخاصّة أن تقوم مقام أجهزة الدولة الرسمية في تعاملها مع العمّال في تواطؤ تام من السلطات.

فالعامل بمجرد وصوله المطار وتخليه عن وثائق هويته وسفره الخاصة يتحول إلى آلة أو يكون قد أمضى وثيقة عبوديّته لدى مشغلّه. فماذا لو أراد هذا العامل استخراج رخصة قيادة سيارة مثلا؟

وفق هيئة الطرق والمواصلات في دبي فإنه لا يمكن لهذا العامل أن يتلقى دروس تعليم القيادة إلا إذا أحضر وثيقة "لا مانع" بمعنى أن هذا الوافد لا يمكنه القيام بتلقي دروس في السياقة والحصول على رخصة في ذلك إلا إذا رخّص له مشغّله!

يتعرض نظام الكفالة لانتقادات قاسية من المنظمات الحقوقية التي تصفه بأنه شكل من أشكال العبودية الحديثة، ولئن ألغت البحرين تماما نظام الكفيل

إلا أن الوضع بالإمارات مازال يراوح مكانه رغم التنقيحات الواردة عليه إذ بات منذ سنة 2010 بإمكان الوافد أن يغير شروط صاحب العمل إلا أنه ما زال الشيء الكثير لفعله. وفق التنقيحات الجديدة بإمكان الأجنبي الذي ينتهي مفعول إجازة عمله أن يغير مشغّله دون انتظار المهلة القانونية المحدّدة بستة أشهر ومن دون موافقة كفيله لكن هذا الإجراء لا يمكن تطبيقه إلا بشروط وهو أن يعمل الطرفان المتعاقدان على فسخ العقد بينهما وديّا وأن يكون العامل قد اشتغل لدى مشغّله مدة سنتين على الأقل.

يمثّل هذا النظام رغم التنقيحات الواردة عليه أبشع نظام عرفه التاريخ ويواجه نظام "الكفيل" المطبّق في العديد من دول الخليج العربية، حيث يعمل ملايين الرعايا الأجانب، خصوصا من الآسيويين، انتقادات جمّة من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، التي تشبّهه بالعبودية. يعتبر هذا النظام مسؤولا عن كل حالات الاستغلال الشنيعة كما أنه يفرض على أي عامل أجنبي أن يكون له "كفيل" محلي، يمكّنه من سحب جواز سفره طيلة فترة إقامته، ويرفض تمتيعه حق تغيير عمله.

يقول "غازي عبد الرحمان القصيبي" وزير العمل السعودي السابق أن:

"أسوأ الأشياء التي ترتبط بنظام الكفيل هو عدم قدرة العامل على التحرك والانتقال إلا بإذن من صاحب العمل".

وفي هذا مخالفة صريحة للمواثيق الدولية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان إضافة إلى مخالفته لقواعد الشريعة الإسلامية. نظام الكفيل يضع الإمارات في الموضع المخالف للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وهو ما يلزمها قانونا

بالتخلي عن الكفالة بشكلها الراهن حيث تشير تقارير Human Rights Watch إلى وجود ملايين من العمال الأجانب بالإمارات يعيشون رهنا لنظام الكفالة.

لقد ساهم نظام الكفيل وما خلّفه من انتهاكات خطيرة للعمال الأجانب أن حلّت الإمارات في المرتبة الأولى في الخليج والدول العربية وفق "مؤشّر العبودية" لسنة 2014 بحساب 99 ألف عبد وذلك في تقرير حول العبودية الحديثة أصدرته منظمة Walk Free الأسترالية.

لا يقف الاستغلال المريع للعمال الأجانب حدّ الرجال، بل يتعدّاه ليشمل النساء اللاتي يشتغلن في ظروف صعبة للغاية ويقع استغلالهن جنسيا ومهنيا: ففي قرار شديد اللهجة تبناه البرلمان الأوروبي في 26 أكتوبر 2012 بناء على تقارير استقصائية أثارت سخطه حول وضعية حقوق الإنسان وأوضاع العمالة الأجنبية طلب النواب الأوروبيون من الحكومة الإماراتية إجراء إصلاحات لإنهاء استغلال العمال الأجانب خصوصا النساء وقد ندّد البرلمان الأوروبي بظروف المعيشة والعمل البائسة لهؤلاء المهاجرين الذين يتم استغلالهم من جانب مشغلّيهم الذين يمارسون "حقوقا مفرطة" عليهم.

وأضاف البرلمان الأوروبي أن "الاتجار بالأفراد بهدف استغلالهم في العمل يبقى سائدا في الإمارات" والعمال "لا يملكون حق الإضراب" فكثيرة هي حالات موظفين حرموا من رواتبهم ومن المأكل وعزلوا أو تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي أو سجنوا أو رحّلوا.

في تقريرها السنوي الصادر سنة 2014 بشأن الاتجار بالبشر ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن النظام الإماراتي لا يمتثل بشكل كامل للمعايير الدّنيا المنصوص عليها في القانون الأمريكي وأنّ سياسة النظام تعرّض العمّال الوافدين إلى الخطر، خاصة نظام الكفالة الذي يقيد منح تأشيرات المغادرة للعمال بموافقة صاحب العمل، كما يحدّ من قدرتهم على تغيير أصحاب العمل ويشجّع على العمل القسري وأنّ البلد الذي يشتهر بناطحات السحاب ومراكز التسوق مدين للعمالة الآسيوية التي تشتغل كالعبيد، هؤلاء الذين يركبون حافلات خاصة قديمة مهترئة ومزرية تذكّر بحافلات عمّال المناجم في جنوب أفريقيا زمن الميز العنصري.

في تقرير سرّي مصوّر قام به الصحفي البريطاني Ben Anderson وبثّه تلفزيون BBC سنة 2014 عن وضع العمالة في الإمارات أظهر التقرير أنّهم يعاملون معاملة العبيد، يقع حجز جوازات سفرهم، يتقاضون أجورا زهيدة جدا لا تتجاوز 128 جنيه إسترليني (ما يعادل تقريبا 200 دولار) في الشهر الواحد ويشتغلون كامل أيام الأسبوع منذ الصباح الباكر حتى ساعة متأخرة من الليل، ينامون في غرف لا تستجيب لأدنى شروط السلامة، يقطنون خارج مناطق العمران، بعيدا عن أعين الزائرين الأجانب، في مجمّعات أشبه بزريبة الحيوانات، بعضهم يتخذ من الحاويات مبيتا له، لا يغيّرون ملابسهم القليلة إلا نادرا، لا يستحمّون لندرة المياه وإن استحمّوا فبالماء الوسخ، يأكلون طعاما غير صحّي ويشربون ماء ملوّثا تكسوه الحشرات.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن العامل الآسيوي يمضي العامين الأولين في خلاص الديون التي اقترضها من أجل خلاص الرسوم المستوجبة لصالح وكالات التشغيل المحلية للحصول على شغل بالإمارات وهي عادة ما تتراوح بين 3000 و4000 دولار، وكثيرا ما تلجأ شركات البناء إلى التأخير في خلاص العمّال لبضعة أشهر الشيء الذي يثقل كاهل العامل فتتراكم ديونه وتزيد نفقاته مما دفع بالبعض من العمّال إمّا إلى دخول السجن نتيجة ترك العمل أو الانتحار، (حادثة انتحار 109 عمّال هنود في الامارات سنة 2006) نتيجة هذا دون الحديث عن نسبة الوفيات الكبيرة الناتجة عن حوادث الشغل والتي تعتبر من أكبر النسب في العالم.

لقد أتى هؤلاء العمّال من وسط اجتماعي (بلدهم الأم) يكسوه الفقر المدقع حالمين بالجنة الموعودة فوجدوا أنفسهم سجناء في مكان كبير يقومون بالأشغال الشاقة على مرأى ومسمع من النظام والمنظمات الحقوقية الدولية، فالتقى الفقر المدقع بالأشغال الشاقة ليشكّل عبودية نادرا ما عرفها التاريخ الإنساني.

فبالإضافة إلى الانتهاكات النسقيّة للعامل الآسيوي فإنّ الإضراب ممنوع في دولة الإمارات إذ لا يمكن للعامل أن يعلن عدم رضاه أو إيقافه للعمل أو تحريضه لزملائه على فعل ذلك.

23 أكتوبر 2014 أطلقت منظمة Human Rights Watch صيحة فزع أمام انتهاكات وضعية المرأة العاملة التي يقّدر عددها وفق إحصائيات رسمية بقرابة 146 ألف عاملة منزلية وافدة إلا أنّ الرقم وفق بعض الملاحظين يفوق ذلك بأضعاف. (الوافدة خاصة من دول كالفلبين والهند وإندونيسيا وسريلانكا

والنيبال وأثيوبيا وبنغلاديش) وفي تقرير اختارت له عنوانا "لقد قمت بشرائك سلفا" بيّنت فيه ما تتعرض له النساء العاملات من ضرب واستغلال (جنسي أحيانا) وحصار في ظل ظروف من العمل الجبري.

مثل هذه الانتهاكات يشترك فيها بشكل مباشر النظام الإماراتي إزاء صمته قانونيا، أخلاقيا وسياسيا وذلك بتوفير الحماية الكافية لأرباب العمل وشركات التوظيف التي يمتلك فيها أبناء العائلات الحاكمة أسهما وعادة ما تكون ملكا لهم وهي من الشركات التي تدرّ على مالكيها مداخيل كبيرة جدا.

وإن قامت بعض الدول منها الفلبين بمنع عاملاتها المنزليات من السفر إلى الإمارات في ظل ظروف العمل القمعية فإن بلدان أخرى وقفت عاجزة عن حماية جاليتها بالإمارات وعادة ما يكون هذا العجز إراديا بحكم العلاقات الاقتصادية بين النظام وهذه الدول أو بحكم ضعف الدولة المرسلة وعدم قدرتها فعليا على توفير الحماية القانونية أو السياسية اللازمة إذ كثيرا ما تفتقد للوزن أو الثقل السياسي الذي يجعلها تخاطب النظام الإماراتي بمنتهى الجدّية والصرامة.

في شهادات أدلت بها مجموعة من النسوة العاملات (شهر أكتوبر 2014) إلى Rothna Begum (باحثة حقوق المرأة في قسم الشرق الأوسط في Human Rights Watch) ذكرن كيف يتعرّضن إلى إساءات نفسية وجسدية وجنسية، يقع حبسهنّ في منازل أرباب العمل، لا يحصلن على فترات راحة أو عطلات أسبوعية، يشتغلن 21 ساعة في اليوم، لا يتحصّلن على أجورهن ويوقّعن تحت الإكراه على إيصالات تفيد بتسلّم الراتب كاملا، يقع حرمانهنّ من الطعام

ويعاملن معاملة الحيوانات أو كقذارة لا يجب الاختلاط بها، كثيرا ما ينمن على قاعة غير مفترشة ودون غطاء، يتعرّضن إلى الضرب المبرح على مستوى الصدر، وخمش العنق بالأظافر، والصفع على الوجه وكدمات على العنق ونزع خصلات الشعر. كما يقع المتاجرة بهنّ وإقراضهن إلى الغير... (3)

إن وجود قوانين عمل بعيدة عن المتطلبات الواقعية لسوق العمل، وإيجاد وظائف استثمارية لا تتوافر لها الموارد البشرية في ظل غياب تام لأي تكتّل نقابي عمالي يجعل من نظام الكفيل نظاما يمكن أن ينفجر في وجه النظام الإماراتي في أي وقت وهو في الواقع ينذر بأسوأ الأمور نتيجة الانتهاكات الحاصلة.

يرى James Lynch من منظمة العفو الدولية أن نظام الكفالة "يحفّز التجاوزات والاستغلال". كما يسمح بتفشي ظاهرة الاتجار بالتأشيرات من قبل الكفلاء المواطنين.

نظام الكفيل هو نوع من الاستعباد المباشر للبشر وهو شكل من أشكال العبودية الذي مازال النظام الإماراتي يمارسه وسط متناقضات بتعصير القوانين لتحفيز الإقتصاد. وإذ تتميز الإمارات بقوانين استثمارية تظهر أنها عصرية إلا أن هذه الحزمة من القوانين كانت في صالح أرباب العمل والمستثمرين ورؤوس الأموال ولم تكن في صالح العامل الذي يعاني من الإقصاء والتهميش وعدم خلاصه في أجوره وعدم تمتّعه بعطل مناسبة واشتغاله لما يفوق 12 ساعة يوميا يقضّي أكثر من ثلاثة أرباعها وسط درجة حرارة تفوق أحيانا 45 درجة، بدخل بسيط لا يمكنه أن يفيه قوته أو قوت عائلته التي تركها في بلده الأم.

يعتمد اقتصاد دولة الإمارات كلّية على العمّال الأجانب. لا يقتصر استعباد المهاجرين على فئة عمال البناء بل إن الأمر يتعداهم ليشمل تقريبا كافة الأصناف الحرفية واليدوية من الذين يشتغلون في قطاع المطاعم أو شركات النظافة أو التعدين أو الموانئ والمطارات والطرقات وتجارة الجملة والتفصيل وغيرها... حيث تسود نفس سياسة الاستعباد والانتهاك ومن يجرؤ على التظلّم أو التحدث لوسائل الإعلام أو لمنظمات حقوقية فيتعرض لعقاب صاحب العمل والنظام ومصيره الترحيل الفوري دون حصوله على أجره.

اغتصاب العيون الزرق والخضر في دبي

لم تمنع الصورة الزاهية التي ترسل بها وكالات العلاقات العامة الأجنبية عن المرأة الإماراتية أو الأجنبية التي تعيش في الإمارات من حدوث حالات كثيرة للاغتصاب تعرضت لها أجانب.

النرويجية Marte Deborah Dalelv تشتغل بالدوحة وكانت في رحلة عمل إلى دبي فتعرضت إلى الاغتصاب. توجهت إلى مقرات شرطة دبي لتقديم شكوى في الغرض فوقع حجز جوازها وأموالها ووقع توجيه تهمة ممارسة الجنس خارج إطار الزواج فحكم عليها بـــ 16 شهر سجنا ليقع فيما بعد العفو عنها من طرف حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم بعد إدانة وزير الخارجية النرويجية السابق Espen Barth Eide الحكم والتهديد برفع الأمر إلى المحاكم الدولية قائلا:

"إنّه يناقض مفهومنا عن العدالة وكان إشكاليا جدا من منظور حقوق الإنسان".

لقد ورد في منطوق الحكم أنه لإثبات جناية الاغتصاب، على المرأة أن تثبت ذلك بشهادة 4 من الشهود. وفي حالة عدم قدرتها على إثبات ذلك ــ وهو من شبه المؤكّد ــ يقع الحكم عليها بسبب اعترافها في مشاركتها في علاقة جنسية خارج إطار الزواج.

لم يكتفي القضاء بتوجيه تهمة الزنا بل كذلك أضاف إليها تهمتا شرب الخمر وشهادة الزور. وفق قوانين الإمارات الجائرة تحولت المرأة النرويجية إلى مجرمة عوض الضحية وذلك وفق تكييف قانوني خدم مصلحة المغتصب لحمايته من كل تتبع. (4)

الكازاخستانية Elena تشتغل في إمارة دبي، تعرّضت إلى الخطف والاغتصاب عدة مرات والتهديد بالقتل والضرب المبرح والسرقة والحبس بشقتها. نال المتهم النافذ حكما بثلاث سنوات سجن من أجل الاغتصاب وسنة واحدة من أجل الضرب والسرقة وبرّأته من تهمة الاختطاف والحبس.

الفرنسية Touria Tiouli تشتغل في دبي لصالح البعثة الاقتصادية لقنصلية فرنسا. للاحتفال بعيد ميلادها، ذهبت إلى أحد المراقص الليلية التي يؤمّها أغنياء ووجهاء الإمارة. يقع اغتصابها من طرف ثلاثة مواطنين إماراتيين من أصدقاء مدير المرقص حيث تناوبوا عليها ليلة كاملة...

تحاملت المرأة على نفسها وقدّمت شكوى للجهات الأمنية، فوجّهت إليها تهمة ممارسة البغاء ووقع إيداعها السجن.

الفرنسي السويسري Alex يبلغ من العمر 15 سنة، يقع استدراجه رفقة صديقه الفرنسي Fabrice من أمام Center Beach بإمارة دبي من طرف أحد

المعارف الإماراتيين ويدعى Ibrahim إلى منطقة خالية بقصد التنزّه صحبة شخصين آخرين لا يعرفانهما. سرعان ما يقع تحويل وجهة الفرنسيّين من طرف إبراهيم ورفيقيه إلى الصحراء تحت التهديد بسكين وبعصي. يقع حجز هواتفهما الجوّالة وغلقها. يقع اغتصاب Alex من طرف الإماراتيين الثلاثة في حين أجبر Fabrice على ممارسة امتصاص القضبان الجنسية (Fellation).

عند انتهاء الإماراتيين الثلاثة من أفعالهم، تركوا الفرنسيان لوحدهما في طريق خال تحت جنح الظلام.

بادر والد Alex بالقيام بإجراءات رفع دعوى قضائية في حق ابنه واتجه إلى المركز الأمني بـــ "ديرة دبي" Deira Dubai أين وقع توجيههما رفقة أمنيين للقيام بفحوصات وتحاليل طبية، ففوجئ بالطبيب المصري الجنسية ينزوي بالطفل ويسأله: "هل أنت شاذ جنسيّا؟ اعترف!"

أمام تلاعب الطبيب الشرعي بالوقائع والشروع في تحريفها عمدت والدة الطفل Alex الصحفية Véronique Robert إلى تحسيس الرئاسة الفرنسية بقضية ولدها حيث تحصّلت على موعد مع Claude Guéant سكرتير قصر L'Élysée. وصادف أنّ زيارة لرئيس الإمارات ستتمّ بعد 3 أيام فوقع إدراج هذا الموضوع في جدول اللقاء.

بضغط من السلطات الفرنسية، تحرّك القضاء الإماراتي فوقع إلقاء القبض على المجرمين لكن وقع تثبيت التهمة فقط على المدعو إبراهيم وهو قاصر في حين وقع تبرئة الآخرين من تهم الاغتصاب التي لا يعترف بها القانون الإماراتي وإنما يعترف فقط بالشذوذ الجنسي القسري مع تهديد الطفل Alex بإمكانية

اتهامه بممارسة الشذوذ الجنسي برضاه خاصة وأن الطبيب الشرعي المصري قام بتغيير نتائج التحاليل بقصد الحطّ من التكييف القانوني وإمكانية تحويل المجني عليه إلى جاني!

لكن الشيء الصادم أن أحد هؤلاء المغتصبين يحمل فيروس السيدا وأن السلطات الإماراتية على علم بذلك وقد حوكم من قبل على أفعال شبيهة ووضع في سجن انفرادي. (للإفادة السلطات الإماراتية تفرض تحاليل سنوية على الأجانب المقيمين بها ومن يكتشف أنه يحمل فيروس السيدا فيرحّل في ظرف 24 ساعة إلى بلده في حين تغضّ الطرف على مواطنيها).

السفير الفرنسي بالإمارات Patrice Paoli أراد من جهته تحسيس حاكم دبي بالقضية فكتب إلى محمد بن راشد آل مكتوم طالبا منه مقابلته بناء على توجيهات من الرئيس الفرنسي Nicholas Sarkozy فلم يتلقى السفير أي ردّ رغم عديد الخطابات.

أمام تهاون السلطات الإماراتية وتلاعبها بالوقائع، رفعت والدة الطفل Alex دعوى في الاغتصاب ضد الإماراتيين أمام القضاء الفرنسي وأنشأت موقعا الكترونيا لفضح ممارسات النظام الإماراتي وللتشهير بجرائمه (www.boycottdubai.com) (اغلق فيما بعد).

علّق والد الطفل Alex في تصريح لصحيفة Libération الفرنسية (23 أكتوبر 2007) على واقعة ابنه:

"لقد حظيت بدعم السلطات العليا في بلادي. لا أتصوّر ماذا يمكن أن يحدث عندما يكون الضحايا أطفال باكستانيين أو خادمات فيليبينيات!".

لم تقف أو تتراجع قضايا الاغتصاب لوجود اخلالات قانونية وتشريعية وأخلاقية واجتماعية خطيرة وكذلك لعدم وجود إرادة سياسية لمقاومة هذه الظاهرة. آخرها (أواخر 2014) اغتصاب فتاة فرنسية من طرف أحد المغنّين المشاهير بالامارات ويدعى سعود أبو سلطان. وكالعادة يقع تحريف الوقائع من أجل إنقاذ الجاني نظرا لنفوذه.

تجارة البشر، علامة إماراتية خالصة

حقوق الطفل: بين التحرش الجنسي والموت

يعرّف "بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة تجارة البشر" لا سيما النساء والأطفال، تجارة البشر بما يلي:

> "تجنيد ونقل وإيواء واستقبال أشخاص، عنوة أو باستخدام أشكال أخرى من الإكراه، والاختطاف، والخداع، أو سوء استخدام السلطة أو استغلال مواطن ضعف، أو تلقي أو دفع مبالغ مالية أو تقديم مزايا لتحقيق موافقة شخص أو السيطرة عليه لغرض الاستغلال. ويأخذ الاستغلال شكل الاستغلال الجنسي أو الخدمات أو العمالة القسرية، أو الاستعباد أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد، والنخاسة أو إزالة أعضاء من جسد الإنسان (لغرض بيعها)".

في جل بلدان العالم هناك تشريعات ومنظمات تعمل لحماية الطفولة من الابتزاز والتحرش وانتهاك ذواتهم والاعتداء على طفولتهم.

في الإمارات يظهر أن الأمر مختلف تماما. عوض حماية الطفل وتعزيز حقوقه فإنه يقع استغلاله أشنع استغلال وذلك لخفة وزنه في تدريب الخيول والإبل على الركض وفي سباقات الخيول والهجن بصفة عامة. مثل هذه الممارسات ليست خافية بل موثقة. في 2004 اتهم برنامج وثائقي دولة الإمارات باستخدام غير قانوني وغير إنساني للأطفال في سباقات الجمال والخيول ورغم الانتقادات الحادة والقضايا الجنائية المرفوعة فإن مثل هذه الممارسات لا تزال إلى اليوم.

تتهم الإمارات بالاتجار بالبشر وتنامي مثل هذه العمليات الإجرامية تقودها بعض العصابات التي لها امتدادات خارجية في أعمال تجارة الجنس وبيع الأعضاء وتهريب الأطفال واستغلال الضحايا في أعمال منافية للأخلاق تحت تستر الدولة.

ومن مظاهر الاتجار بالبشر في الإمارات تهريب وخطف الأطفال من بعض دول الجوار كاليمن أو الدول الآسيوية الأخرى مثل بنغلاديش حيث يمارس عليهم كل أنواع الشذوذ والاستغلال الجنسي يصل حدّ التعذيب جنسيا ويصل الأمر حدّ تصويرهم عرايا في أعمال إباحية والاحتفاظ بتلك التسجيلات لتهديدهم وقت الحاجة وكذلك تزويجهم دون رضاهم في ما يعرف بالزواج السياحي حيث يفد في الصيف أشخاص كبار السن من بعض دول الخليج للزواج بالفتيات اليمنيات اللاتي يقع تهريبهن إلى الإمارات ثم يتركوهن لمصير مجهول، وأيضا تجارة بيع الأعضاء البشرية واختطاف الفتيات بالقوة.

...فالخطف والاحتجاز والتعذيب والاتجار من بيع أو إيجار للأطفال وهتك أعراضهم تحوّل إلى عمل نسقي بالامارات رغم وجود قوانين ومراكز لحقوق

الطفل مثل "مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل" إلا أنّ هذا الجهاز يبقى غير قادر على التصدي لهذه الظاهرة لكون الساهرين على هذه الأعمال الإجرامية إمّا عصابات نافذة أو من العائلات الحاكمة.

تنشط عصابات الاتجار بالبشر وخاصة الأطفال في إمارة دبي التي تعتبر المعقل الرئيسي للعصابات المتعددة الجنسيات وتتنوع خدمات هذه العصابات من استيراد الأطفال لتدريب الهجن والخيول إلى الاتجار بالأعضاء البشرية وتهريب الأطفال إلى بعض دول الجوار إلى جانب عصابات تعمل في الدعارة والبغاء.

بث برنامج Real Sports الأمريكي على قناة HBO تقريرا سريا قام به فريق البرنامج من أنّ أمراء وشيوخ الإمارات يقومون بخطف الأطفال من دول فقيرة لاستعمالهم كعبيد وراكبي هجن (جمال) السباق، بالاضافة إلى استغلالهم جنسيا وجسديا. وأثبت التقرير الصادم كيف يتمّ شراء الطفل بأثمان بخسة لا تتجاوز 500 دولار للطفل الواحد، حيث يتم شحن الأطفال والفتيات من الدول الفقيرة إلى الإمارات كما تشحن البغال.

وبالإضافة إلى تعرّض الأطفال لسوء المعاملة اليومية من اغتصاب وتهديد بالقتل ووضعهم في غرف مخصصة للحيوانات إلا أن أخطرها منهج التجويع المقصود لكي يحافظ الطفل على وزن خفيف وقد أظهر التقرير المصوّر آثار تعذيب على أجساد الأطفال كالكدمات والندبات إلاّ أنّ الصدمة الكبرى التي أظهرها التقرير وهزّت الرأي العام أن أحد الأطفال قد تمّ إرساله إلى بلده في صندوق مغلق بحجّة أنه مريض ولا يصلح أن يكون راكب سباق الجمال.

ورغم بعض الإجراءات المحتشمة التي وردت بعد ضغوط من منظمات حقوقية دولية إلا أن تجارة البشر في دولة الإمارات العربية رائجة ولا سيما في إمارة دبي حيث المركز الاقتصادي والاستثماري والسياحي في الدولة. وآخر صور هذه الظاهرة تمثلت فيما ذكرته صحيفة 7days الصادرة في دبي باللغة الإنكليزية التي نشرت الكثير من التحقيقات والتي حاولت السلطات الإماراتية قطع سوق الإعلانات التجارية عنها نظرا لتطرق الصحيفة للعديد من المواضيع الشائكة والتي ينظر إليها من طرف النظام الإماراتي على أساس أنها تمسّ الأمن القومي.

أحد التحقيقات الخطيرة التي نشرتها الصحيفة عن اختفاء المئات من السياح الصينيين فيما يعتقد أنه قضية تتعلق بالاتجار بالبشر. حيث قامت الصحيفة بتسليم ملف من الأدلة إلى لجنة مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات حول سبعة من وكالات الأسفار أصدرت نحو 500 تأشيرة زيارة لمواطنين صينيين وبحسب الصحيفة أصدرت التأشيرات إلى اثنين من العملاء على أساس أنهما ممثلان لشركة كهرباء.

تتعدد في إمارة دبي تحديدا مثل هذه الأحداث المرتبطة بالاتجار بالبشر دون أن تتوفر لدى السلطات الإماراتية النية في مكافحتها. لقد كان لهذه الظاهرة الأثر السلبي على المجتمع الإماراتي الذي بات مخترقا في عقائده ومبادئه وتقاليده من أجل الثروة والمال. كما تقف قوانين الاستثمار التي بدورها أدت إلى تداعيات خطيرة على الأمن القومي الإماراتي مع ما يخفي في ثناياه في الكثير من الأحيان من قضايا تجسّس خطرة.

خلال السنوات الأخيرة زادت حدّة التقارير ذات اللهجة الشديدة الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية لدولة الإمارات متهمة إياها بأنها من بين الأسوأ سجلا لفشلها في منع التجارة في البشر من أجل الجنس والأعمال الشاقة. وكان من تداعيات هذه التقارير أن أدرجت دولة الإمارات تحت المراقبة.

من بين ما تذكره هذه التقارير أن حكومة الإمارات تغمض أعينها عن قضية العمالة البائسة وغير المحترفة التي تجلب إلى أراضيها حيث يتم استغلالها، إلى جانب تلك الفئة التي تذهب إلى هناك بمحض إرادتها لتقع في خانة "العبودية المكرهة".

لقد اتهم التقرير بصفة مباشرة رب العمل الإماراتي بالإساءة إلى الأيدي العاملة المهاجرة من جنوب آسيا وأفريقيا ومن دول أخرى، بدنيا وجنسيا، وامتناعه عن دفع مستحقاتهم المالية ولجوئه إلى حجز وثائق سفرهم. كما يُجبر أطفال المهاجرين على التسوّل ويحرمهم من حقهم في التجنيس.

وفي حين يفضح مثل هذه الأفعال مدير مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته بوزارة الخارجية الأمريكية، John Miller الذي يقول:

"لدينا خدم تم جلبهم من العديد من الدول لعبودية منزلية، وأطفال متسوّلون، هناك الكثير من الضرب وتقارير عن اغتصاب".

فإنّه في الجهة المقابلة لا يخجل بعض المسؤولين الإماراتيين من هذه التجارة حيث يرون أن تجارة البشر لا تمثل وصمة عار في الإمارات إذ يقول وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش لوكالة Reuters:

"إن مشكلة الاتجار في البشر في الإمارات لا تمثل وصمة عار، لأن الكثير من الأماكن التي تنعم بالرخاء وتجتذب الناس للإقامة بها تعاني من نفس المشكلة". (5)

ورغم أن الإمارات أحد الموقعين على "بروتوكول باليرمو" Protocole de Palerme الداعي إلى الوقاية من أعمال تجارة البشر والملاحقة الجنائية لمرتكبيها وحماية ضحاياها إلا أن النظام الإماراتي لم يكن متعاونا في هذا الشأن وذلك لعدة اعتبارات منها سطوة بعض العصابات الدولية وتداخل علاقاتها مع بعض الأسر الحاكمة في الإمارات، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة المتأتية من الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والتي قد تصل إلى نحو 28 مليار دولار سنويا أو تلك المتأتية من أرباح العمالة الإجبارية التي تقدّر بنحو 32 مليار دولار سنويا وفق تقرير لمنظمة العمل الدولية، تنال الإمارات وتحديدا إمارة دبي نصيب الأسد منها.

5. الإعلام، المقبرة الشاسعة

لم يكن الإماراتيون خارج الحراك العربي الشامل منذ العشرية الأولى للألفية الجديدة، فقد نشط المدونون على المواقع الخاصة وصفحات التواصل الاجتماعي حيث أبدوا سخطهم من تكدّس السلطة والثروة لدى العائلات الحاكمة والبعض من رجال الأعمال المشبوهين والمتطبّعين بطابع السلطان في غياب تام لأي توزيع عادل للثروات.

سنة 2009 أطلق بعض المدوّنين والمثقفين الإماراتيين موقعا الكترونيا لتبادل الأفكار والرؤى حول الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد وناقش الموقع الثراء الفاحش للأسر الحاكمة على حساب بقية أفراد المجتمع إضافة إلى الجدوى من المشاريع الضخمة التي تنفذها الإمارات خارج البلاد والتي أظهرت بالكاشف أن اغلب الشركات إن لم يكن جلّها مملوكة كلّية أو جزئيّا للأسر الحاكمة وكيف أنّ الكثير من أفراد هذه الأسر يقوم بتبيض أموال الأجانب في البنوك الإماراتية مقابل عمولات تصل إلى حدود 50٪ وتهريب أموال الأسر الحاكمة إلى الجنّات الجبائية الخارجية ونموّ تجارة الأسلحة المهرّبة وإجبار أفراد هذه الأسر المواطنين على مشاركتهم في أعمالهم وأرزاقهم وذلك

بإدراج أسمائهم في ملكية شركاتهم دون الحديث عن استيلاء أصحاب السموّ على مشاريع ومؤسسات مربحة وأراضي مواطنين... وقد عرف هذا الموقع ـ الذي يعتبر اللبنة الأولى للمعارضة الإلكترونية الإماراتية ـ قفزة نوعية وانتشارا واسعا.

لقد كان لجرأة هذا الموقع وتخطيه لعتبة الخطوط الحمراء أن جلب إليه اهتمام أجهزة النظام القمعية إثر نقاش الموقع لقضية دولية برّأت فيها المحاكم الإماراتية "عيسى بن زايد آل نهيان" أحد أفراد الأسرة الحاكمة لإمارة أبو ظبي في قضية تعذيب لعامل أفغاني بصورة بشعة (على إثر نشر شريط فيديو لعملية التعذيب) حيث تساءل المواطنون عن جدوى القوانين وشرعيتها إن لم تكن تنفّذ على الجميع دون استثناء...

وقع حجب الموقع داخل الإمارات بقرار سيادي لكنه استطاع الصمود إلى غاية سنة 2011 حيث تأسست العديد من المواقع المعارضة بالخارج تناولت نقاش ما يحدث في تونس ومصر من تغييرات في النظام السياسي وبداية هبوب رياح الحرية على هذه البلدان.

استنسخ المدونون الإماراتيون بدعم من جمعيات أهلية حقوقية محلية عبر هذه المواقع التجربة التونسية والمصرية والحراك الشعبي اليمني حيث طالبوا في عرائض رفعت لرئيس الإمارات وحاكم إمارة أبو ظبي "خليفة بن زايد آل نهيان" بتفعيل نظام برلماني حقيقي منتخب بطريقة ديمقراطية وتغيير النظام من رئاسي (أشبه بملكي اتحادي) إلى ملكي دستوري يراعي الحريات وحقوق الإنسان الأساسية أسوّة بالملكية الدستورية البرلمانية البريطانية حيث تتجمّع

السلطة التنفيذية في يد الحكومة مع المحافظة على الملكيّة كرمز لوحدة الدولة. ولمعاضدة مجهود المجتمع المدني، أصدرت المنظمات الحقوقية الأهلية بيانا اعتبرت فيه أنّ:

"المجتمع الأهلي في الإمارات يرى أن الوقت حان لمنح جميع المواطنين حق المشاركة السياسية..."

لم يطل ردّ فعل السلطة تجاه هذا الظهور المباغت وكان ردّها قمعيا حيث اقتيد خمسة من الموقّعين من مقرات سكناهم إلى التحقيق ومن ثمة إلى السجون بعد أن نالوا حكما بثلاث سنوات نافذة والتهمة في ذلك "الإساءة علنا لكبار المسؤولين الإماراتيين" إلا أنه سرعان ما وقع إطلاق سراحهم بعد ضغوطات شديدة ورغبة من رئيس الإمارات في إظهار رأفته حيث لم يكن هذا التسامح سوى العصا التي ستلحقها الأسواط فيما بعد...

حرّية الرأي...
أصفاد من حديد

ينص الدستور الإماراتي في المادة 30 أنّ:

"حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون".

إلا أن القيود مجحفة ومكبّلة وهي لا تمثل استثناء بل مبدأ.

يجهل الكثير من الناس أن دولة الإمارات لم تصدّق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تنصّ المادة 19 منه على الحق في حرية الرأي والتعبير.

كما يجهل الكثير أنّ السجون الإماراتية ممتلئة بمساجين الرأي من المواطنين. فالليبيرالية الاقتصادية التي يتبجّح بها النظام تعكسها دكتاتورية قمعية من بين الأسوأ في العالم. لا صوت يعلو صوت الحاكم ولا سلطة إلا للشيوخ.

إضافة إلى القوانين القمعية البالية، فإن الإمارات عزّزت ترسانتها القمعية بقوانين جديدة تهتم بما ينشر على صفحات الواب وخاصة في الشبكات والمنتديات الاجتماعية والمدوّنات الخاصة وما يرسل عبر البريد الإلكتروني أو رسائل نصية عبر الهاتف الجوّال...

من بين الأسوأ على الإطلاق المرسوم الاتحادي عدد 5 لسنة 2012 الصادر في 12 نوفمبر 2012 والمتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات. ورغم أن المرسوم في ظاهر بعض من بنوده يقاوم تفشي الآراء العنصرية والطائفية على الأنترنت إلا أنّه موجّه لمستخدمي الأنترنت الذين ينتقدون كبار رجال الدولة أو الدعوة إلى إصلاح سياسي أو حتى الدعوة إلى تنظيم مسيرات دون ترخيص. بل إن هذا المرسوم يفرض قيوداً مشددة على استخدام المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الرسائل النصية عن طريق الهاتف الجوّال والبريد الإلكتروني.

ما يجهله الكثير من الناس أن المادة 26 من المرسوم الاتحادي تنص على أنّ استعمال احدى الوسائل الإلكترونية للدعوة إلى الانخراط في تنظيم غير مرخّص له أو الترويج والإشادة والإعجاب بأفكاره أو تمويله (حتى ولو كان جمعية للرفق بالحيوان) تصل عقوبته إلى 5 سنوات سجن وغرامة تصل إلى 272 ألف دولار!

تعتبر المادة 38 من المواد الأكثر إثارة للسخط في المرسوم الاتحادي، إذ تمنع هذه المادة على الإماراتيين مدّ معلومات لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة أو

الصحفيين المستقلين ويعاقب كل مقترفها بالسجن.

مجرّد إبداء الرأي أو الدعوة إلى التجمهر أو التظاهر والتجمّع السلمي تقابله عقوبة مالية شديدة القسوة، إذ تنص المادة 32 من المرسوم الاتحادي على المعاقبة بغرامة 500 ألف درهم (136 ألف دولار) لكل من استخدم تقنية المعلومات "للتخطيط أو التنظيم أو الترويج أو الدعوة لمظاهرات أو مسيرات أو ما في حكمها بدون ترخيص من السلطة المختصة."

بمقتضى هذا المرسوم حوكم في 8 افريل 2013 الناشط "عبد الحميد الحديدي" نجل "عبد الرحمان الحديدي" أحد المتهمين فيما يعرف بمجموعة "الإمارات العربية المتحدة 94" بـــ 10 أشهر سجنا نافذة من قبل محكمة أبو ظبي الابتدائية. التهمة التي وجهت لابنه الذي قبض عليه في الساعة 3 فجرا هي نشره لتغريدة على التويتر تضمنت "معلومات كاذبة" حول جلسات محاكمة المجموعة. ثبت أن هذا الناشط لم ينشر معلومات كاذبة مثلما ذهبت إلى ذلك المحكمة وأنّ محاكمته كانت باطلة وكيدية وأنّ الغاية منها التشهير بمواطن إماراتي عبر نشر اسمه في الصحف بغية نشر الخوف والرعب لدى كل من تسوّل له نفسه ممارسة حقه في حرية التعبير. لقد كان الجرم الذي ارتكبه هذا الناشط هو حضوره وقائع محاكمة والده وقام بتزويد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان مثل هيومن رايتس بمعلومات المحاكمة بالإضافة إلى أنّه حاول جمع بعض الأدلة لكي يقع استخدامها في الدفاع عن والده والمجموعة التي ينتمي إليها.

إن السرعة في كبت الحريات وحرية التعبير على الأنترنت لا يتناغم والسرعة التي تسير بها الإمارات في إظهار أنها دولة معتدلة، متقدمة ومتسامحة.

إن تصنيف نشر "معلومات كاذبة" من طرف دولة الإمارات هي تلك المعلومات التي تمس سلبا حتى وإن كانت حقيقة من نظام الحكم أو العائلات الحاكمة أو الأمن القومي للدولة. لا يمكن توجيه النقد لسياسة الدولة وأي صوت يطالبها بالإصلاح، يدخل في خانة نشر معلومات كاذبة وربما تهديد أركان الحكم.

إرهاب المجلس الوطني للإعلام

في الإمارات، ينفرد "المجلس الوطني للإعلام" National Media Council لوحده بالرقابة على الصحف والمطبوعات والنشريات والدوريات والكتب من خلال الاطلاع على المحتوى بجميع أشكاله الورقية والإلكترونية وكذا الراديو والتلفزيون. وهو الجهة الوحيدة المخوّل لها إسناد التراخيص والموافقة على تعيين المحررين فالصحف ليس لها الحرية في تعيين من تشاء دون موافقة مسبقة من المجلس.

يمارس "المجلس الوطني للإعلام" رقابة سابقة على النشريات والدوريات والكتب، إذ تنص المادة 12 من قانون المطبوعات والنشر (قانون اتحادي رقم 15 لسنة 1980) على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق قبل طبع أي دورية، كما يضبط القانون ما يجوز نشره من تقارير صحفية.

من بدع الأمور في الإمارات أن مجلس الوزراء هو الجهة المخوّل لها إسناد تراخيص إصدار الصحف. (المادة 32 من قانون المطبوعات والنشر). وكأنّ إصدار الرخص عمل سيادي وأنّ مجلس الوزراء ليس له من أعمال أخرى غير إسناد

رخص إصدار الصحف التي تبقى حكرا في نشرها أو طباعتها أو توريدها أو تصديرها على الإماراتيين المواطنين. فالأجانب المقيمين بالامارات وغير المقيمين لا يمكنهم إصدار أو توريد أو تصدير الصحف (المادة 44 والمادة 49 من قانون المطبوعات والنشر).

كل المواد الإعلامية من سياسية واجتماعية ودينية واقتصادية وأمنية وغيرها من المواد تخضع لسيطرة المجلس حيث تحال مقالات الرأي والتقارير خاصة تلك المتعلقة أساسا بمواضيع حيوية بالبلاد إلى جهاز المخابرات أين يؤشر على ما يجب نشره وما لا يجب.

بإمكان الصحف نقد من تشاء في الإمارات إلا الذات الرئاسية والأميرية وعائلاتها وحواشيها، إذ يمنع قانون المطبوعات والنشر التعرض بالنقد لرئيس الدولة أو لحكام الإمارات السبع (المادة 70) أو التعرض بالنقد لثوابت دستورية مثل مفهوم الوحدة والاتحاد (المادة 98) ويعاقب بالسجن كل من ينشر مقالات سلبية عن العائلات الحاكمة أو الحكومة أو الإسلام أو المواطنين الإماراتيين كما لا يسمح بنشر أي مقالات مسيئة للبلاد أو للسياسة الخارجية. كما لا يجوز نقد أي رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة صديقة أو ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الإمارات والدول العربية أو الإسلامية والصديقة (المادة 76) ومن المضحكات المبكيات أنه يمنع نشر ما يفهم منه تجنّيا على العرب أو تشويها لحضارتهم أو تراثهم (المادة 77).

كما لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي للبلاد (المادة 81). معنى ذلك ألّا يسمح إلا بنشر

ما هو إيجابي عن السوق المالية والانخراط في سياسة الكذب وخلق الإشاعات التضليلية بقصد حماية الاقتصاد...

لقد ساهمت ترسانة القوانين المجحفة والدكتاتورية في تقليم أظافر وألسن الكثير من رجال الإعلام وأصابتهم بالذعر فأصبحوا يمارسون رقابة ذاتية على مقالاتهم أو برامجهم المسموعة أو المرئية إذا ما تعرّضوا لسياسة الحكومة والأسر الحاكمة والعلاقات مع دول الجوار والدين والأمن الوطني. فأغلب الصحفيين العاملين في الصحف الكبرى الإماراتية كصحيفة "الخليج" أو "البيان" أجانب وهؤلاء إذا ما تجاوزوا حدودهم فإنهم يرحّلون في أقل من 24 ساعة من البلاد وعادة ما يفقدون كافة حقوقهم.

يقول "أحمد" أحد الذين كانوا يعملون بإحدى الصحف الإماراتية الكبرى كيف أنه في الكثير من الأحيان عندما يتعلق الأمر بمقالات سياسية أو أمنية أو حتى دينية يريد النظام نشرها فإن المقال يأتي مرقونا من جهاز المخابرات أو من إحدى مراكز الدراسات التي تتبع آليا هذا الجهاز ويأتي على رأس هذه المراكز "مركز المزماة" و"مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" و"مركز الإمارات للسياسات" الذي ترأسه ابتسام الكتبي... وما علينا إلا امهاره باسم أحد الصحفيين وأحيانا تحت اسم مجهول.

لكنّ في المقابل، لا يتردّد النظام الذي يقمع حرية التعبير والإعلام بالداخل إلى إرسال وزير خارجيته عبد الله بن زايد آل نهيان إلى باريس للمشاركة في المظاهرة الشعبية التي نظّمتها الرئاسة الفرنسية بعد مقتل عدد من صحفيّي Charlie Hebdo السّاخرة في 07 جانفي 2015، الشيء الذي أثار سخط

Christophe Deloire المدير العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" في إشارة إلى نفاق النظام الإماراتي الذي يحتل المرتبة 118 في مؤشر حرية الصحافة إذ قال:

"من غير المقبول أن يستفيد ممثلو الدول التي تغلق أفواه الصحفيين من فيض المشاعر الحالي لمحاولة تحسين صورتهم أمام العالم، ومن ثم مواصلة سياساتهم القمعية عند عودتهم إلى بلادهم".

كما لم يفت الحقوقي جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي تتخذ من القاهرة مقرّا لها، أن يصف في إحدى تغاريده بعض الدول العربية التي حضرت تظاهرات باريس بعد أحداث اعتداءات Charlie Hebdo جانفي 2015 (في إشارة إلى دولة الإمارات تحديدا) بالنظم الإجرامية:

"كم نظاما متهم بجرائم ضد الإنسانية تمسّح بمظاهرات باريس لغسيل سمعته؟"

انتبه، الاستخبارات في كلّ مكان!

يشنّ النظام الإماراتي حربا على ما سمي "بالثورات" العربية كي لا تنتقل عدواها إلى داخل النظام والعمل على تشويه أي إنجاز أو إصلاح أو انتقال ديمقراطي بالمنطقة كما يشنّ حربا موازية على التيارات الإسلامية. أداته في ذلك "المجلس الوطني للإعلام" National Media Council والذي يشرف عليه رجال استخبارات مختصّون في الإعلام، يشتغلون تحت إمرة محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، على توجيه الإعلام الخارجي حيث يموّل المجلس عديد القنوات

التلفزية والصحف والمجلات الأجنبية والمواقع الإخبارية الإلكترونية وصفحات شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook, Twitter,...) خاصة في كل من سوريا ومصر وتونس وليبيا واليمن ولندن وباريس وبعض بلدان الخليج.

يأتي على رأس وسائل الإعلام المكتوبة التي تموّلها أجهزة الاستخبارات الإماراتية صحيفة العرب اللندنية (وقع ترويضها بداية 2009 وتمّ الانفراد بها بعد سقوط نظامي القذافي وبن علي أهم المموّلين الرئيسيين) وجريدة "اليوم السابع" المصرية وجريدة "السياسة" الكويتية لمالكها عبد العزيز الجار الله وجريدة "السفير" اللبنانية التي تموّلها كذلك إيران وحزب الله وجريدة "الأخبار" اللبنانية والتي تمولها كذلك إيران وحزب الله وجريدة "العرب اليوم" الأردنية وجريدة "الوطن" المصرية وغيرها من الصحف التونسية والمصرية الأخرى...

أما وسائل الإعلام الإلكترونية فيأتي على رأسها الموقع الإخباري"24ae" الذي يرأسه علي بن تميم وموقع "رأي اليوم" لعبد الباري عطوان ومواقع "أمد للإعلام" و"الكوفية برس" و"فراس برس" الذين أسسهم محمد دحلان والموقع الإلكتروني "اليوم السابع" (اليوم السابع هي في نفس الوقت صحيفة مكتوبة وإلكترونية) وموقع "خلف الكواليس" للكويتي فؤاد الهاشم وغيرها من المواقع المنتشرة في ليبيا وتونس ومصر...

أما وسائل الإعلام المرئية فيأتي على رأسها قناة "Sky News" العربية ويسهر عليها منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وقناة "الغد العربي" التي تعتبر أحد أهم أذرع النظام الإماراتي في حربه ضد المدّ "الثوري" وضد تنظيم الإخوان المسلمين. يسهر على تمويلها كذلك منصور بن زايد آل نهيان

بدعم من أخيه محمد بن زايد كما يشترك في القناة 4 مساهمين خليجيين ومستثمر مصري. تضم القناة وجوها إعلامية وسياسية معروفة بالعداء "للثورات" والتيارات الإسلامية، من أمثال المصري الهارب إلى الإمارات أحمد شفيق ومحمد دحلان وضاحي خلفان والمذيع السوري موسى العمر المعارض للنظام السوري والمطرود من قناة "الحوار" على خلفية علاقته بجهاز الاستخبارات الإماراتي. كما يدعم النظام الإماراتي قنوات CBC و"المحور" و"التحرير" و"الحياة" و"القاهرة والناس" و"الفراعين" و"النهار" و"صدى البلد"...

لا يكتفي المجلس الوطني للإعلام بتمويل المواقع الإلكترونية والصحف والقنوات الإذاعية والمرئية بل يشرف هذا المجلس عبر عملائه على شراء ذمم الأكاديميين والمثقفين والخبراء ورجال الدين وتكليف وكالات العلاقات العامة بأعمال دنيئة وذلك عبر ثلاثة طرق يغلب عليها طابع الاستدراج الاستخباراتي:

الطريقة الأولى وأسميتها طريقة الياقات البيضاء White Collar وتتمّ عبر مراكز البحوث والدراسات الإماراتية حيث يقع استدراج الأكاديميين والدفع بهم في أتون العمل الاستخباراتي. مثل هذا الفعل أصبح أمرا مألوفا لدى النظام الإماراتي، حيث ترصد أموال طائلة لتأسيس مراكز دراسات وبحوث لا علاقة لها بمراكز البحث العلمي والأكاديمي المتعارف عليها وإنما تنحصر أنشطة هذه المؤسسات في عمليات استخباراتية. عبر هذه المراكز الواجهة تشترى الولاءات والذمم بطريقة أنيقة وبيضاء.

أمّا الطريقة الثانية فأسميتها طريقة القفازات البيض White Glovesوهي تتمّ عن طريق إسناد جوائز سنوية يقارب عددها في الإمارات 100 جائزة، تتجاوز قيمتها المالية 15 مليون دولار، تتوزّع بين ثقافية ودينية وأدبية واجتماعية واقتصادية وسياسية، أهمها "جائزة دبي للقرآن الكريم" و"جائزة الصحافة العربية" و"جائزة دبي للجودة" و"جائزة زايد الدولية للبيئة" و"جائزة خليفة بن زايد للعلم" و"جائزة الشيخ راشد للدراسات الإنسانية" و"جائزة حمدان بن راشد للعلوم الطبية"...

من بين أهم هذه الجوائز التي اشترت صمت يوسف القرضاوي والكثير من رجال الإفتاء والدعاة لعشرات السنين تلك التي أنشأها محمد بن راشد آل مكتوم والمتمثلة في جائزة "الشخصية الإسلامية" Islamic Personality Award. هذه الجائزة لا تسند لاعتبارات بحثية أو نظير خدمات جليلة وبحوث ودراسات حول الدين الإسلامي والمساهمة في تطويره بل تسند لاتقاء شرّ أهمّ الدعاة تأثيرا على المشاهد أو المستمع... بل إن الأمر وصل بحاكم دبي حدّ المساهمة في تمويل الموقع الإلكتروني islamonline العائد لجمعية البلاغ الثقافية والتي كان يرأسها يوسف القرضاوي.

أما الطريقة الثالثة، فقد أسميتها طريقة الحبر الأسود Black Ink وتتمثل في تحرير وتوزيع أخبار العائلة الحاكمة على وكالات العلاقات العامة التي تعيد صياغتها وترجمتها وتوزيعها على الصحف والمجلات الأجنبية مقابل مبلغ مالي يدفع شهريا أو اشتراكات سنوية.

وكالات علاقات عامة لتحسين الصورة

يسعى بن زايد اليوم إلى تسويق صورة المرأة الإماراتية الرائدة وذلك في مقارنة بينها والمرأة السعودية التي وصفها سنة 2008 بالمتخلفة عبر إظهار أن المرأة الإماراتية استطاعت قيادة طائرة حربية ومشاركتها في الحرب على ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية فوق أجواء سوريا في إشارة إلى الطيار مريم المنصوري ذات الأصول الإيرانية والتي جابت صورها العالم والتي اتهمها خلال شهر فيفري 2015 والد الطيار الأردني معاذ الكساسبة بإطلاقها صاروخ على طائرة ابنه لتسقط طائرته ويعدم حرقا من طرف تنظيم "داعش".

وفق الموقع الإلكتروني الإيراني "شفاف":

> "الطيار الإيرانية مريم المنصوري تحمل سجلاً حافلا في مسيرتها العسكرية... إن مريم المنصوري تعود جذورها لعائلة إيرانية، تقطن مدينة "لار" في محافظة فارس، إلا أنها هاجرت مع عائلتها إلى الإمارات بغية العمل في دبي، واستمرت هناك إلى أن حصلت مع عائلتها على الجنسية الإماراتية".

إنها ليست المرة الأولى التي تشارك فيها الطيار مريم المنصوري في ضربات جوية تشنها الإمارات بالوكالة فقد شاركت من قبل في الضربات الجوية التي شنتها الإمارات على ليبيا أثناء الحرب على القذّافي أو في دعمها للواء خليفة بلقاسم حفتر.

لقد ورد تسويق صورة الطيّار مريم المنصوري ضمن حملة العلاقات العامة الجديدة التي بدأتها الإمارات لتسويق نفسها على أساس أنها دولة عصرية

ومتمدنة وللمرأة دورا رياديا فيها.

دوليا، لتنفيذ مخططه استنجد محمد بن زايد بمجموعة من شركات العلاقات العامة التالية:

Glover Park Group (GPG) ومقرها الولايات المتحدة الامريكية. تحصّلت هذه الشركة على مبلغ 30 ألف دولار عبر جهاز أبو ظبي للاستثمار مقابل تقديم خدمات ومشورات سياسية.

Brunswick Group ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. تحصّلت هذه الشركة على مبلغ 187,439 دولار عن خدماتها لسنة 2009 وذلك عبر جهاز أبو ظبي للاستثمار كما قدّمت هذه الشركة أموالا نقدية لصحفيين قاموا بكتابة مقالات إيجابية عن الإمارات سنة 2010. وتباشر اليوم أعمالها باتفاق مع دائرة المالية في أبو ظبي.

Kemp Goldberg Partners ومقرها الولايات المتحدة الامريكية. مهمتها تقديم خدمات "التفكير الاستراتيجي" لصالح سفارة الإمارات بواشنطن.

Adam Friedman Associates ومقرها الولايات المتحدة الامريكية. توصّلت هذه الشركة بمبلغ 783,252 دولار نتيجة عقدها لبعض الندوات والمحاضرات. تعاقد معها "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" ومقره أبو ظبي والذي يرأسه جمال سند السويدي.

DLA Piper ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. أغلب أعمالها وحرفاءها دول إفريقية. تحصّلت هذه الشركة على مبلغ 111,250 دولار

وهي شركة محاماة تعاقدت مع حكومة أبو ظبي من أجل ربط علاقات عامة مع إعلاميين ومسؤولين في الكونغرس الأمريكي.

Harbour Group ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. متعاقدة مع سفارة الإمارات في واشنطن وتحصل سنويا على ما قيمته 5 ملايين دولار، مهمتها تنفيذ برامج دبلوماسية بالنيابة عن سفارة الإمارات.

Akin Gump Strauss Hauer & Feld ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. تختص بتقديم المشورة وتعزيز الاعتراف بالامارات كشريك أمني مهم وتوسيع علاقات الإمارات مع أبرز أعضاء وموظفي الكونغرس الأمريكي. تتلقى هذه الشركة 75 ألف دولار شهريا.

6. الفساد

يتزعم محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي تيار الفساد السياسي في الإمارات. علاقته ببعض دوائر صنع القرار الدولي تحوم حولها الكثير من الشكوك.

يرأس محمد بن زايد آل نهيان مجلس إدارة شركة "مبادلة للتنمية" Mubadala وهي تعتبر احدى الشركات العملاقة المساهمة، المسؤولة على تصريف واستثمار الثروة السيادية لأبو ظبي والتي تتنوع أنشطتها من صناعة الطيران، الغاز والنفط، المعادن والتعدين، الخدمات المالية، الرعاية الصحية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الطاقات المتجددة، التطوير العقاري،...

يستعمل محمد بن زايد هذه الشركة لإغراء بعض دوائر صنع القرار الدولي بالحصول أو تنفيذ بعض المشاريع الربحية في الميادين التي تنشط فيها الشركة بالإمارات أو بالخارج مقابل كسب نجاحات سياسية محددة. فالعداء الشديد ثم حربه ضد تيارات الإسلام السياسي جعله يستنجد برئيس الوزراء البريطاني الأسبق وعضو حزب العمال Tony Blair للتأثير على دوائر القرار البريطانية قصد اتخاذ قرارات ضد الإخوان حيث أبرم Blair عقدا استشاريا مع شركة "مبادلة للتنمية" بالاضافة إلى اشتغاله مستشارا لدى Zurich Financial

وJP Morgan وLVMH.

ورغم أن Blair ينعت بـ "ابن تاتشر Son of Thatcher" وكثيرا ما انتقد من طرف حزبه (حزب العمال) بتبنّيه لبعض أطروحات منافسه حزب المحافظين ولقربه الجالب للشبهة من بعض النافذين الماليين والسياسيين الدوليين مثل رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق Silvio Berlusconi ورئيس فرنسا الأسبق Nicolas Sarkozy إلا أن ذلك النقد لم يكن بمثل النقد الذي وقع توجيهه عند إبرامه عقدا استشاريا مع محمد بن زايد حيث جلب إليه هذا التقارب الكثير من الانتقادات في منطقة تعرف بالاضطرابات وهذا ما حدا بالكثير من السياسيين البريطانيين إلى دعوته لتقديم استقالته كمبعوث للجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا وأمريكا) لتضارب المصالح العامة مع مصالحه الشخصية حيث توسعت مشاريعه التجارية في الإمارات والمنطقة وإمكانية تأثير قربه من دوائر القرار الإماراتي على عملية إنجاح السلام في الشرق الأوسط.

يدير "بلير" منظمة «Tony Blair Faith Foundation» وهي منظمة تعنى بدراسة الأديان وبالجغرافيا السياسية، عن طريقها يحقق أرباحا خيالية. لقد كان لشراكته مع مؤسسة "مبادلة" والعقود التي أغدقها عليه محمد بن زايد التأثير الكبير على تصريحاته السياسية حيث قارن سنة 2013، جماعة الإخوان المسلمين بالحزب البلشفي الروسي ووصف أجندتها بأنها غير ديمقراطية. وقال:

"إن الإخوان يسعون نحو القيم التي تتعارض مع كل شيء نقف من أجله...".

كما قال في مقابلة تليفزيونية سنة 2014:

"الإخوان كانوا سيأخذون مصر بعيدا عن القيم الأساسية المتمثلة في الأمل والتقدم...".

تحدث مثل هذه التصريحات والحال أن أحد أعضاء المجلس الاستشاري لمؤسسة بلير (مستشار الحكومة الكويتية إسماعيل خضر الشطي) هو كذلك عضو قيادي في الحركة الإسلامية الدستورية، فرع جماعة الإخوان في الكويت!

لم يكن العقد الاستشاري المبرم بين بلير ومحمد بن زايد إلا للضغط على الحكومة البريطانية قصد اتخاذ إجراءات صارمة ضد جماعات تيار الإسلام السياسي حيث لا يتوانى بن زايد في استخدام مستشاريه المقيمين في لندن لدعم مطلبه بوجوب عدم السماح لناشطي التيارات الإسلامية بالعمل في المملكة المتحدة. في ذلك قال أحد المسؤولين الإماراتيين:

"نأمل من أصدقائنا أن لا يساعدوا أعدائنا".

في خدمة الجريمة المنظّمة

الفساد في دولة الإمارات ترجمة لإساءة استخدام السلطة من طرف العائلات الحاكمة ومافيا رجال الأعمال لأجل تحقيق منفعة خاصة. لقد ضمّت إمارة دبي أكبر المحتالين والفاسدين الخارجين عن القانون والذين كوّنوا ثروات بطرق غير مشروعة. لقد تحولت الإمارات إلى قاعدة خلفية لتبييض الأموال المنهوبة أو تلك المتأتية من مصادر غير مشروعة. إلا أن الرشوة والابتزاز والمحسوبية وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب ملفات حارقة عجزت الدولة عن

مكافحتها أو التصدي لها.

ورغم أن الفساد السياسي يسهّل، يدعم ويحمي النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات فهو يتجاوزها إلى جرائم أخرى.

تصنّف الإمارات الأجانب تصنيفا عنصريا. فالبريطاني أو الأمريكي أو من أي جنسية أخرى غربية يشتغل في الإمارات لا تطبق عليه نفس الحقوق والواجبات ولا يتلقى نفس الراتب مع باقي الجنسيات الأخرى العربية أو الآسيوية. يقوم هذا التصنيف على درجة أولى تعتمد للإنجليز والأمريكان ثم باقي الدول الغربية ودرجة ثانية وهي للبعثات العربية من أطباء ومهندسين ومتعاونين فنّيّين ودرجة ثالثة وهي الدرجة الدنيا أي درجة "الحقراء" وتسند للعملة من الدول الآسيوية. هؤلاء الذين تسلّط عليهم كافة أشكال القهر والاستعباد ويعاملون معاملة العبيد.

يقول "تاكور" وهو بنغالي أحد الذين التقيتهم في دبي:

"إننا نشتغل في اليوم أكثر من 16 ساعة، يعاملوننا كما تعامل الحيوانات، الأجر زهيد ولا يكاد يغطي قوتنا اليومي بالاضافة إلى أننا لا نحصل على رواتبنا بطريقة منتظمة. ربّ العمل أو المشغّل الكفيل هو السلطة نفسها وهو الحاكم الفعلي وكثيرا ما قدّمنا شكاوى إلى الدولة فوقع تلفيق الكثير من التهم ضدّ الذين اشتكوا وكان مصيرهم السجن أو الترحيل القسري. ليس هناك أي ضمانات..."

لكن هل أن كافة الآسيويين هم أساسا عملة؟ إطلاقا لا! وإن كان الغالب وجود صنف معيّن من الخدم والعملة إلاّ أنّه هناك نسبة محترمة من المهندسين وذووا الوظائف الراقية من الهنود لا يتمتعون بنفس الامتيازات المالية ولا المركز الاجتماعي ولا المعاملات الأخلاقية التي يعامل بها الموظف الإنجليزي مثلا.

يروى أن أحد الإنجليز اشتكى من الإزعاج الصادر عن مكبّرات الصوت لأحد المباني القريبة من مقرّ سكناه في دبي فصدرت أوامر بخفض الصوت الذي أزعج أحد رعايا جلالة الملكة وهو صوت الآذان.

ماذا لو كان أحد الإماراتيين من خارج العائلات الحاكمة ودوائر النفوذ هو من قام بالتظلّم، فهل يقع تلبية طلبه والتخفيض في صوت الآذان؟ لا أعتقد ذلك، بل لربّما رمي به في أحد سجون النظام ولوجّهت إليه تهمة الازدراء بالأديان خاصة في ظلّ وجود تعددية دينية كنسيّة وبوذية وهندوسية وبهائية وسيخيّة يشجع عليها النظام.

رغم الدعاية الإعلامية للإدارة الإماراتية وكيف أنها توصف بالإدارة العصرية التي تظهر للعيان أنها شفّافة وصالحة إلا أن الواقع يظهرها خلافا لذلك أو لتلك الصورة النمطية. لقد تحولت الممارسة الإدارية الفاسدة إلى ممارسة مشروعة وقانونية وذلك تلبية لمصالح قوى ضغط معينة ذات توجهات اقتصادية أو سياسية...

دبي المفلسة، النار تحت الرماد

وكأنّ التاريخ يعيد نفسه! فقد سجّلت بورصة دبي يوم 24 جوان 2014 خسارة فادحة قاربت 6.09 مليار دولار من بين أسبابها نتيجة ما يحدث في العراق (داعش). وأول المنهارين شركة إعمار وأرابتك العقاريتين. لكن هذه أسباب ظرفية لا يمكنها بأي حال أن تكون محرارا أو مؤشرا لقياس الوضع الصحي للاستثمار العقاري الذي جعلت منه إمارة دبي الحصان الخاسر والحلقة الأضعف في الدورة الاقتصادية لإمارة دبي تحديدا وللإمارات بشكل عام.

إن من بين أسباب انهيار سوق العقارات في دبي يعود إلى استحواذ شركات بعينها ترجع للعائلة الحاكمة وتحديدا لآل مكتوم على المشاريع العقارية الكبرى وتخصّصها في المضاربة العقارية. فاحتكار الأراضي والاستحواذ عليها بأثمان بخسة وفي كثير من الأحيان مجّانا بالإضافة إلى التوسّع الكبير خارج الإمارات واستثمار هذه الشركات العقارية في مشاريع عملاقة في أمريكا (أزمة الرهون العقارية 2008) ألحق بها خسائر فادحة قدّرت بمآت المليارات وكان عليها المناورة بإحداث مشاريع وهمية في مناطق أخرى من العالم غير مرتبطة بالدولار الأمريكي، جالبة للاستثمار وبعيدة عن أزمة الرهون العقارية.

وجد الإماراتيون الحلّ في تونس من خلال حزمة من المشاريع الوهمية في أكبر عملية تحيّل عرفتها البلاد بتواطؤ من أطراف في الحكم بين سنة 2008 و2009 من ذلك مشروع "بوّابة المتوسّط" أو "مدينة القرن" لشركة "سما دبي" Sama Dubai (دبي القابضة) على مساحة 850 هكتار (8,5 مليون متر مربع) والمقدّر بحوالي 25 مليار دولار وذو طاقة تشغيلية تتجاوز 350 ألف موطن

شغل والذي بقي حبرا على ورق منذ سنة 2008.

لم يقف الأمر حدّ طموحات شركة Sama Dubai في التلاعب ببورصة العقارات عبر الإعلان عن مشاريع وهمية بعشرات المليارات من الدولارات سوّقت لها مكاتب دعاية دولية قصد الترفيع في أسهم هذه الشركات التي كما ذكرنا عرفت انحدارا كبيرا في ذلك الوقت. بل إنّ العدوى نفسها انتقلت إلى شركات إماراتية أخرى حيث أعلنت شركة "المعبر" Al Maabar عن خطة لإنشاء أكبر مشروع لها في القارة الإفريقية من خلال تشييد "مدينة بلاد الورد" على مساحة 5000 هكتار (50 مليون متر مربع) وذلك على ضفاف الضاحية الشمالية للعاصمة التونسية (سبخة أريانة الواقعة بين قمرت ورواد) باستثمار يبلغ 10 مليار دولار وسيوفر قرابة 6 آلاف فرصة عمل... كما دخلت مجموعة بوخاطر Bukhatir Group الإماراتية (إمارة الشارقة) فأعلنت عن نيتها إنشاء مشروع "مدينة تونس الرياضية" على مساحة 3,4 مليون متر مربع بكلفة تقارب 5 مليار دولار وذلك في منطقة "البحيرة الشمالية" بتونس العاصمة.

شركة 3 Vision وهي تحالف بين Gulf Finance House و Ithmaar Bank و Abu Dhabi Investment House لم يفتها المزاد فدخلت بنية إحداث مشروع "مدينة الاتصالات" في تونس (ولاية أريانة) بكلفة استثمار قدرها 3 مليار دولار... وغيرها من المشاريع الأخرى التي أعلنت عليها شركة "إعمار" Emaar الاماراتية لإنشائها في مدينة هرقلة بسوسة التونسية مثل "مارينا القصور" وملاعب غولف...

في تونس لم ينفّذ من ذلك شيء بل كان مجرد مناورة إعلامية القصد منها الترفيع في أسهم هذه الشركات التي انهار منها البعض وأنقذ منها البعض الآخر بقروض من إمارة أبو ظبي.

بعد ما سمّي بالثورات أو الانقلابات العربية التي عرفتها المنطقة سنة 2011، عاودت هذه الشركات من بلاغاتها الصحفية والإعلانية وآخرها في مصر وتحديدا في المشروع المتمثل في بناء 1 مليون وحدة سكنية من طرف شركة "Arabtec" الإماراتية بكلفة 40 مليار دولار والمثير للدهشة أنه سيجري بيع المساكن للشباب المصري بسعر يقل بنحو 30 إلى 40٪ عن سعر التكلفة الحقيقية للوحدة، وسيتم تسديد أقساط الوحدات بين 10 و20 عاما!

في الواقع، فكرة المليون مسكن لم تكن مبادرة إماراتية بل وقع طرحها من طرف وزير الإسكان السابق محمد فتحي البرادعي سنة 2011 في الفترة الانتقالية للمجلس العسكري، أي مباشرة بعد إزاحة نظام مبارك وهي أحد وعود التحوّل الوردية القصد منها في ذلك الوقت امتصاص الغضب الشعبي. في مارس 2014 قفزت شركة Arabtec بتوجيه من النظام السياسي الإماراتي لإعادة إحياء الحلم الوردي في مصر السيسي.

لكن هل ستقدر شركة Arabtec على بناء مليون وحدة سكنية في ظل عدم استقرار سياسي واقتصادي بالمنطقة وهي التي تراجعت عن مشاريعها في تونس منذ 2009؟ وكيف يمكن لشركة استثمارية أن تبيع شققا بأثمان أقلّ من سعر التكلفة والحال أنها شركة مقاولات تهدف إلى الربح لا منظمة خيرية؟ وما هو المقابل لهذه الخسارة؟ قد نفهم بيعها بسعر التكلفة مثلا وذلك مساعدة

للشباب المصري لكن بيعها بخسارة تقارب النصف فهذا ما يخفي وراءه جبلا من الأسئلة سيتكفل المستقبل القريب بالإجابة عنها. و"توتة توتة موش حتكمل الحدوتة"...

في ظل ظروف سياسية وأمنية إقليمية غير مستقرة ووضع مالي خطير لتلك الشركات، لا يمكن النظر إلى إعلاناتها المتكررة عن نيتها إنجاز مشاريع ضخمة بعيون صادقة، بل تبقى مجرد نوايا مريبة لا تتجاوز بالون إشاعات القصد منه استدراج المستثمرين والمدّخرين الصغار لاشتراء أسهمها بحجة أنها شركات تتمتع بضمانات حكومية وتحقق أرباحا ليجد البسطاء أنفسهم يدفعون مالا ليشتروا أسهما بقيمة الوهم.

لقد عرف العالم انهيار سوق العقارات في دبي سنة 2009 حيث أدى انخفاض أسعار الممتلكات والأسهم إلى ما يزيد على 60٪ وأنّ استمرار ضخّ النّقد إلى سوق العقار الذي تكسوه فقاقيع كبيرة منذ ذلك الحين في وقت يعرف فيه البترول انهيارا في أسعاره وصلت إلى ما دون 55 دولارا للبرميل الواحد في 06 ـ 02 ـ 2015، سيعجّل بانهيار عقاري جديد، سيكون قاضيا هذه المرة وستشمل تداعياته أنشطة أخرى كانت إلى وقت قريب في منأى عن الأخطار المباشرة.

يرى Craig Plumb، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث Jones Lang LaSalle:

"ترتفع نسبة السكان والعمالة بحوالي خمسة في المئة سنويا، لكن أسعار المنازل ترتفع بوثيرة أكبر من الأساسيات الاقتصادية حيث أن معدّلات 18 و19٪ ليست مستدامة. لا يمكن الحفاظ

على تنامي هذا المعدل وإذا كان كذلك، فإنه سيكون على الأرجح فقاعة يتلوها انهيار للسوق".

كما يعتقد Nickolas Maclyn، عضو منتدب في الاستشارات العقارية لمنطقة الشرق الأوسط أن الحكومة هي المسؤول الرئيسي في هذا المجال وهي تدرك تماما أن مدى خطورة المضاربة وافتقارها إلى الاستدامة يمثل قلقا للحكومة في الوقت الراهن. (6)

إن دخول الشركات العقارية الإماراتية سوق المزايدات السياسية أضرّ بها كثيرا فهذه الشركات لا تتمتع في الواقع بأي استقلالية إدارية أو مالية عن العائلات الحاكمة وتتأثر بتغير الوضع السياسي ومدى علاقة النظام بتلك التغيرات ومصلحته المباشرة في ذلك.

لقد تحوّلت هذه الشركات إلى أداة للابتزاز السياسي والمادي تمارسه إمارة دبي والإمارات بشكل عام خاصة إذا علمنا أن من يمسك بدواليب السلطة في الإمارات هما عائلة آل مكتوم الحاكمة في دبي وعائلة آل نهيان الحاكمة في أبو ظبي حيث تنحصر السلطة أساسا في أيدي كل من محمد مكتوم أمير دبي ومحمد بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي.

في الواقع تظهر إمارة مثل دبي قليلة الموارد الطبيعية ونفطها القليل على وشك النفاذ إضافة إلى أنها عرفت أواخر السنوات العشر الأولى من الألفية الثانية (2008 ـ 2009) أزمة طاحنة نتيجة المضاربة في سوق الرهن العقاري العالمي حيث تكبدت أقوى شركات إمارة دبي (Emaar وArabtek وAmlek وSama Dubai) خسائر فادحة تقدر بآلاف المليارات.

إنّ بضع آبار النفط التي تملكها دبي مثل حقول فتح (1969) وفتح الجنوب الغربي (1970) وفلاح (1972) وراشد (1973) والتي لا يتجاوز إنتاجها مجتمعة 60 الف برميل يوميا مقابل قرابة 2.2 مليون برميل في اليوم من كافة الإمارات، لم تجعل من دبي إمارة نفطية ولن يمكّنها منتوج هذه الآبار من مجابهة رهانات المستقبل التنموية كما لا يمكنه أن يغطي العجز المالي في الإمارة أو خلاص ديونها المقدّرة بعشرات المليارات من الدولارات التي حلّ أجلها، لا سيما وأنّ إيرادات هذا المنتوج لم تتجاوز نسبة 2٪ في الناتج المحلي الإجمالي لدبي في العام 2014، وفقا لتقرير صدر عن مؤسسة Hyder Consulting في 18 ديسمبر 2014.

دبي، فقاعة الصابون المسلّية

يتميز اقتصاد إمارة دبي بكونه اقتصادا في ظاهره متماسكا وقويا ولكن في باطنه هشا وضعيفا. فهو اقتصاد نموّ وليس اقتصاد تنمية، وهو اقتصاد مدين وليس اقتصاد دائن، يفتقد للثبات والاستقرار ويغلب عليه طابع المضاربة.

إنه بالنظر إلى الأرقام الفلكية للقروض التي تحصلت عليها إمارة دبي لتشييد نخلاتها ولتطوير مناطق العمران فيها أمرا يفزع له كل عاقل. فلقد قدّمت المصارف الغربية المليارات من الدولارات في شكل استثمارات أو قروض مباشرة. وان كان الدين العام الإماراتي لسنة 2014 بلغ قرابة 247 مليار دولار فان إمارة دبي انفردت بدين عام يقدر وفق صندوق النقد الدولي بقرابة 142 مليار دولار (4 مرات ميزانية الإمارات لسنة 2015) لصالح بنوك بريطانية

وأمريكية وفرنسية عدّة أهمّا بنك HSBC وStandard Chartered وBarclay.

لقد عمّق عدم الإحساس بالمسؤولية السياسية والسرعة في بناء اقتصاد بالوني أو فقاعي دون وجود لحجر أساس صلب بإمارة دبي إلى ظهور نتائج هذه السياسة الفقاعية في ما يعرف بديون دبي أو "شركة دبي العالمية"... عندما حصل المحظور والذي كان منتظرا وفق خبراء الأسواق المالية والعقارية لم تسارع أبو ظبي لمساعدة دبي على استخلاص ديونها واسترجاع اقتصادها وبورصتها المنهارة بل إنها ساومت على ذلك ورفضت تقديم صكّ على بياض حتّى أن المساعدة كانت انتقائية ومشروطة وجعلها في الحدّ الأدنى الذي من شأنه أن يمنع مرور آثار أزمة دبي لاقتصاد الإمارات ورغم أن الشركات المنهارة تظهر وكأنها شركات شبه حكومية أو تتستر بحماية حكومة دبي لكن في الأصل هي شركات خاصة تعود إلى آل مكتوم ولا تعود للدولة أو الشعب الإماراتي. فوفق ما ذكره لي أحد الإماراتيين المقربين من دوائر القرار فإن أبو ظبي هي التي حدّدت قيمة المساعدة واختارت متى وفي أي القطاعات يمكن تقديمها فهي في كل الحالات لم تمنحها لبعض من الشركات. وأكمل هذا المسؤول فقال:

"كيف يمكن لإمارة أبو ظبي الغنية أن تدفع ديون آل مكتوم والحال أن كل إمارة مسؤولة عن إيراداتها ونفقاتها وفق اتفاقية الاتحاد الفدرالي؟" (الدستور الإماراتي)

لقد كشفت الأزمات المتعاقبة التي عرفتها إمارة دبي عن الأزمة الحقيقية ألا وهي أزمة انعدام الحكم الرشيد وغياب للرؤية الواقعية وأنّ "رؤية" محمد بن راشد استعصت رؤيتها لافتقادها أساسا إلى رؤية.

لقد كشفت هذه الأزمات عن حقيقة هذا التطور الهائل الذي يحدث في الإمارات وتحديدا في إمارة دبي والذي قام على تحقيق أرقام قياسية في زمن قياسي لاقتصاديات مهزوزة تفتقد للصلابة والثبات... وإلا ما حاجة دبي أو أبو ظبي لناطحات السحاب التي لا توجد حتى في سويسرا بلد المال والأعمال أو في باريس أو لندن حيث كثرة السكان وقوة الاقتصاد!

كيف يستمر قادة الإمارات في التسابق نحو تشييد الكتل الإسمنتية ليجلبوا لها مهاجرين ليسكنوها؟

كيف يستمر قادة الإمارات في فتح حدودهم وأوطانهم لمزيج من الشعوب والثقافات البنغالية والإيرانية والباكستانية والهندية والتي يقدر أعدادها بالملايين حتى أصبح الإماراتيون أنفسهم رغم قلة عددهم مهددون في وظائفهم وفي جيناتهم وثقافتهم؟

وماهي الحاجة لبناء أعلى برج أو حلبة سباق سيارات بالديون الأجنبية؟ وماهي الفائدة من بناء متحف اللوفر بأبو ظبي بقيمة 654 مليون دولار؟ وماهي الفائدة من إنشاء مضمار "Meydan" لسباق الخيل في دبي بقيمة 2 مليار دولار أمريكي أي ما يفوق مرة ونصف ميزانية موريتانيا لسنة 2014؟

إنها الفقاعة التي سوف تكلّف شعوب المنطقة الكثير عند انفجارها خاصة في ظلّ متغيرات سياسية واقتصادية وأمنية تختلط فيها المطالب

الاجتماعية والحقوقية المحلية مع بداية تنفيذ لأجندات أجنبية استعمارية ستهزّ المنطقة برمّتها. إن بعضا من تلك النتائج بدأت في الظهور خاصة أن دول أخرى تتسابق أيضا مع دبي وأبو ظبي.

الخيل والإبل والشعر

"وْخَيْلي هِيْ الخَيْل وَآنَا لْعَوْقها دِكْتَــوْر
أفْهَمْ عَلَيْها وْتِفْهَــمْ لِيْ وْتِقْـــرا لي
دَرَسْتها عِلْم خَذْتِهْ مِنْ لِجُــوْج بْحُــوْر
وْوَرّدْتها مَوْرِدْ الأَمْجَــادْ بَافعــالي"

شعر محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

في دولة يتلهى أمراءها كلّ في إمارته، بأشياء لا علاقة لها بأسس الحكم وبشرعيته وبأحوال الناس، بل إن الحيوان يجد المكانة اللائقة والمحترمة فيها. وفي الوقت الذي تنحدر إمارة دبي نحو الإفلاس معلنة فشل استنساخ النموذج السنغافوري إلا أن حاكمها محمد بن راشد أظهر أنّه غير مدرك لهذا المصير الذي غاب عن "رؤيته" وأنّه ليس من أولويات هذه "الرؤية" إدارة إمارة يسكنها شعب وإنما إدارة إسطبل تسكنه أحصنة، يدرّسها وتتعلّم عنه...

يعشق محمد بن راشد سباقات الخيل، يسافر معها في حلّها وترحالها. مضامير مثل Breeders Cup أو Santa Anita في كاليفورنيا لا يمكن لأمير دبي الذهاب إليها لكن بإمكانه المشاركة في مضامير Epsom Derby أو Singapore Turf Club أو Kentucky Derby أو Royal Ascot الإنجليزي...

كأس دبي العالمي لسباق الخيل تبلغ جائزته 10 مليون دولار بالتمام والكمال تسند لأول حصان فائز في مسافة ميل ونصف. لا تصرف على محتاجين وفقراء وجياع يموتون بالآلاف يوميا.

لا يفوّت محمد بن راشد المزادات العالمية، ففي آخر مزاد للخيول أقيم أواخر سنة 2014 في مدينة Newmarket شرق بريطانيا دفع مبلغ 2.9 مليون دولار (6 مليون د.ت) لشراء حصان لا يتجاوز عمره 3 أشهر ليضمّه إلى آلاف أحصنته في إسطبلاته المتواجدة في كل من فرنسا وإنجلترا ودبي وماليزيا...

قال عن هذه الصفقة الفريدة مستشاره في صفقات الأحصنة البريطاني Jhon Ferguson لقناة CNN:

"إنّ الصفقة جيدة جدا لأنّ سلالة شمردل معروفة بإنتاجها الأبطال".

لا يقف ولع محمد بن راشد آل مكتوم بالخيول حدّ اقتناءها أو بناء المضامير العالمية لسباقاتها بل أضاف تخصّصا فريدا يتمثّل في تجارة لقاحاتها حيث يباع اللقاح الواحد بأسعار خيالية استنادا إلى أصل الحصان وسعره في السوق وعدد السباقات التي فاز فيها.

لا يقف الأمر عند سباقات خيول محمد بن راشد آل مكتوم والذي تكاد تنفرد به دبي بل إن إمارة أبو ظبي تنفرد بمهرجان آخر انطلق سنة 2008 وهو مهرجان "الظفرة" لاختيار ملكة جمال الإبل في مدينة زايد وتحت إشراف مباشر من محمد بن زايد. تتجاوز جوائز هذا المهرجان 15 مليون دولار (قرابة 30 مليون د.ت) وتتسابق فيه أكثر من 20 ألف ناقة إلى جانب آلاف الكلاب من

"السلوقي". وكأنّ صهيل خيول بن راشد لا تكفي حتى نضيف إليها رغاء إبل بن زايد وسط نباح السلوقي.

مافيا الدعارة

تحولت الإمارات وتحديدا إمارة دبي إلى مركز دولي لممارسة البغاء العلني أو المفتوح. في بلد، الزنا والسّكر عقوبتهما السجن وتمنع فيه "رومانسية القبل" إلا أن الواقع ينبئنا بأن تجارة الجنس مزدهرة بشكل فاق كل التوقعات. لقد أزاحت من أمامها نظيرتها في منطقة Bund بمدينة Shanghai أو شارع Reeperbahn بمدينة Hambourg أو منطقة Red Light بمدينة Amsterdam واقتربت كثيرا من مدن عالمية تعرف بالدعارة والسياحة الجنسية مثل Pattaya (تايلند) و Tijuana (المكسيك).

إنه بات علينا أن نعرف تاريخ نشوء وتطوّر هذه المهنة التي تسترزق منها إمارة دبي والتي تحميها بقوانين خاصة جدا. لقد كان لانحلال وتفكك ما كان يسمّى بالاتحاد السوفياتي سابقا الأثر المباشر في ذلك، حيث بدأت الجمهوريات المستقلة سياسة إصلاحات اقتصادية واجتماعية جديدة تقوم على الانفتاح حول العالم وبداية تأسيس لأنظمة رأسمالية بعدما أنهكها النظام الاشتراكي. كان من نتائج هذا الانفتاح أن ازدهرت ما يعرف بتجارة الحقيبة التي بدأ الروس في ممارستها عبر سفرهم إلى دبي وقد كانت هذه التجارة تستهوي النساء الروسيات اللاتي سرعان ما احتضنتهنّ مافيا الدعارة فتكونت سريعا شبكات بين دبي وروسيا تقوم في الظاهر بتسفير الفتيات لغرض التجارة ولكن في الباطن لممارسة الجنس حيث جمعن أموالا طائلة، إذ بالكاد أن تحصل الفتاة

الروسية على سعر تذكرة السفر فتعود محمّلة بآلاف الدولارات. لقد تقابلت الفودكا الروسية مع بول البعير الإماراتي فأنتجا "البروستروبكا الجنسية".

طوّرت مشيخة دبي شارع "الرقة" الفاخر والذي تعود أصول تسميته إلى تجارة الرقيق ليصبح أحد أشهر شوارع المومسات في العالم. من المفارقات أنّ هذا الشارع ينتهي في تقاطع مع شارع الصحابي "أبو بكر الصديق". يعمل في هذا الشارع مومسات لأكثر من مائة وعشرين جنسية تحت حماية شرطة دبي.

تروي إحدى الانجليزيات وتدعى Jennifer وهي من بين اللواتي كنّ يسافرن إلى إمارة دبي مرة كل شهر لاشتغالها في إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في إدارة الثروات:

> "تسوّغت لي المؤسسة التي أشتغل فيها شقة في شارع "الرقّة" وهو كما تعلمون شارع سياحي حيث تبدأ الفتيات المومسات في استعراض أجسادهن من الساعة العاشرة ليلا إلى غاية الساعة الخامسة صباحا. بعضهنّ شديدات الجمال والبعض الآخر متوسطات ولكن ما شدّ انتباهي هو اشتراكهنّ في التفنّن في التعرّي لأقصى درجة وذلك في كنف الحرية. الشيء المحيّر في كل هذا هو غياب تام لأي هيئة أو شرطة. لا أعتقد أنّ مثل هذه الأشياء قد تحدث في أي دولة أوروبية رغم الحزمة الكبيرة من القوانين التي تحمي المومسات بشكل عام إلا أنّه هناك أماكن محددة لممارسة مثل هذه المهن".

بعد مدة وجيزة طلبت Jennifer من المؤسسة المشغّلة أن تتسوّغ لها إحدى الغرف في أحد الفنادق فكان لها ما أرادت في فندق الميريديان Meridien.

يقول الصحفي العراقي محمد الرديني والذي اشتغل بالإمارات (جريدة الخليج) لمدة 20 سنة متحدثا عن شارع الرقة:

"في هذا الشارع يجد الزائر مجاميع من بنات الهوى يقفن على الرصيف أمام مرأى الشرطة وبصرهم... وقد نظّمن أنفسهن بحيث تلتقي كل مجموعة تنتمي إلى جنسية محددة مع بعضها، فهناك الروسيات والتايلنديات والصينيات والبولنديات وتلك المجاميع القادمة من مدن الاتحاد السوفيتي سابقا هذا عدا الهنديات وانضمت إليهن مؤخرا العراقيات..."

يكمل الرديني حديثه فيقول:

"كل المقايضات والتعامل للوصول إلى سعر مناسب مع واحدة من هذه المجاميع تتم تحت نظر الشرطة. ومن البديهي أن يسمع الشرطي المناوب في شارع الرقة أحد الهنود متوسّلا بلهجة خليجية "ركيكة" احدى الروسيات: " رفيكه هذا فلوس واجد كتير ممكن شوية ديسكاونت أنا عامل فكير كلش وما عندي زيادة فلوس". ولكن الروسية لا تستجيب لتوسلاته وتفهمه بدورها بإنجليزية "ركيكة" أن سعرها ثابت وحين يتوسل الهندي مرة أخرى تهدده باستدعاء الشرطة وسرعان ما ينسحب وكله ألم وحسرة. ترى كيف نفسر هذا التناقض في سياسة دبي التي

نازعت تايبيه ولاس فيجاس على عرش " اللحوم البضة"؟ (7)

شارع "الرقة" Al Rigga Street ليس بالشارع الوحيد الذي تتعرّى فيه المومسات وتمارسن فيه سلطاتهن واستعراضهنّ فهناك شارع آخر لا يقل عنه حرارة وهو شارع "المرقبات" الذي بدوره ينتهي في تقاطع مع شارع أبو بكر الصديق.

شارع "المرقبات" Al Muraqqabat Rd يبقى الشارع المفضّل لمومسات الخليج وأغلب رواده من المراهقين الإماراتيين. وفي حين تبقى الفنادق الفاخرة مناطق مغلقة يرتادها شيوخ وكبار رجالات الدولة والأثرياء، فإنّ مناطق مثل "البراحة Al Baraha" و"نايف Naif" و"ديرة Deira" لا تزال تعتبر من أقدم أوكار الدعارة في المنطقة.

لقد كانت بيوت الدعارة في "ديرة" سببا في الصراع الذي نشب بين الشيخ سعيد آل مكتوم (جد حاكم دبي الحالي) وأبناء عمومته. كان سعيد يريد الاستئثار بدخل بيوت الدعارة في ديرة في حين كان أبناء عمومته يريدون إغلاقها لأنها تخالف الشرع. انتهى هذا الصراع بيوم "الوهيلة" حين استدرج حاكم دبي أولاد عمه إلى عرس ابنه راشد (والد أمير دبي الحالي) وقتلهم وفقأ عيونهم فيما فرّ الباقون إلى إمارة الشارقة وأعلن نفسه حاكما مطلقا لدبي ليشبع ساديّته...

كورنيش "شارع الممزر" Al Mamzar Street بدبي أحد أهم شوارع الفسق والفساد والانحلال الأخلاقي. في هذا الشارع ترى العجب العجاب. السكارى والمحشّشين والمهووسون والمتبرجات السافرات في أوضاع مخلة أمام مرأى

ومسمع العائلات الخليجية التي تأتي للاصطياف والتسوق من دبي.

حدّثني أحد السعوديين ويدعى عبد الله فقال:

"ما يحدث في إمارة دبي أشياء لا يمكن أن تحدث حتى في الغرب المتحرّر. في شارع ممزر لا يمكنك التجوّل صحبة العائلة. شرب الخمر ظاهرة علنية ويتباهى بها الشباب، ممارسة القبل أو وضع الرأس على فخذ امرأة روسية أو آسيوية وإيحاءات أخرى فاضحة جدّا يتمّ بلا استحياء ولا خجل أمام مرأى ومسمع من الناس...".

أحد الكتّاب الإنجليز، يدعى William Battler (اسم مستعار) عاش أربع سنوات في الإمارات، نشرت له صحيفة The Guardian البريطانية تقريرا حول ممارسة الجنس في مدينة دبي حيث يصف هذه الإمارة بأنها :

"دوامة عنيفة من النشاط الجنسي، بشكل يسبب ذهول حتى للأوربيين والأمريكيين المقيمين هناك".

في هذه الإمارة، تغضّ السلطات الإماراتية الطرف عن وجود 30 ألف عاهرة تمارسن الجنس مقابل المال داخل مختلف الحانات في إمارة دبي، التي يبلغ تعداد سكانها 1.5 مليون نسمة. هذا الرقم المفزع للعاهرات في الإمارة يعني أن مدينة بحجم Glasgow وLeeds البريطانيتين تسكنها العاهرات بشكل كامل.

يروي الكاتب أنّه أثناء تواجده في خمّارة الفندق عرضت عليه فتاة روسية، تدعى جيني، ممارسة الجنس مقابل ما يعادل نحو 500 جنيه إسترليني" وعن مما شاهده داخل الفنادق الكبرى أثناء إقامته في دبي، ويقول:

"بينما كنت أتطلع حولي في الطابق الثاني بأحد فنادق دبي من فئة الخمس نجوم، كان واضحا أن كل النساء عاهرات، وأن معظم الرجال من راغبي البغاء" (8)

في فنادق دبي ذات الخمس نجوم أساسا يعرض عليك ممّن يسمّونهم بـ "القوّاد" البومات الصور من كل قارات العالم وذلك حسب تسعيرة الغرفة التجارية لمدينة دبي حيث لكل جنسية تسعيرتها الخاصة أين تتفوق الروسيات والأوكرانيات على باقي الجنسيات.

باسم حرية التعري تستطيع المرأة أن تلبس ما تشاء ومتى تشاء في خرق لجميع الأعراف والعادات والتقاليد المحلية خصوصا إذا كانت من "الدم الأزرق" أو أحد مواطنات الدرجة الأولى.

تاريخيا لم تكن إمارة دبي المكان الوحيد الذي تدار فيه الدعارة بكل مهنية بل إن إمارة أبو ظبي زمن الشيخ زايد كان لها نصيب من ذلك حيث كانت الدعارة تدار فيما كان يعرف "بسوق الخيل". أما في إمارة العين فإن الدعارة كانت تدار تحت إشراف رجال حاكم الإمارة طحنون بن محمد آل نهيان.

الصراع من أجل الاستحواذ على سوق الدعارة لم ينقطع ولم يخلو من مضاربات وما استدراج شرطة دبي ثم اعتقالها لمدير احدى الشركات المتخصصة في المجال والمملوكة لأحد شيوخ رأس الخيمة إلا دليلا قاطعا على قوة المنافسة بين شركات هذا الشيخ وشيوخ دبي الذين يتولون تصدير المومسات إلى أبو ظبي بعد حصولهن على تأشيرة ترانزيت...

تتمتع المومسات بحماية من شرطة دبي وعندما تسأل أحد الشرطيين لماذا لا يقع تحرير محاضر في الغرض لوجود تهم واضحة أبسطها المجاهرة بالحياء في الطريق العام فإنه يطأطئ رأسه علامة على عدم قدرة الجهاز على فعل أي شيء، فالموضوع أكبر بكثير من مجرد تحرير محاضر أو إيقاف مومس وتقديمها للقضاء. إنه موضوع شائك ومعقد يرتقي إلى موضوع أمن دولة. فإمارة مثل دبي قليلة الموارد الطبيعية ونفطها أوشك على النفاذ إضافة إلى أنها عرفت أواخر السنوات العشر الأولى من الألفية الثانية (2008 ـ 2009) أزمة طاحنة نتيجة المضاربة في سوق الرهن العقاري العالمي حيث تكبدت أقوى شركات إمارة دبي "إعمار Emaar" و"أربتك Arabtec" و"أملاك Amlak" خسائر فادحة تقدر بآلاف المليارات. (9)

لقد التقت عوامل اقتصادية وسياسية كقلة الموارد الطبيعية وندرتها والأزمة المالية الخانقة التي عرفتها دبي إلى تحويل الإمارة ذات الأبراج الشاهقة إلى قلعة للبغاء العلني ولممارسة الدعارة-وأعلنت الإمارات علنا انتصار تجارة الدعارة والويسكي على تجارة اللؤلؤ والنفط.

الإمارات الشمالية والجنوبية
فجوة النفط/لعنة الثروة

يقوم اقتصاد دولة الإمارات بدرجة كبيرة على مخزونها النفطي. فهي بالأساس دولة نفطية تعتمد على الريع لتشغيل مؤسسات الدولة وتسيير دواليب الحكم. إلا أن هذه الثروة ليست متاحة لجل الإمارات المكوّنة للاتحاد لعدم وجود توازن في المساحة وفي الثروات الباطنية التي تحويها دولة الإمارات. فإمارة

أبو ظبي تكاد تنفرد بمساحة الاتحاد الإماراتي إذ تعادل مساحتها حوالي 87٪ من إجمالي مساحة الدولة وبها أكبر نسبة سكانية وتحوي تقريبا النسبة العظمى من الثروات النفطية وهي بالتالي تملك هذه النسبة دستوريا. إذ ينص الدستور الإماراتي في مادته 23 على أنّه:

"تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة..."

تتكون الإمارات الشمالية من خمس إمارات وهي رأس الخيمة والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القيوين حيث تعتمد على الإمارتين الأغنى في البلاد وهما أبو ظبي ودبي وهي أو ما تعرف بالإمارات الجنوبية. لا يعرف الناس الشيء الكثير على الإمارات الشمالية التي يكسوها الفقر وتآكل البنية التحتية وندرة المنشآت العامة أمام ما تعيشه كل من إمارتي أبو ظبي ودبي.

مع الابتعاد عن ناطحات السحاب البلورية والفنادق العملاقة والطرقات الواسعة والخمارات الحمراء لإمارة دبي، تظهر مبان إسمنتية قصيرة يلفها التراب من كل جانب فلا يعتقد أن الزائر لدولة الإمارات يمكن أن يلحظها أو حتى يستنشق رائحة هواءها الترابي.

تعتبر رأس الخيمة من أفقر الإمارات السبع التي تشكل الاتحاد الإماراتي. وهي الأقرب إلى الحدود الإيرانية وتفتح على مضيق هرمز الذي تمر منه حوالي 40٪ من تجارة النفط العالمية ممّا يجعل الإمارة في أحد أهم المواقع الاستراتيجية بالخليج الذي يطلّ على أحد أهم الممرّات البحرية في العالم.

عرفت هذه الإمارة بتنامي النزعة الأصولية وموطن أحد المتهمين بأحداث 11 سبتمبر 2001 كما عرفت نتيجة الفقر والتهميش بعض الاضطرابات كالتي حدثت سنة 2003 حين أرسلت الحكومة الاتحادية دبابات إلى رأس الخيمة لإخماد احتجاجات بعد الإطاحة بأحد أبناء الحاكم وولي عهد الإمارة الشيخ خالد بن صقر القاسمي الذي أزيح من ولاية العهد نظرا لمطالبته تشريك الشعب الإماراتي في الشأن السياسي العام والذي نفي إلى لندن حيث اتهمته الحكومة الاتحادية بتعاونه مع إسرائيل لقلب نظام الحكم في الإمارة.

قال عن هذه الحادثة البروفيسور Christopher Davidson خبير الشؤون السياسية بجامعة Durham البريطانية في تصريح لصحيفة The Guardian سنة 2010:

"إن تورط إسرائيل فيما وصف بالانقلاب غير الدموي بإحدى المناطق الأكثر حساسية في العالم يعد مصدر إزعاج قوي".

يعاني سكان الإمارات الشمالية الفقر والتهميش ويعاملون كمواطني درجة ثانية مقارنة مع مواطني إمارة أبو ظبي أو دبي حيث كثيرا ما يظهر الناس تبرّمهم وحتى سخطهم من السياسة الفدرالية التمييزية، فالطرقات متهالكة وليست صالحة للسير والمؤسسات أو المنشآت بالية وبعضها قديم جدا ولم يخضع للصيانة أو التجديد.

لا تنقطع المياه عن إمارة أبو ظبي أو دبي ولكن تنقطع عن إمارة الفجيرة لمدة قد تصل إلى خمسة أو ستة أيام متتالية وفق ما روته الشاهدة خديجة التي

تتسوق الخضر من الأسواق الشعبية التي لا يمكن رؤيتها في كل من إمارة أبو ظبي أو دبي حيث التسوق يتم في أسواق فخمة وضخمة.

ليس هناك إحصائيات حقيقية ومحيّنة عن نسب البطالة في الإمارات الشمالية لتعمّد الدولة المركزية حجب ذلك نظرا للتفاوت الكبير في نسب البطالة بين الإمارات الشمالية والجنوبية. لكن بعض الأرقام التقديرية تكشف عن الفجوة العميقة بين الشمال والجنوب حيث ترتفع البطالة في إمارة الفجيرة لتتجاوز نسبة 21٪ وفق إحصائيات 2009 (آخر إحصاء) وهو ما يتجاوز المعدل العام في الإمارات والذي يصل إلى حدود 14 بالمائة. (عدد العاطلين عن العمل من ذوي الجنسية الإماراتية في الإمارات يبلغ 40 ألف عاطل من إجمالي 300 ألف مواطن إماراتي)

تسعى الدولة إلى عدم الحديث أو إظهار الوجه الآخر للإمارات الشمالية حيث جنّدت جلّ وسائل إعلامها ومكاتب العلاقات الدولية لتحسين صورتي دبي وأبو ظبي.

إن التفاوت في الثروة بين الإمارات الشمالية والجنوبية سارع إلى تنامي مخاطر التوترات المحلية وخلق فرصة أمام قوى إقليمية للتدخل في الشؤون الداخلية للإمارات الشمالية وهذا ما نبّه إليه المعارض الإماراتي الشيخ خالد بن صقر القاسمي الذي اتهم النظام الإماراتي بصفة عامة وإمارة رأس الخيمة بصفة خاصة بتهديد السلم والأمن الدوليين وكيف أن هناك سلعا وأسلحة خطيرة وتكنولوجيا نووية تصل إلى إيران عبر موانئ رأس الخيمة.

تعيش الإمارات الشمالية فيما بينها تفاوتا كبيرا، فإمارة أم القيوين التي يحكمها سعود بن راشد المعلاّ والتي لا يتجاوز سكانها 50 ألف ساكن، (97 بالمائة هنود وباكستانيين)، تنحصر الثروة فيها ـ المتأتية أساسا من عطاءات وهبات إمارة أبو ظبي والوكالات التجارية ـ لدى 20 شيخا من العائلة الحاكمة وقد عرفت هذه الإمارة تهجيرا قسريا لشعبها نحو إمارة الشارقة وذلك سنة 1981 نتيجة تململ السكان الأصليين من سياسة الاستبداد التي تمارس عليهم من قبل الشيوخ ونتيجة مطالبتهم بتوزيع عادل للثروات وأحقية نصيبهم من دخل الإمارة رغم قلّة عددهم والكشف عن ميزانية الإمارة وأوجه صرفها وعن ثروات الشيوخ أمام تردّي الخدمات بالإمارة.

رغم الميزة الاتحادية التي تجمع الإمارات السبع إلا أن طرق التشغيل تعتبر الأكثر تمييزا (عنصرية) في العالم بين السكان الأصليين، فكل إمارة تتحفظ عرفيّا على تشغيل أبناء الإمارات الأخرى خاصة في قطاعات حساسة سيادية حيث التوجّس والخوف المتبادل سيّد الموقف. فمثلا "صندوق أبو ظبي للتنمية" من السهل أن نجد فيه موظفين أجانب من جنسيات أمريكية أو أوروبية لكن لا نجد فيه ولو موظفا واحدا من إحدى الإمارات الستّ الأخرى.

لا يطالب سكان الإمارات الشمالية بناطحات السحاب وبأبراج خليفة بقدر ما ينادون بتشييد مساكن لائقة بعد أن تحولت نسبة كبيرة من مساكن إمارة رأس الخيمة مثلا إلى مساكن آيلة للسقوط حيث يتجاوز عددها 3800 مسكنا يقطنها آلاف العائلات المعدمة، شيّدت في ثمانينات القرن الماضي بطريقة ارتجالية وعشوائية في غياب تام لأي تخطيط عمراني، رافقتها تأثيرات

بيئية كالتعرية والتصحّر الشيء الذي أثّر على إمكانية صيانتها ممّا جعلها خارج الخدمة.

يقول أحد الشهود القاطنين بإمارة رأس الخيمة أنه ــ ونسبة كبيرة من السكان ــ زارتهم اللجنة المكلفة ببناء وتوزيع المساكن أكثر من 12 مرة وأنه ينتظر منذ أكثر من سبع سنوات للحصول على مسكن لائق وأنه يعيش مع أفراد أسرته البالغ عددهم 8، أحدهم معاق، يتقاسم معهم الابن البكر المتزوّج منزلا مكوّنا من ثلاثة غرف، سقفه يقطر ونوافذه مهشّمة والرمال تكاد تغطي عتبة الباب وبالكاد يستطيع إزاحة الرمال من أمام العتبة حتى تتكون كثبان جديدة.

كما يذهب أحد الشهود معلّقا على هذه الحالة والتسويف الكبير الذي يلاقونه من الدولة المركزية أمام سكوت مريب لحكام الإمارات الجنوبية:

"نحن في أم القوين أو الفجيرة أو عجمان مواطنين من الدرجة الثانية، فالدولة لا تنظر إلى احتياجات المواطنين الأساسية ومن بإمكانه التمتع بالخدمات، فكل شيء يخضع لهوى ونزوات الحكام وأنه لا أحد أمكنه القيام بالتغيير من أجل تحسين حالة السكان الأصليين فلا صرف صحي ولا وظائف ولا مياه نظيفة..."

يتزايد الإحباط في أوساط الطبقة المثقّفة نتيجة ازدراء الدولة بهم وعدم تشريكهم في اختيارات استلابية كالإنفاق على افتتاح فروع للمتاحف والجامعات الغربية فماذا يعني فتح متحف اللوفر في أبو ظبي بتكلفة قاربت

654 مليون دولار؟ وهل يهم المواطن الإماراتي الذي يفتقد لبيت يأويه في ذلك شيء؟

تتعدّد معاناة الإماراتيين مظهرة أنواعا أخرى من العذابات، فبالإضافة إلى الميز العنصري بين مواطني المناطق الشمالية والجنوبية والتوزيع غير العادل للثروات أين تتّسع هوّتها بين الشمال والجنوب، إلا أن هناك تمييزا آخر يشمل أوساط المواطنين الأقل تعليما، ولاسيما في الشمال، ما يدفع كثيرا من المواطنين إلى التعبير عن استيائهم من هذا الميز وأنهم لم يتحوّلوا بعد من درجة الرعيّة إلى درجة المواطنة.

لم يقف النظام الإماراتي حدّ سياسة التمييز العنصري بين مواطنيه، بل أسّس سياسة استلاب للهوية الوطنية تقوم على التغريب والتهجين فاقت كل حدود المعقول. مأسسة لسياسة جديدة تقطع مع كل حسّ أو نفس وطني. فتاريخ وقصص الغوص بحثا عن اللؤلؤ تحولت إلى ماض لا يسعى النظام إلى إحيائه فهو تاريخ رغم بساطته مثّل للأغنياء الجدد عصر القحط والفقر المدقع.

أمام البون الشاسع بين إمارات الشمال وإمارات الجنوب في فرص العيش الكريم وفي الحصول على توزيع عادل للثروات مثلما ينص عليه دستور الدولة، يتسابق حكام الإمارات الجنوبية في تبذير المال العام ويتلهّون بأشياء أخرى لا علاقة لها بآلام الشمال. وإذ يتلهى محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي باللعبة الحربية الشهيرة "Desert Operations" خارج بلاده مع ما تخلّفه من جرائم ضد الإنسانية وما تكلّفه من عشرات المليارات من الدولارات وسط تهاوي أسعار النفط إلى ما دون 55 دولار للبرميل، يتلهى محمد بن راشد حاكم دبي

بلعبة "Hurrem Sultan Makeover" كذلك خارج بلاده. ففي آخر رحلاته نحو أوروبا ربيع 2014، نشرت صحف إيطالية مثل Leggo و Libero و Quotidiano و Il Giornalo بتاريخ 4 أفريل 2014 بلاغا صادرا من المكتب الإعلامي لحاكم دبي عن طريق وكالة إيطالية يطلب فيه 60 فتاة من سكان مدينة فينيسيا (البندقية) تتراوح أعمارهن بين 18 و28 سنة، جميلات، يتحدثن الفرنسية والإنجليزية، لهنّ مهارات في التسوّق مقابل 100 أورو كأجر يومي ومستعدّات لاصطحاب أمير دبي في جولاته الأوروبية شرط أن يلتزمن في عقد كتابي بعدم إفشاء أي سرّ عائلي عن الرحلة والنجاح في امتحان القبول الذي طرحت فيه اختبارات نفسية وأمنية وفي الثقافة العامة.

صحيفة The Guardian البريطانية نشرت بدورها مقالا بتاريخ 8 أفريل 2014 عن هذا الإعلان الحريمي حيث نقلت عن Mauro Belcaro صاحب دار الأزياء الشهيرة Rosy Garbo أنّ الاختبارات كانت جدّ صارمة أمام لجنة متكونة من خبير في الجمال وخبير في التسويق وخبير أمني ومحامي، فمثلا اثنتان فقط من المترشحات استطعن اجتياز اختبار رمي القبعة في دائرة صغيرة، كما تمّ استبعاد مترشحة أخرى عندما سألت عن كلمة Baguette فأجابت بأنها نوع من الخبز في حين أنها اسم تجاري لأحد أشهر حقائب النساء اليدوية. لكن في الأخير ذكر أنّ أهم شيء هو الجمال والحسّ الأمني لدى المترشحات أمّا عن سبب اختيار النساء الإيطاليات فقال Belcaro:

"لقد اختاروا النساء الإيطاليات لأنهن يتميزن بأذواقهن الرفيعة في عالم الأزياء". (10)

7. الفاطميّين ومكائد القصر

(الفاطميين هم أبناء فاطمة بنت مبارك الكتبي)

لقد كان ولا يزال للنساء زوجات بعض الحكام بالخليج دور كبير في صيرورة السلطة وتوجيهها. وكما لعبت ليلى بن علي أو سوزان مبارك دورا كبيرا في العائلة فإن فاطمة ابنة مبارك الكتبي لعبت وتلعب دورا سريا تحبك ملامحه من وراء الستار.

هي احدى زوجات الشيخ زايد الثمانية، الذي أنجب منهنّ 19 ولدا و11 فتاة.

زوجاته هنّ، حصّة بنت محمد بن خليفة آل نهيان، فاطمة بنت مبارك الكتبي، موزة بنت سهيل بن عويضة الخييلي، شيخة بنت معضد بن سيف المشغوني، عائشة بنت علي الضبع الدرمكي، آمنة بنت صالح بن بدوة الدرمكي، علياء بنت محمد بن سالمين بن رحمة الشامسي (متوفية ولم تنجب) وفاطمة بنت عبيد المهيري.

تعتبر الشيخة فاطمة بنت مبارك الكتبي أكثر نساء الشيخ زايد تأثيرا وحظا وحضورا ونفوذا. تزوّجها الشيخ زايد سنة 1960 عندما كان حاكما للمنطقة الشرقية (ما يعرف اليوم بإمارة العين). وبتاريخ 16 أوت 1966، تقلّد الشيخ زايد الحكم في إمارة أبو ظبي فانتقلت معه الشيخة فاطمة للعيش في مدينة أبو

ظبي. أنجبت له محمد وحمدان وطحنون وهزاع ومنصور واليازية وشما وعبد الله. يطلق عليها لقب "أم الشيوخ" ويطلق على أبناءها "الفاطميين".

فاطمة بنت مبارك الكتبي أقوى نساء زايد وهي أم ولي عهد إمارة أبو ظبي الحالي محمد بن زايد الذي يعتبر أشد المنافسين لمحمد بن راشد المكتوم على رئاسة الإمارات.

من الطبيعي أن يولّد تعدد الزوجات صراعا بين الأبناء من أجل السلطة والثروة والنفوذ وقد عرفت أبو ظبي صراعا في ذلك شأنها شأن بقية إمارات دول الخليج. ومن الطبيعي أن تدفع كل زوجة أبناءها لشغل المناصب القيادية في الدولة ممّا يوفر حماية من أي تبعات أو تعسّف قد يشمل أي طرف.

سنة 1966 انقلب الشيخ زايد على أخيه شخبوط وجرّده من الحكم ليصبح أمير أبو ظبي وقد ساعده في ذلك أشقاء زوجته حصة بنت محمد آل نهيان، هذه المرأة هي والدة الشيخ خليفة الابن الأكبر للشيخ زايد ورئيس الإمارات.

لعلّ شرارة الصراع الحديث بدأت تأخذ تأسيسها مع آخر حقبة الشيخ زايد خاصة مع التطور السياسي الحاصل في البلاد وذلك من خلال بناء الاتحاد واكتشاف النفط والغاز وبداية ظهور الإمارات العصرية وتطور هذا الصراع بين أبناء زوجاته خاصة حصّة وفاطمة. استفردت فاطمة بالشيخ بحكم أنها كانت سيدة الإمارات الأولى والمرأة المقرّبة والمدلّلة عند الشيخ زايد الذي لا يمكنه في غالب الأحوال أن يصدّ لها طلبا.

أثناء مرض الشيخ زايد (سنة 2001) وإقامته المطوّلة في سويسرا لزراعة احدى الكلى بدأت بوادر الصراع بين الفاطميين (أبناء فاطمة) وبين الشيخ

خليفة رئيس الاتحاد وأمير أبو ظبي الحالي واستمرّ هذا الصراع إلى غاية وفاة الشيخ زايد سنة 2004.

يجمع البعض ممّن التقيناهم في باريس وكان مقرّبا من دوائر الحكم أن الشيخة فاطمة تقرّبت من الشيخ زايد ونالت حظوة لديه بطرق عدة وكان لها ما أرادت حيث نصّبت أبناءها الذكور الستة في مراكز قيادية في إمارة أبو ظبي والدولة وزوّجتهم من عائلات نافذة. فابنها البكر محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي لمؤسسة "مبادلة"، متزوج من الشيخة سلامة بنت حمدان آل نهيان ومن الشيخة بدرية راشد الفتّان شقيقة اللواء مصبح راشد الفتان مدير مكتب ولي عهد دبي.

ابنها حمدان بن زايد ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، متزوج من الشيخة شمسة بنت حمدان آل نهيان ومن الشيخة عائشة بنت سهيل الكتبي.

ابنها هزاع بن زايد مستشار الأمن الوطني ورئيس لجنة الطوارئ والأزمات متزوج من الشيخة موزة بنت محمد بن بطي آل حامد القبيسي.

ابنها طحنون بن زايد رئيس مجلس إدارة الطيران الأميري متزوج من الشيخة خولة بنت أحمد خليفة السويدي.

ابنها منصور بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الرئاسة متزوج من الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم ومن الشيخة علياء بنت محمد بن بطي آل حامد القبيسي.

ابنها عبد الله بن زايد وزيرا للخارجية متزوج من الشيخة اليازية بنت سيف آل نهيان.

أمّا بنتاها، فشما بن زايد متزوجة من سرور بن محمد آل نهيان. واليازية بن زايد طليقة حمد بن حمدان آل نهيان.

رغم أنّ تاريخ الإمارات في شكلها الاتحادي لا يتجاوز بضع عشرات السنين إلاّ أنّه لا يخلو من المكائد والدسائس. فمن بين مكائد القصر الشهيرة أنّه بعد فشل محاولات فاطمة إقناع الشيخ زايد بأن يكون ابنها البكر محمد الرجل الثاني في ترتيب الحكم وأثناء إفشال هذا الاقتراح من طرف مستشار الشيخ زايد المسمى "أحمد خليفة السويدي" الذي دفع فيما بعد خطأه الفادح في عدم تقديره التقدير الحسن للأمور بأن وضع تحت الإقامة الجبرية وتجريده من أملاكه ووظائفه آخرها نائب رئيس مجلس إدارة جهاز أبو ظبي للاستثمار. أثناء فشل ذلك، قامت جمعية النهضة النسائية التي ترأسها فاطمة بنشر إعلان مدفوع الأجر في إحدى الصحف يهنئ فيه الشعب الإماراتي بنجاح عملية الشيخ زايد ويشكر الشيخ محمد (ابن فاطمة) لكونه هو الذي زفّ بشرى نجاح العملية للشعب.

حرب الإعلانات الصحفية أذكت نار الصراع وزادت من حميته حتى أن جهاز المخابرات أصبح طرفا في ذلك وانقسم بين مؤيد لخليفة ومؤيد لأبناء فاطمة حتى وصل الأمر إلى إدارة التجنيس ودخول القبائل المجنّسة في الصراع الدائر وقيام العديد من أبنائها بنشر إعلانات مؤيدة لأبناء فاطمة.

إظهار محمد بن زايد في الصحف لم يكن مألوفا وصياغة الإعلان مع ما صاحبه من إشاعات عن تحوير هام في مخالفة صريحة لنواميس وأعراف ولاية

العهد في إمارة أبو ظبي، أربك ولي العهد خليفة وحرّك قواته العسكرية والأمنية الموالية له خشية حدوث انقلاب مسنودا بغضب بعض النافذين من أفراد العائلة وعلى رأسهم أحد أبناء فاطمة ويدعى "هزاع" الذي أعلن ولاءه لأخيه الأكبر خليفة.

أمام ضعف جبهته، تراجع محمد بن زايد، عن هذا الإجراء الغير شرعي تاركا أخاه من الأب الشيخ خليفة تولي الإمارة مع تجريده من عدّة صلاحيات احتفظ بها لنفسه معلنا بذلك بداية عهد من المؤامرات والدسائس فكان مصير أعدائه إما التهميش أو الإقامة الجبرية أو السجن أو القتل مثل ما حدث مع الشيخين أحمد وناصر اللذين لقيا حتفهما في حوادث طائرات يكتنفها الكثير من الغموض.

منذ وفاة والده، يسعى محمد بن زايد بكل قوة إلى اعتلاء سلطة أغنى دولة في العالم مستعملا في ذلك كل الإمكانات المالية والتقنية والبشرية والعلاقات الخارجية في سبيل تحقيق حلمه. الشيء الذي أجّج نار الفتن داخل الإمارات وأحيا أحلام بعض الانفصاليين الذين يسعون إلى إعادة الوضع على ما كانت عليه الإمارات قبل اتحادها أمام وفرة النفط والغاز لدى إمارة أبو ظبي.

تاريخيا، لم يكن من السهل تأسيس الاتحاد لمعوقات كانت وقتها صعبة وتقف في الكثير من الأوقات حائلا دون بلوغ ذلك. فالإمارات هي في الأساس تكوّن أو تجمّع شتات لقبائل متناحرة لم تعرف السّلم والهدوء وتعتبر امتدادا جغرافيا وقبليّا لسلطنة عمان حيث يسعى محمد بن زايد إلى ضمّ السلطنة لتوسيع إمبراطورتيه سيما وأن السلطان قابوس تعرّض منذ سنوات لمحاولة

انقلابية رتّبها محمد بن زايد للتخلص منه وتنصيب قيادة تأتمر بأوامر بن زايد.

وبالرغم من أن تولي الرئاسة في الإمارات يستند إلى قاعدة دستورية تدفع إلى سلوك تقنية الانتخابات غير المباشرة من طرف الحكّام السبعة (المكونين للإمارات) لاختيار رئيس الدولة إلا أن هناك عرفا دستوريا يقضي بأن السلطة وراثية في الإمارات وعادة ما تؤول الرئاسة إلى حاكم أبو ظبي لعدة اعتبارات خاصة بهاته الإمارة مثل كبر المساحة ونسبة عدد السكان والثروة النفطية ومركز القرار السياسي...

8. محمد بن زايد مخاطبا الأمريكان

"نحن الأفضل!"

في سبيل تحقيق أهدافه من أجل الاستيلاء باكرا على السلطة في الإمارات ولضمان رضا وتأييد أمريكي، ما انفكّ محمد بن زايد يتقرّب من دوائر القرار الأمريكية طالبا الصداقة والدعم والحماية فأبرم عقدا عسكريا بقيمة 6 مليار دولار لشراء أسلحة متطورة للإمارات وقد فهم الشيخ خليفة الأمر فسارع إلى إعلان رفضه لهذه الصفقة نظرا لكونها مريبة من جهة ونظرا للضائقة المالية التي عرفتها الإمارات في ذلك الوقت إلا أن الشيخ خليفة فشل في ذلك، الشيء الذي أدّى به إلى محاولة البحث إقليميا لتوطيد علاقاته بنيّة توثيق وتقوية حكمه وحفاظا على مصالحه، خاصة مع بعض الدول المجاورة، فتصالح مع سلطنة عمان فيما يعرف بمشكلة الحدود مقابل منحة بحوالي 200 مليون دولار قابلها غضب محمد بن زايد رئيس الأركان وطرده للعمال العمانيّين بالإمارات الذين قدّر عددهم بالآلاف إضافة إلى محاولاته المتكررة كبح جماح شقيقه خليفة رئيس الإمارات من سياسة الجهود المشتركة لبناء وحدة دفاع خليجية.

اليوم، يسوّق محمد بن زايد نفسه للأمريكان على أنه القادر على حفظ مصالح أمريكا بالمنطقة وأنه يمكنه أن يكون البديل الخليجي بالجهة خاصة بعد اهتراء البديل القطري الذي أصابته لعنة الانقلابات العربية وتراجع دور المملكة العربية السعودية وانحسار ثقلها السياسي والإقليمي ممّا جعلها غير قادرة على لعب دورها الأمني بالمنطقة والظهور كشريك ندّي للولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن محمد بن زايد في طرح نفسه للأمريكان صائبا من ناحية انتقاده المتواصل للسعودية معتمدا في ذلك على بعض الفتور الذي أصاب العلاقات الأمريكية السعودية خلال حكم الرئيس الحالي Obama نتيجة التقارب الأمريكي الإيراني والذي ينظر إليه السعوديون على أنه يمثل إهمالا أمريكيا لحليف تقليدي بالمنطقة إضافة إلى أنه تهديد للمنطقة برمتها مما جعل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي "عبد الله العسكر" يعرب عن تخوفه قائلا:

> "أخشى من وجود شيء مخفي... في حال توصلت أمريكا وإيران إلى تفاهم، قد يحصل هذا الأمر على حساب العالم العربي ودول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية".

لكن ما يقلل من هذه المخاوف وما قد يكبح من طموحات محمد بن زايد السريعة أنه تاريخيا استطاعت كل من واشنطن والرياض تخطي فترات من الخلافات أسوأ بكثير من هذه الأزمة، لعل أخطرها الحظر النفطي بين العامين 1973 و1974 عهد الملك فيصل وكذلك في أعقاب أحداث الحادي عشر من

سبتمبر 2001. لقد فات محمد بن زايد أن العلاقات الأمريكية السعودية لا تربطها مصالح ظرفية أملتها الأزمات التي يعيشها الشرق الأوسط بل إن مصالح مشتركة على مستويات عدة تربط بين هذين البلدين بدءا من التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب ووصولا إلى احتواء نفوذ إيران الإقليمي الذي لا تخفي المملكة السعودية تخوفها الكبير منه وقد يتطور هذا التحالف في المستقبل القريب بعد تولّي الملك سلمان الحكم في السعودية في ظلّ التوترات الأمنية والأزمات السياسية في المنطقة.

إنّ الأهم من ذلك كله في العلاقات الثنائية بين المملكة السعودية والولايات المتحدة وجود شعور قوي ينتاب كلا الجانبين أنّه مهما كان أحدهما غير مرتاح مع الآخر، إلا أنّه ما من شريك بديل أفضل منه مثلما يذهب إلى ذلك Gregory Gause الباحث في Brookings.

لقد ذهب محمد بن زايد للأمريكان حاملا معه رسائل غير مرتبة لكنها في نظره مهمة: لن يكون بإمكانكم الاعتماد على السعودية كحليف دائم وتقليدي لعدة أسباب منها تواجد القاعدة على أبواب المملكة إضافة إلى التهديد الخطير للحوثيين باليمن دون نسيان القيادة المسنّة وصراع الخلافة الدائر داخل العائلة الحاكمة (قبل وفاة الملك عبد الله) وتهديدات طائفية يقصد بها الطائفة الشيعية التي تتمركز في المنطقة الشرقية من المملكة خاصة بمحافظات القطيف والإحساء وكيف أنّ ولاء هؤلاء لإيران أكثر منه ولاء للسعودية.

لقد حاول إقناع الأمريكان أن التهديدات الطائفية ليس مهددا للمملكة السعودية فقط بل للمصالح الأمريكية بالمنطقة وأن هذه الطائفة ستثور ضد

النظام السعودي حالما تتوفر الظروف المناسبة مستدلا في ذلك على ما يعرف بانتفاضة محرم سنة 1979 وأحداث البقيع سنة 2009 وصولا إلى اضطرابات مارس 2011 التي تأثرت بموجات الاحتجاجات التي حدثت بالمنطقة.

رغم سلوك محمد بن زايد المقرّر الفعلي والوحيد للسياسة الخارجية الإماراتية وإجادته سياسة الضرب تحت الحزام إلا أن أبو ظبي كثيرا ما تتظاهر دون صدق بأنها حليف دائم للمملكة العربية السعودية وليس منافسا لها.

لا يخفي الأمريكان إعجابهم بالاندفاع الكبير لمحمد بن زايد ومحاولاته المتكررة الارتماء في أحضانهم وذلك قبل ما يعرف "بالربيع العربي" حيث ورد في احدى وثائق ويكيليكس الصادرة من السفارة الأمريكية في أبو ظبي إلى الخارجية الأمريكية وتحمل رقم ABUDHABI86209:

"محمد بن زايد خاطر بنفسه وبمستقبل بلاده من أجل خدمة مصالحنا ومن أجل دعمنا في أفغانستان... يعتقد محمد بن زايد أن الشراكة مع الولايات المتحدة مسألة جوهرية من أجل نجاح دولة الإمارات، لكنه يعلم في نفس الوقت أن هذه العلاقة مسألة جدلية في أوساط شعبه، ولذلك فإنه في حال كانت الولايات المتحدة حامي غير كاف له فإن سلطته وقوته ستتآكل...".

لقد كشفت هذه الوثيقة العلاقة السرية بين محمد بن زايد والأمريكان التي برزت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أراد محمد بن زايد دعم الولايات المتحدة في احتلالها لأفغانستان وذلك عبر تكوينه لقوة عربية

مشتركة إلا أن هذا الاقتراح قابله رفض قوي من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والملك المغربي محمد السادس.

ورغم اعتراض كل من تونس والمغرب على تشكيل هذه القوة إلا أنه حسب نفس الوثيقة لم يكن ذلك ليمنع محمد بن زايد من أن يدعم ماليا وسياسيا أصدقاء أمريكا من الأفغان وأن ينشر قوات خاصة في أفغانستان لمد يد المساعدة للأمريكيين الذين كانوا يحضّرون لغزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين.

لم يقف دعم محمد بن زايد حدّ أصدقاء أمريكا من الأفغان بل كذلك أصدقاء أمريكا من الباكستانيين حيث قام بدعم رجل الأعمال والسياسي الباكستاني Asif Ali Zardari (زوج الراحلة Benazir Bhutto الذي كان يعيش في منفاه بين أمريكا والإمارات) في وصوله للحكم في سبتمبر 2008.

كما تذهب نفس الوثيقة إلى القول:

"إنّ الإمارات هي الشريك الأهم لواشنطن في المنطقة في مجال الاستخبارات حيث تمكنت خلال السنوات الأخيرة من جمع عدد كبير من الخلايا الاستخباراتية التابعة لواشنطن، وبفضل العمليات الاستخباراتية التي تقوم بها الإمارات لصالح الولايات المتحدة تم القبض على سفينة أسلحة تابعة لكوريا الشمالية وأخرى تابعة لإيران..." وأنّ "محمد بن زايد يعتبر نفسه أحد أقرب شركائنا في المنطقة كما يعتبر أن أهم شيء في حياته العملية هو بناء علاقة جيدة مع الولايات المتحدة...".

يظهر أن جل الأعمال والخدمات التي قدمها محمد بن زايد إلى الأمريكان كانت تعبّر عن خوفه الداخلي من ردّة فعل المجتمع الإماراتي لو علم بذلك، ففي وثيقة أخرى بتاريخ 24 جانفي 2007، مسرّبة من ويكيليكس فإن محمد بن زايد قال لمساعد وزير الخارجية الأمريكي Nicholas Burns خلال اجتماع في أبو ظبي:

"إن الإماراتيين لو علموا ما أفعل فإنهم سيرجمونني بالحجارة".

خاصة في ظلّ التهديدات التي تعصف بالأنظمة العائلية الحاكمة والمستبدة بالإمارات التي تسعى إلى الحفاظ على ملكها أكثر من المحافظة على حقوق شعوبها.

الجنرال الأمريكي المتقاعد James Mattis وصف الإمارات بـ"اسبرطة الصغيرة" Little Sparta التي استطاعت أن تهزم الفرس رغم نظامها الاستبدادي وثمّن مشاركتها الفعّالة في محاربة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية. لكن ما لا يعرفه الناس عن اسبرطة (التي كما تقول الأسطورة حطّم 300 من جنودها المذهلين تحت قيادة Eurybiade & Thémistocle أسطول الفرس في معركة Salamine البحرية سنة 480 قبل الميلاد)، أنّها كانت مكانا بائسا وكئيبا وكان معظم السكان يتكوّنون من العبيد الذين كانوا يخشون ثورتهم وهذا ما تتفق فيه اسبرطة الجديدة (الإمارات) مع اسبرطة القديمة. فالإمارات تضم أكبر جالية مهاجرة من العمال الذين يعاملون في ظروف تشبه العبودية ويخشى النظام هناك ثورتهم في أي لحظة.

إقليميا، لم يقف نشاط محمد بن زايد على استغلال الوضع الجديد بالمنطقة المتمثّل في مشاركة قواته في محاربة الدولة الإسلامية والتراجع النسبي للدور القطري وتوتر علاقات الولايات المتحدة مع حلفاءها التقليديين مثل السعودية وتركيا وتراجع علاقاتها مع الأردن ومصر نتيجة الأوضاع الداخلية غير المستقرة، بل شبك العديد من العلاقات القوية مع المحافظين الجدد الذين بدورهم يكنّون عداء شديدا للعرب والذين يعملون على حماية المصالح الأمريكية بطريقة لا أخلاقية يكتنفها الغموض والتربص. لقد ترجم السفير الإماراتي بالولايات المتحدة يوسف العتيبة Yossef Al Otaiba في تصريحه لصحيفة Washington Post هذه العلاقات بقوله:

"نحن نختلف عن غيرنا، ونحن أفضل الأصدقاء لكم في هذا الجزء من العالم". (في إشارة إلى تراجع نفوذ المملكة العربية السعودية).

محمد بن زايد في حماية "بلاك ووتر"

لم يكن اندلاع ما سمي بالثورات الشعبية التي عرفتها بعض بلدان العالم العربي لتمر جانب مشاغل واهتمامات النظام الإماراتي المتخوف أصلا من انزلاقات كثيرة داخل الإمارات.

لقمع شعبه ولإحباط مظاهرات أو ثورة داخلية، وإجراء العمليات الخاصة والدفاع عن أنابيب النفط والمنشآت النفطية وناطحات السحاب من الهجمات، ذكرت Washington Post بتاريخ 25 ماي 2011 نقلا عن مجلة Times الأمريكية تعاقد ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد سريّا مع الشركة الأمريكية

الخاصة Blackwater في نسختها الجديدة Reflex Responses لانتداب 800 مرتزق من وحدات النخبة في الجيش الكولومبي الذين شاركوا في القتال ضد مجموعات الثوار في أمريكا الجنوبية، بعقد سنوي قيمته 529 مليون دولار.

نفس الاتهام أكده المرصد العربي للحقوق والحريات وذلك بنشره تقريرا يكشف فيه استعانة الإمارات بمرتزقة أجانب لقمع شعبها الذي يعتبر الأكثر دخلا في العالم والذي لا يتعدى 10 بالمائة من سكان الدولة.

لقد تحول الأمر من خوف إلى فوبيا من التحولات التي تحدث بالمنطقة وتصاعد أصوات المنادين بالإصلاح خاصة داخل الإمارات. الغريب في هذا العقد وفق ما ذكرته الصحيفة أن محمد بن زايد اشترط على الشركة عدم انتداب أي مسلم ضمن المرتزقة لكون المسلم قد يتردد في إطلاق النار على المسلم وهو ما يؤدي بنا إلى الاستنتاج:

أولا، أن بن زايد مصرّ على توجيه الرصاص ضد شعبه ولن يتوانى في ذلك إذا ما انتفض عليه.

ثانيا، أن لا ثقة له في القوات العسكرية الإماراتية، خاصة بعد موجة من الاستقالات لضباط إماراتيين غير راضون على التوجهات الأمنية لمحمد بن زايد داخليا وخارجيا.

فهل عجزت الإمارات على تكوين بضعة آلاف من الإماراتيين للقتال أو للتصدي لأعمال الشغب؟

إن شركة Blackwater ذات السجلّ الأسود، احدى الشركات الأمنية الأمريكية الأشهر في العالم، اعتمدت عليها القوات الأمريكية في العراق إبان

اجتياحها لهذا البلد لحماية المسؤولين الأمريكان والتي ارتكبت مذبحة في أحد شوارع بغداد سنة 2007 بقتلها 17 مدنيا حيث جرى فيما بعد اعتقال خمسة من حراسها ووجهت إليهم من طرف محكمة أمريكية تهمة القتل غير العمد. فيما تراجع حارس سادس ووافق على الإدلاء بشهادته ضد الآخرين.

يقول الصحفي الأمريكي Stephen C. Webster في مقال نشره على موقع information clearing house الأمريكي:

"كان الجدل على الصعيد العملي يحيط بهذه الشركة الأمنية الخاصة منذ تأسيسها، لكن الجدل ظهر من جديد مؤخرا عندما اتهم موظفون سابقون مؤسس شركة بلاك ووتر والرئيس التنفيذي السابق لعمليات القتل أو تسهيلاتها لتصفية موظفين آخرين كانوا يحضّرون لفضح أنشطته الإجرامية المزعومة".



9. محمد بن زايد

"السعوديّون ليسوا أصدقائي"

"السعوديون ليسوا أصدقائي الأعزاء وإنما نحتاج لأن نتفاهم معهم فقط"

تحرّش محمد بن زايد بالمملكة العربية السعودية لم يكن وليد إفرازات الوضع الحالي بل إن مراسلات ومحاضر اجتماعات بين بن زايد والأمريكان تثبت أن تحريض بن زايد ضدّ السعودية يعود إلى سنوات عديدة من ذلك أنّ وثائق نشرها Wikileaks في 21 أفريل 2008 تثبت بشكل كبير درجة التحرّش. ففي جلسة خاصة مع قائد العمليات البحرية الأمريكية وصف محمد بن زايد الشعب السعودي بالجاهل والمتخلف وكيف أن المرأة السعودية التي تمثل نصف سكان المملكة لا تقود السيارة.

لم يقف تحرّش محمد بن زايد بالمملكة السعودية عند حد نعت شعبها بعبارات تعتبر إهانة كبرى للنظام وللشعب بل نال من رموزه وهو على علاقة سيئة جدا بوزير الداخلية وولي وليّ العهد السعودي القوي محمد بن نايف الذي لم ينس تشبيه محمد بن زايد لوالده الأمير الراحل نايف بن عبد العزيز "بالقرد"

إذ قال أثناء لقاء له مع Richard Hess وفق ما كشفته احدى وثائق Wikileaks:

"إن أخلاقياته أثبتت بأن نظرية Darwin صحيحة".

كما ورد في نفس الوثيقة أن محمد بن زايد يقدّم نفسه للأمريكان على أنّه ينقل رسالة من الشعب السعودي:

"90٪ من الشعب السعودي ينتظر الأمريكيين بعد انتهائهم من العراق ليغيروا لهم آل سعود".

كما قام بتحريض الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام الحكم السعودي وهذا ما أظهرته وثيقة مسربة عن Wikileaks بتاريخ 25 جوان 2008 حيث قال:

"على الرغم من نوايا الملك عبد الله الصادقة في محاربة الإسلام الراديكالي، إلا أن رجلا في السادسة والثمانين لا يمكن أن يكون راعيا للتغيير".

وأضاف بن زايد قائلا:

"لا أرى في الأمراء السعوديين الأصغر سنّا أي وجوه واعدة... النظام السعودي لا يسمح إلا للفاسدين وأولئك المتحالفين مع شيوخ الدين بالوصول إلى القمة".

كما لا يقف تحرش محمد بن زايد حدّ النظام السعودي بل كذلك أعرب عن تذمّره من سياسة النظام القطري ووصل به الأمر حدّ مطالبته الأمريكان ضرب قناة الجزيرة وهذا ما ورد في احدى وثائق Wikileaks المسرّبة:

"عندما طلبت من الجنرال Franks تفجير محطة الجزيرة أثناء ضرب أفغانستان، شكاني أمير قطر (حمد بن خليفة) لوالدي (الشيخ زايد)".

كما ذكرت نفس الوثيقة أن محمد بن زايد توجه للجنرال الأمريكي Tommy Franks قائلا:

"نرجو أن لا تتكرر هذه الأخطاء في حالة العراق، بل لا يجب السماح لصحفيي محطة الجزيرة القطرية مرافقة الجنود الأمريكيين أثناء القتال، بل من الآن يجب عليكم الضغط على حكام قطر كي لا يجعلوا الجزيرة بوقا لإغضاب العالم الإسلامي بما تعرضه من مشاهد لضحايا القصف الأمريكي من المدنيين".

اليوم، تغيرت بعض الوجوه في المملكة العربية السعودية وخسر محمد بن زايد حلفاءه التقليديين في داخل نظام المملكة السابق مقابل إعادة تمركز محمد بن نايف داخل السلطة الجديدة وحصوله على منصب نافذ يجعله في الدائرة الضيقة جدا للملك سلمان وأحد صنّاع القرار في النظام الجديد بعد أن وقع تعيينه وليا لولي العهد.

لا شك أن بن نايف يحتفظ بعلاقات صداقة قوية مع الأتراك، أعداء محمد بن زايد حيث سيسعى بن نايف ضمن النظام إلى تنقية الأجواء وإحياء هذا التحالف لصد المد الإيراني خاصة وأن إيران تجاوزت مناطق نفوذها التقليدي بأن باتت على مشارف المملكة من الجهة الجنوبية.

محمد بن نايف له حسابات عالقة مع وكالة Erem News والتي مقرها أبو ظبي والتي تدار مباشرة من قبل مجموعة محمد بن زايد الاستخباراتية الإعلامية عندما شككت هذه الوكالة في تسمية محمد بن نايف وليا لولي العهد زاعمة أن الملك سلمان لم يستشر هيئة البيعة:

"لقد أثارت آلية اختيار محمد بن نايف من بين العديد من الأحفاد المهمين انتباه المراقبين".

العيال كبرت

"العيال كبرت"... احدى عبارات التهكم التي أطلقها السياسي والأكاديمي الكويتي "عبد الله بن فهد النفيسي" ضد حكام أبو ظبي وتحديدا "أبناء فاطمة" على ممارساتهم التخريبية والتي تقود منطقة الخليج والعالم العربي إلى الدمار بسبب سياسة طفولية مثلما عبّر عن ذلك الخبير والسياسي الكويتي "فايز النشوان" قائلا في إحدى تغاريده على التويتر:

"سعة الصدر مع الإماراتيين أوصلت الحالة الخليجية لحالة متضخمة من التشرذم تسببت بها عقليات طفولية ذات طابع عنادي يجب أن تواجه بالزجر لتنضبط".

كما ينتقد "النشوان" بشدة الدور الإماراتي المشبوه في المنطقة وحربها الإعلامية والمخابراتية الشرسة ضد قطر قائلا في تغريدة أخرى:

"لن نجامل الإمارات على حساب أمننا الاستراتيجي الذي يتعرض للاختراق من عقليات كل همها محاربة الإخوان في كل

مكان والتضييق على قطر بأي شكل".

لا شيء يوقف محمد بن زايد أمام سعيه المحموم لنشر الدمار والخراب، فهو كذلك سعى ويسعى إلى تخريب العلاقات القطرية السعودية وذلك عن طريق القيادي السابق بحركة فتح "محمد دحلان" الذي أوعز له بتسريب معلومات بقصد نشرها لدى وسائل إعلام عربية ممولة من طرف الإمارات تهدف إلى إفشال المصالحة الخليجية وتخريب العلاقات القطرية السعودية.

ماذا بين بن زايد والإسلام السنّي ؟

مبارك الدويلة نائب كويتي سابقا اتهم شهر ديسمبر 2014 صراحة على فضائية مجلس الأمة الكويتي محمد بن زايد بمعاداة الإسلام السنّي حيث قال:

"لا ندري لماذا يتخذ الشيخ محمد بن زايد موقفا من الإسلام السني في المنطقة... لقد استطاع أن يفرض كرهه الشخصي للإسلام السنّي على الدولة بأسرها..."

تحركت آلة محمد بن زايد الإعلامية والقضائية لشن حملة على مبارك الدويلة عبر وسائل الإعلام (تلفزيون، راديو، صحف، مواقع الكترونية وعلى صفحات الفايس بوك والتويتر) ولتحريك دعاوى قضائية (جمعية الإمارات للقانونيين والحقوقيين) ضدّ ما أدلى به الدويلة من أنّ الإمارات لفقت تهمة الخلية الإرهابية لإخوان الإمارات نتيجة مطالبتهم بإصلاحات سياسية ودستورية.

قال فيه أنور قرقارش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية عبر التويتر:

"حديث الدويلة الخبيث في حق الإمارات ورموزها يعبّر عن فكر حزبي ساقط، ويطال كل مواطن إماراتي، ويستهدفنا جميعا في تشكيكه وإساءته".

كما نال منه "ضاحي خلفان" نائب القائد الأعلى لشرطة دبي حيث قال فيه في احدى تغاريده:

"إن الدويلة صدر ضده تعميم سابق من مباحث أمن الدولة الإماراتي بمنعه من دخول الإمارات، مؤكدا أنه يجب على مبارك الدويلة أن يفهم أن الإمارات خط أحمر".

اعتبر النظام الإماراتي مجرد إبداء الرأي من طرف أجنبي إساءة لمحمد بن زايد وللدولة الإماراتية فيما اتهم "مبارك الدويلة" المجموعة الإماراتية بالكويت (المدافعون عن النظام الإماراتي بالكويت من صحفيين وإعلاميين وسياسيين) بالوقوف وراء إشعال الفتيل والتحريض عليه.

جوقة النظام الإماراتي كانت حاضرة وأثبتت للرأي العام أنها لا تتسامح مع كل من يبدي رأيه بكل موضوعية وتجرّد حتى ولو كان أجنبيا. فإذا كان مجرّد إبداء رأي من طرف أجنبي يمكن أن يكون عرضة لحملة شعواء فماذا سيكون حال الإماراتيين الذين ينقدون النظام أو أحد أفراد الأسر الحاكمة؟

10. إيران على مرمى حجر من السعودية

بفضل سياسة محمد بن زايد، ايران جارة للسعودية من الجهة الجنوبية

وفق العديد من التقارير الاستخباراتية تزعّمت الإمارات إدارة وتخطيط وتمويل لانقلابات سابقة و تتزعّم اليوم لأخرى قادمة في العالم العربي خاصة لدى البلدان التي لا يمرّ التيار بينها وبين النظام الإماراتي.

"صقر" اسم مستعار لأحد المصادر من داخل بعض العائلات الإماراتية الحاكمة والتي بطبيعة الحال غير راضية على أفعال محمد بن زايد وما يقوم به من فساد إداري ومالي بالداخل وإعداد وتمويل وتزعم انقلابات بالخارج حيث تهدر أموال الشعب الإماراتي بآلاف المليارات لا لشيء إلا لأن هذا النظام لا يروق له، أو كأن يكون مهددا لأمنه ولنظام حكمه. يقول "صقر":

"نحن كإماراتيين ضد أن تصرف أموالنا في اقتصادات الدول الأوروبية لينعم شعبها بالرخاء في حين يصرف جزءا هاما من تلك الأموال لإبادة وتقتيل الشعب العربي...".

وقد كشف "صقر" عن وجود مخطط إماراتي جديد لإجهاض نظام الحكم اليمني وعودة الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى سدة الحكم. وكيف أنّ

المخطط المذكور يهدف حسب رأيه إلى تكرار سيناريوهات خارجية في اليمن، وأن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد هو الحاكم الفعلي للإمارات، وهو المسؤول المباشر عن تنفيذ المخطط، يساعده مستشاره الأمني القيادي الفلسطيني المطرود من حركة فتح محمد دحلان، إضافة إلى قائد شرطة دبي السابق ضاحي خلفان.

كما يذكر "صقر" أن الخلية التي عهد لها بالإعداد لهذا المخطط عقدت اجتماعا مطولا شهر جوان الماضي في قصر البحر التابع لمحمد بن زايد، واستدعت في ذلك الاجتماع سفير اليمن في الإمارات أحمد علي عبد الله صالح (نجل صالح) لتنسيق جهودهم.

وأضاف "صقر" أنّ وفدا أمنيا إماراتيا رفيع المستوى يرأسه ضاحي خلفان زار اليمن في صائفة 2014، والتقى الرئيس السابق في منزله، وسلّمه خطة تنسيق متعددة الأغراض، منها إحداث فوضى كبيرة داخل المدن والتجمعات القبلية. وأنّ محمد بن زايد شخصيّا على اتصال دائم مع حركة أنصار الله الحوثية وتحديدا مع زعيمها عبد الملك الحوثي، كما أنه اجتمع بقيادات حوثية في دبي، من ضمنها "محمد مفتاح" و"صالح هبرة"، وجدد دعمه المطلق لأهداف الحركة الحوثية في اليمن، وقد جدّد "صالح هبرة" في المقابل سخطه أمام بن زايد وقال:

"إن حزب الإصلاح الإخواني سيستحوذ على الدولة إذا ما تم تركه يمارس العمل السياسي... يجب تدميره".

لمن لا يعرف الحوثية HOUTHISME، هي حركة دينية مسلحة تأسست في مدينة صعدة سنة 1992 (مباشرة بعد توحيد اليمن الذي كان ينقسم إلى يمن

جنوبي ويمن شمالي) على يد "حسين بدر الدين الحوثي" الذي قتل على يد القوات اليمنية سنة 2004.

ترى الحوثية أن صراعها مع النظام اليمني السابق والحالي يعود إلى الإحساس بالتهميش والتمييز وإلى استهداف مذهبهم (المذهب الزيدي الشيعي) من قبل النظام، لكن وفق وثيقة لـ Wikileaks تحمل رقم 09SANAA2279 YEMENI TRIBAL LEADER صادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2009 من السفارة الأمريكية بصنعاء ترى أن السبب الرئيس في ظهور هذه الحركة يتعلق أساسا بالصراع بين النخب السياسية الحاكمة وعلاقتها بتسليح مقصود للحوثيين بغية تحقيق أهداف سياسية وتخفيف الضغوطات عن الرئيس علي عبد الله صالح.

خاضت الحركة الحوثية خمسة حروب ضد النظام اليمني، عرفت بحروب صعدة من 2004 إلى 2009، كما خاضت حربا ضد حزب الإصلاح وحربا ضد القاعدة في اليمن وحربا ضد قرية "دمّاج" السنّية سنة 2010 حيث حاصرتها لسنة كاملة وقطعت عنها المؤونة والأدوية كما قنصت من سكانها الكثير من فوق الجبال بحجة كونهم وهابيين، تكفيريين وسلفيين وذلك انتقاما من مشاركة الجيش السعودي الجيش اليمني في حملته العسكرية ضد الحوثيين. تتهمهم السعودية التي اشتبكت معهم سنة 2009 في صعدة بالتشيّع وبحصولهم على دعم من إيران. كما خاضت الحوثية سنة 2014 حربا ضد مدينة "أرحب" شمالي صنعاء ودخلت سنة 2015 العاصمة صنعاء واحتلت القصر الرئاسي.

ما يحدث في اليمن من تناقضات تصنعها أجهزة الاستخبارات الإماراتية يدفع نحو حرب أهلية، فالإمارات لا تدعم الحوثيين فقط بل تدعم كذلك

غريمهم السابق علي عبد الله صالح الذي دخل نظامه سابقا في نزاع مسلّح معهم. الغريمان المدعومان بصفة موازية من طرف محمد بن زايد لا يلتقيان لا من حيث الأسس ولا من حيث المناهج لكن من حيث الأهداف وهو إزاحة حزب الإصلاح الإخواني الحاكم الفعلي لليمن.

11. محمد بن زايد وتدمير ليبيا

"إزالة لغرض التطوير"

تنص المادة 140 من دستور الاتحاد الإماراتي:

"يكون إعلان قيام الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه. أما الحرب الهجومية فمحرّمة عملاً بأحكام المواثيق الدولية".

لعبت الإمارات دورا كبيرا في الإطاحة بنظام معمر القذافي وإلقاء القنابل على الأبرياء من الشعب الليبي، هذا الشعب الذي خرج لاستقبال الشيخ زايد عندما زار طرابلس سنة 1971 لإجراء عملية جراحية في مستشفى "اندير". وممّا يروى أنّ زايد أعجب بالمعمار الإيطالي للعاصمة طرابلس ونظافة شوارعها فأعرب للقذافي عن أمنيته في أن تصبح يوما أبو ظبي مثل طرابلس...

لقد كانت مشاركة الطيران الحربي الإماراتي مشاركة هجومية مباشرة على المستوى اللوجستي والعسكري حيث وضعت الإمارات طائرات مقاتلة على ذمة الأسطول الفرنسي كما أرسلت فرقة كوماندوس نحو طرابلس. وعن العلاقة بين

الثوار وحلفائهم، ذكر محمود جبريل رئيس الحكومة الليبية السابقة وأحد الذين كوّنوا صحبة علي العيساوي ومصطفى عبد الجليل وإبراهيم حباشي ما سمّي "بالهيئة الشرعية"، ذكر أن:

> "الإمارات العربية المتحدة، قطر، فرنسا وبريطانيا، كانوا كلهم على علم بالمخطط الذي استهدف تحرير طرابلس، بمعيّة قوّات حلف الناتو". (11)

في تقرير للمعهد الملكي للدراسات الأمنية والدفاعية البريطاني (RUSI) Royal United Services Institute وهو أحد العقول المفكّرة والمدبّرة في لندن، أظهر أن قوات من قطر والإمارات ومصر وإيطاليا وبلغاريا شاركت بقوات خاصة للإطاحة بنظام القذّافي. حيث أرسلت بريطانيا ما بين 10 إلى 40 من وحدات S.A.S الملكية، فيما نشرت فرنسا عددا مشابها أو أكثر لكن مصر تبدو الدولة الأكثر من ناحية أعداد جنودها الذين قدّروا بحوالي 100 من رجال الكوماندوس الذين دخلوا ليبيا في شهر مارس 2011، وأرسلت كل من قطر والإمارات عشرين، أما بلغاريا فقد بلغ عدد جنود النخبة الذين أرسلتهم حوالي 12 جنديا.

لقد عمل هذا العدد من قوات النخبة على تضييق الخناق على نظام القذافي حيث منع تدفّق النفط وأربك وصول المواد الغذائية المتأتية من تونس للعاصمة طرابلس. كما كانت مهمة هذه القوات بالأساس استخباراتية لمعرفة مكان تمركز وحجم قوات نظام القذافي على الأرض ومدّ الطائرات الحربية الفرنسية والإماراتية بالمعلومات اللازمة حتى تكون ضرباتها دقيقة. ويقول التقرير إن

التخطيط للزحف نحو طرابلس بدأ في شهر أفريل من سنة 2011 (شهران بعد اندلاع الاضطرابات) حيث تم الاعتماد على قوات عربية وأساسا من الإمارات، ويزعم التقرير أن هذه القوات قامت باختراق العاصمة واتصلت بالمعارضة حيث حضّرتها لساعة الصفر.

وفق تقارير استخباراتية، لم تكن مشاركة النظام الإماراتي عن طريق فريق برّي فقط، بل شارك بـ 12 طائرة في عمليات فرض حظر طيران فوق ليبيا. وفي ذلك يقول وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان:

> "إن القوات الجوية في الإمارات خصصت ست طائرات اف 16 وست طائرات ميراج للمشاركة في هذه الدوريات التي تستهدف حماية المدنيين الليبيين". (12)

في الواقع، لم تكن مهمة الطائرات الحربية الإماراتية سلميّة أو وقائيّة بل هجوميّة. كانت تلقي بحممها على المدن الرئيسة كطرابلس ومن الطبيعي أن يكون المدنيين والمنشآت المدنية من بين المستهدفين. حماية المدنيين الليبيين كانت مجرّد تعلّة لضرب ليبيا وتدميرها وتحويلها إلى كتل إسمنتية حتى تفوز الشركات الإماراتية بعقود البناءات الجديدة في بلد كتبت على حيطانه منذ أواخر سنوات حكم القذافي بالطلاء الأسود عبارة "إزالة لغرض التطوير".

إن من كان يسعى إلى حماية المدنيين لا يمكنه إرسال طائرات لقصف المدن وقتل الأطفال. لا أعتقد أن الإماراتيين لهم قنابل ذكية تلقي بحممها على العسكر، تلقي السلام على المباني وتلقي الورود على المدنيين! من الثابت أن سلاح الجو الإماراتي لم يكن في فسحة في ليبيا بل كان في مهمة قتالية عدوانية

وهمجية. فلقد أثبتت تقارير أن المقاتلات الإماراتية ساهمت في الثامن من رمضان من سنة 2011 أثناء قصف جوي عنيف في استشهاد أكثر من 85 مواطن ليبي بين رجل وامرأة وطفل وهو ما بات يعرف بمجزرة "وادي ماجر". وبعد أن علّل الناتو ذلك بأنه كان نتيجة خطأ في تحديد الأهداف، لم يحقق في القضية حتى بعد انتهاء الحرب التي قادتها قوات الناتو بقرار من الأمم المتحدة بحجة حماية المدنيين.

وإن فهم المجتمع الدولي والعربي خاصة، مشاركة فرنسا وإيطاليا وبريطانيا في الهجوم على نظام القذافي بحكم أنها بالأساس قوى استعمارية وأنّ لها أطماعا نفطية واستثمارية بليبيا إلا أن الكثير لم يفهم مشاركة ا الإمارات في ذلك!

في خفايا الأمور، كانت مشاركة النظام الإماراتي في العدوان على الشعب الليبي، تحت ذريعة الإطاحة بالقذافي، لسببين على الأقل:

أولا، محاولة الإماراتيين إيجاد موضع قدم في ليبيا النفط بعدما أصبحت ليبيا مستباحة، خاصة وأنّ ذلك العدوان تزامن مع أزمة مالية خانقة ضربت إمارة دبي منذ سنة 2009 وأنهكت اقتصاد إمارة أبو ظبي بحكم أنها من سارع إلى إنقاذ "مؤسسة دبي للاستثمار" وبالتالي الحيلولة دون إفلاس وانهيار إمارة دبي.

ثانيا، إيقاف عجلة الاستثمار الليبية التي كانت شرهة رغم السرقات والعقود التي كانت تبرم بالباطن وتحت الطاولة.

هذه السياسة التوسعية للاستثمار الليبي، مثّلت وقتها تهديدا للكثير من الصناديق السيادية وعلى رأسها "جهاز أبو ظبي للاستثمار" الذي تبلغ موارده قرابة 773 مليار دولار والذي يعتبر من أكبر الصناديق في العالم بعد "صندوق

التعاقد الحكومي النرويجي" Government Pension Fund Global (GPFG)
(893 مليار دولار) وفق تصنيف مؤسسة SWF Institute أواخر 2014، هذا
بالإضافة إلى وضع إمارة دبي كمركز استثماري وتجاري إقليمي أصبح مهددا من
العديد من العواصم الأخرى التي تحوّلت إلى منافسة لدبي وعلى رأسها الدوحة
وماليزيا وسنغافورة وإمكانية التحاق طرابلس على المدى المتوسّط.

شاءت الظروف أن أطلع زمن حكم القذّافي على حجم بعض المشاريع
الطموحة (التي لم تكن سرية) من عقارية وسياحية وصناعية في الداخل عبر
"الشركة الليبية للتنمية والاستثمار" وهي ما تعرف بصندوق "دبيبة" نسبة الى
مديرها العام عبد الحميد دبيبة والتي أبرمت عقودا بمآت المليارات من
الدولارات مع شركات إماراتية مثل Hydra وEmaar وTameer و Al
Mansoori وAl Maabar، وكذلك مع شركات أخرى من قطر والكويت
وكوريا والصين واليابان وايطاليا وألمانيا وتركيا وسوريا والهند والفلبين
وباكستان وروسيا وفرنسا...
أوفي الخارج عن طريق "المؤسسة الليبية للاستثمار" وهو صندوق سيادي
استطاع في ظرف وجيز اقتناء حصص هامة في بنوك استثمار ومؤسسات
وشركات دولية رائدة في قطاعات إنتاجية مختلفة في إيطاليا وألمانيا وبريطانيا
وأفريقيا...

رغم ما رافق هذه العمليات الاستثمارية سواء في الداخل أو الخارج من إبرام
صفقات مشبوهة أغلبها تدار خارج المكاتب، في "حوش" المسؤول أو في
"مزرعته" التي يقضي فيها عطلة نهاية الأسبوع وتدفع فيها عمولات ورشاوي

بمآت الملايين من الدولارات في حسابات خارجية، في إلا أنّ ذلك لم يكن ليمنع ظهور لمباني ومشاريع عملاقة تصعد وتعانق السماء في المدن الليبية. لعلّ طوني بلير مهندس فكّ عزلة القذافي وانفتاحه على أوروبا والذي يشغل اليوم خطة مستشار لمحمد بن زايد يعرف الكثير عن بعض من هذه الصفقات كتلك المتعلقة ببنك Goldman Sachs وبنك Société générale حيث تلاحقهما "المؤسسة الليبية للاستثمار" على خلفية مزاعم فساد، بإجبار مسؤولين ليبيين على استثمار الثروة السيادية الليبية في هذين المصرفين وما تكبده الصندوق الليبي من خسائر فادحة.

من الطبيعي أن تكون السياسة الليبية الانفتاحية التي تميزت بالسرعة انطلاقا من سنة 2005 مبعثا للقلق ومثارا للحيرة وسط إرادة القذافي ضرب نفوذ فرنسا في أحد أهم معاقلها وذلك بتحرير الفرنك الإفريقي (عملة دول غرب إفريقيا) من وصاية الخزينة الفرنسية وإنشاء سنغافورة جديدة في شمال أفريقيا يمكنها افتكاك زعامة دبي خاصة وأن نظام السلطة في ليبيا وقتها له الكلمة المطلقة في إدارة الفائض المالي الكبير بالسرعة والكيفية التي يريد رغم ما يعاب عليه من سوء تصرّف في ذلك الفائض ومن الصراع الكبير بين التيار الليبيرالي الذي كان يمثّله سيف الإسلام القذّافي والتيار المتشدّد الذي يمثله أحمد إبراهيم القذافي.

خرجت الإمارات من عدوانها على الشعب الليبي "خالية الوفاض" إذ لم يتعدى دورها تسديد مصاريف العدوان، لكن تعلّقت بها دماء الليبيين إلى الأبد وستبقى وصمة عار يتوارثها حكام النظام.

اليوم، تفتخر بعض القيادات الليبية بالمشاركة الإماراتية في سفك دماء الليبيين. من ذلك ما ذكره وزير الخارجية الليبي الأسبق "محمد عبد العزيز" لصحيفة "البيان" الإماراتية فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية ـ الليبية أنها علاقات أشقاء شعبا وحكومة، وقد أقرّ في حوار لصحيفة البيان الإماراتية بتاريخ 25 مارس 2014 بأنّ الإمارات كانت سبّاقة في دعم "الثورة الليبية" على كافة المستويات. (13)

الكارثة، أن هذا الوزير ينتظر دعما إماراتيا في التدريب في مجال الدفاع أو التدريب في مجال الشرطة والحال أن جيش الإمارات كولمبي وشرطتها آسيوية أو عمانية!

الغريب في الأمر أن الإمارات تشارك اليوم في الإطاحة بالذين ساندتهم بالأمس ضد القذافي، عن طريق سلسلة من الهجمات الجوية على مواقع قوات ما يعرف بـ "فجر ليبيا" دعما لقوات اللواء خليفة حفتر ورغم نفي النظام الإماراتي ذلك إلا أن الصحفيّة الاستقصائية Anne Gearan في مقال لها بصحيفة Washington Post في 25 أوت 2014 أكدت حصول سلسلة من الهجمات الجوية إماراتية ومصرية على العاصمة الليبية طرابلس بدون علم الولايات المتحدة الأمريكية. (14)

نفس الصحيفة نشرت تقريرا من قبل وتحديدا في شهر ديسمبر 2013 عن دور الإمارات في تغذية الصراع الليبي عبر تمويلها لجماعات علمانية ليبية مسلحة شرق ليبيا مع الحدود مع مصر ويقصد بها قوّات خليفة حفتر.

من خلال متابعة نشاط النظام الإماراتي في بؤر توتر خارجية خاصة تلك التي تعيش أزمات وارتدادات لما يعرف بـ "الربيع العربي" تبيّن أنّه يضم خلايا أمنية وإعلامية، فالأمنية مهمتها إسقاط الحكومات ذات التوجه الإسلامي ومواجهة وتعقّب الفصائل والتيارات الإسلامية القتالية، أما الإعلامية فتنحصر مهمتها في انتقاء ونشر أخبار تحريضية ضد بعض التيارات الإسلامية ودعائية لصالح بعض الرموز أو التيارات العلمانية أو القومية.

لا أقف هنا مدافعا عن الأنظمة والتيارات الإسلامية التي لها من الأخطاء ما يجعلها في قفص الاتهام وهؤلاء أنفسهم فيهم من تربّى واشتغل وحتى تجنّس في بلد الشيخ زايد بل كذلك فيهم فصائل تدعم وتتبنّى وتقوم بعمليات إرهابية، لكن حرب النظام الإماراتي ضد التيارات الإسلامية ودعمه للتيارات العلمانية والقومية لم يكن الهدف منه تعزيز العدالة والحرية والمساهمة في بناء الديمقراطية وإنما الخوف الكبير من أفراد شعبه الذين تأثروا بموجات "الربيع العربي" فانقلبوا ضد حكامه مطالبين بالإصلاح. إنه يجب ترويع الناس وخلق الفتن والخراب في مناطق "الربيع العربي" حتى لا تتحول تلك المناطق إلى دول ناجحة وأيقونات من شأنها أن تدفع الشعوب المقهورة إلى الثورة على حكامها.

هل استخار ربّه؟

تلك كانت احدى صرخات السياسي والأكاديمي الكويتي عبد الله النفيسي في ردّه على وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد الذي ذكر في تغريدة أنه استخار ربّه وقرّر ألاّ يردّ على اتهام النفيسي له بلقائه وزير خارجية إسرائيل

وعرضه تمويل الحملة العسكرية على حماس... لم يطل ردّ النفيسي فقال:

"...هل استخار ربّه قبل أن يدعم جنرالا ليبيا لينفّذ انقلابا آخر في ليبيا؟ هل استخار ربّه قبل أن يموّل الانقلاب الليبي ويشتري أسلحة تسفك الأرواح هناك...؟

اليوم، كان على محمد وعبد الله بن زايد أن يوجّها سلاح طيرانهم الحربي إلى الجيش الإيراني الذي اغتصب الجزر الإماراتية "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و"أبو موسى" عوض أن يدعما "خليفة حفتر" الرجل الذي شارك في حرب التشاد العبثية زمن القذافي والذي وقع أسره ومن ثمة هجرته إلى أمريكا في ظروف غامضة.

يسعى محمد بن زايد بكل قوة إلى إيصال "حفتر" للسلطة عبر تحالفات أجنبية مع دول صديقة كالطلب الذي تلقّاه الرئيس الفرنسي François HOLLANDE من طرف محمد بن زايد بالتدخل عسكريا في ليبيا والسيطرة على مقاليد الحكم والقضاء على الفصائل الإسلامية المنضوية تحت "فجر ليبيا" وعلى رأسها عبد الحكيم بلحاج مقابل عشرات المليارات من الدولارات لإنعاش الاقتصاد الفرنسي. إلا أن عملية عسكرية كهذه إن حصلت ستكون تداعياتها خطيرة على الليبيين وستمتد إلى دول الجوار.

فوصول خليفة حفتر إلى السلطة رغم صعوبته لن يكون عامل استقرار في ليبيا لتركيبتها السكانية الولائية القبلية (ورفلة، مقارحة، ترهونة، عبيدات، براعصة،...) والعرقية (طوارق، عرب، أمازيغ، تبو...) ولوجود أكثر من 25 مليون قطعة سلاح في يد ميليشيات يحكمها الولاء القبلي ورابطة الدم أكثر من

الولاء للدولة وتتوزّع بين سياسية ودينية وإجرامية (مافيا التهريب) وثأرية، ومنها ما هو مدعوم من أطراف أجنبية فاعلة إقليميا.

وإن نجح محمد بن زايد في تحقيق أهدافه في أماكن أخرى، إلا أنه لن يستطيع تحقيق الشيء نفسه في ليبيا لتداخل العامل القبلي بالأمني بالسياسي بالديني...

لا يقف دعم محمد بن زايد على أحد الأجنحة الليبية ولا تنحصر عمليات أجهزته في ليبيا فقط بل كذلك في مالي حيث لعبت الإمارات دورا كبيرا إلى جانب فرنسا إبّان احتلال الجماعات الإسلامية المقاتلة شمال مالي والذين فرّوا بعد تدخّل الجيش الفرنسي إلى جبال شمال النيجر ثم جبال تيبستي شمال تشاد قبل أن يتسلل بعضهم إلى جنوب ليبيا والبعض الآخر إلى دارفور وغرب السودان.

أثناء زيارته للإمارات في جانفي 2013، اعترف الرئيس الفرنسي François Hollande في مؤتمر صحفي بدبي بالدعم المادي الإماراتي في العملية العسكرية التي شنّتها فرنسا ضد الجماعات الإسلامية في مالي. وقد أكّدت بعض المصادر حصول فرنسا على نحو 400 مليون دولار من ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد كدفعة أوليّة لتمويل هذه الحملة.

لم يكتفي محمد بن زايد بالتدخل في الحرب الأهلية بليبيا أو في معاضدة فرنسا في مالي بل تعدّاه ليشمل تدخّله جمهورية "أفريقيا الوسطى" حيث أكّدت بعض التقارير تمويله لحرب الإبادة التي تشنها ميليشيات "مكافحة بالاكا" Anti-Balaka المسيحية ضد المسلمين الذين إمّا قتلوا أو فرّوا إلى التشاد والكاميرون.

لقد كان من بين الأسباب الرئيسة التي دعت محمد بن زايد إلى وضع "دول الساحل والصحراء" على سلّم اهتماماته، إصابته بفوبيا التيارات الإسلامية والحيلولة دون وصولها إلى الحكم حتى لا تكوّن ظهيرا نظاميّا وعقائديّا، خاصّة في ظلّ وصول أوّل رئيس مسلم إلى الحكم في أفريقيا الوسطى حيث أبدى بن زايد للفرنسيين انزعاجه من انتماء الرئيس Michel Djotodia عن حزب "اتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة" إلى مرجعية أقرب للإسلاميين العرب في شمال أفريقيا.

لم يهنأ بال محمد بن زايد إلا عند استقالة Michel Djotodia من رئاسة البلاد لانتشار الفوضى والتقتيل وليقيم في منفاه بدولة البينين.

الهلال الأحمر الإماراتي، جواسيس وراء قناع الإنسانية

تتهم منظمة الهلال الأحمر الإماراتي بالجوسسة وإدارة بعض العمليات الأمنية بالخارج خاصة بالمناطق التي تعرف حروبا أو أزمات إنسانية. هي احدى المنظمات المخترقة من المخابرات الإماراتية وهي عين المخابرات وأداتها في الخارج. تحت غطاء المساعدات الإنسانية للاجئين من الحروب أو للفقراء والمنكوبين جرّاء الكوارث الطبيعية، تنفّذ الإمارات أشنع وأنذل عملياتها الاستخباراتية. ففي ليبيا رصد ناشطون سنة 2014 نزول طائرات عسكرية C130 في قاعدة "تمنهنت" الجوية بمدينة "سبها" الواقعة في أقصى الجنوب الليبي. ورغم أن وكالة الأنباء الإماراتية قالت إنها طائرات تحمل مساعدات طبية عن طريق الهلال الأحمر الإماراتي إلا أنها لم تبث أي صورة ــ كما جرت

العادة ـ تتعلق بهذه المساعدات أو الذين تسلّموها. ثبت فيما بعد أن هذه الطائرات لم تكن تحمل أدوية أو أغطية بل أسلحة وأموال للميليشيات في ليبيا بقصد القيام بعمليات عسكرية وتشجيع بعض المناطق على الانفصال.

كما أثبت بعض المتابعين للشأن الفلسطيني في غزة أن عناصر من الهلال الأحمر الإماراتي الذين زاروا القطاع بحجة تقديم مساعدات إبّان العدوان الإسرائيلي سنة 2014 هم في الأصل ضباط مخابرات إماراتيين يتبعون جهاز استخبارات أبو ظبي جاؤوا للتجسّس على مواقع أمنية وعسكرية ولوجستية لكتائب القسّام.

تتجسّس الإمارات تقريبا على جلّ البلدان العربية سواء عبر ضبّاط إماراتيين يرسلون في إطار هيآت مدنية ذات طابع إنساني كمنظمة الهلال الأحمر أو عبر تجنيد داخلي لمواطني تلك الدول أو عبر تقنيات الاتصال.

لعل من أشهر قضايا التجسّس تلك التي أعلن عنها تلفزيون سلطنة عمان سنة 2011 والتي أثبت فيها تورّط جهاز أمن الدولة الإماراتي في استهدافه لنظام الحكم في سلطنة عمان وأساسا آلية العمل الحكومي والعسكري.

كما ثبت أن هذه الخلية تتبع مباشرة ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد شخصيا وأنه هو الذي أمر ليس فقط بالتجسّس على نظام الحكم في السّلطنة وإنّما على السّلطان قابوس شخصيا عبر رصد تحركاته ولقاءاته اليومية وجمع معلومات عن الجهاز العسكري والسياسي، الهدف منه قلب نظام الحكم عبر اغتيال السلطان قابوس.

وقع إغلاق الملف وعدم تقديم الجواسيس إلى المحاكمة بعد وساطة من أمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد الجابر الصباح" الذي تحوّل إلى السلطنة التي

قبلت وساطته وأغلق الملف بعد أن جثا محمد بن زايد على ركبتيه طالبا الاعتذار والصفح من السلطان قابوس في قصره بمسقط.

12. صراع الأجنحة

المواجهة بين محمد بن زايد ومحمد بن راشد

إن الصراع بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي على مناطق النفوذ ورسم السياسة الاقتصادية والأمنية والخارجية للاتحاد ليس بالجديد، رغم ازدياد حدّته وتنوّع أسلحته التي ذكّاها سباق شرس نحو عقد تحالفات جانبية لنصرة إمارة على أخرى.

لم يكن هذا الصراع إلا تذكيرا دوريا لصراعات قديمة بين الإمارتين، حيث تسعى كل إمارة إلى الاستحواذ على باقي الإمارات وتبوّأ الريادة في الزعامة وفي صناعة القرار السياسي.

بالأمس، (أواخر السبعينات من القرن الماضي) أصدر الشيخ راشد آل مكتوم أمير دبي وأحد مؤسسي الاتحاد بيانا عبر تلفزيون دبي وهو ما بات يعرف "بالمذكرة" معدّدا فيه مخالفات أبو ظبي ومحاولتها الانفراد بالقرار السياسي، مذكّرا في ذات البيان بأن الدستور الإماراتي المؤقت لا ينص على إمارة أبو ظبي كعاصمة للاتحاد وإنما على بناء عاصمة مستقلة تكون مقرا محايدا للاتحاد كما رفض الاجتماع إلى مجلس الحكّام واعترض على تعيين الشيخ سلطان بن زايد قائدا للجيش...

لم تكن الصراعات وسياسة الضرب تحت الحزام لتهدأ حتى تقوم من جديد.
لقد كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2009 تداعياتها الخطيرة ماليا وكذلك سياسيا وسياديا داخل الإمارات. شهر نوفمبر 2009 فاجأت إمارة دبي العالم وخاصة دائنيها بعدم قدرتها مستقبلا على سداد ديون قدّرت بنحو 26 مليار دولار مستحقة على شركة دبي العالمية الراجعة بالملكية للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي حيث أعلنت حكومته أنها في الطريق إلى إعلان إفلاس الشركة الحكومية إذا لم يقبل الدائنون عرضا بإعادة هيكلة الدين.
لقد مثّل ذلك ضربة قاسمة لنفوذ إمارة دبي داخل الاتحاد وستكون تداعيات ذلك خطيرة فيما بعد.

لم تبادر إمارة أبو ظبي الأغنى بالاتحاد التي تنتج نحو 3 ملايين برميل نفط يوميا (قرابة 95 بالمائة من المخزون النفطي للإمارات) والتي تمتلك ثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم (جهاز أبو ظبي للاستثمار) من حيث قيمة مدخراته البالغة نحو 773 مليار دولار، للتحرك لإنقاذ إفلاس إمارة دبي إلا عند اشتداد الأزمة وانهيار الإمارة نفسيا وبداية انهيارها اقتصاديا.

إن الدافع الرئيس من تدخل إمارة أبو ظبي لإنقاذ إمارة دبي لم يكن فقط للحيلولة دون تجاوز عدوى الانهيار ونتائجه الوخيمة على المنطقة بل كان لإضعاف حاكم دبي محمد بن راشد وتركيعه وذلك بالحصول على صلاحيات أوسع وأكبر للحكومة المركزية في أبو ظبي للانفراد بالقرار السياسي في الدولة الاتحادية وخاصة في تدبير الشأن الأمني والاقتصادي والسياسي داخليا وخارجيا وهذا ما حصل فعلا.

قدّمت أبو ظبي 10 مليار دولار كمعونة لحكومة دبي لإعادة جدولة ديونها ولتهدئة أسواق البورصة والشركات الأجنبية الدائنة بعد أن أضرّ إعلان دبي عدم قدرتها على سداد ديونها بسمعة الإمارة على مستوى الأمان.

لقد أزاحت إمارة أبو ظبي في الوقت المناسب منافسا شرسا أظهر ازدهارا اقتصاديا في إمارته قبل سنة 2009 بأموال ضخمة كانت تضخّ له من إمارة أبو ظبي ومن بنوك أجنبية بضمانات الاتحاد. لم يكن مهندس هذه العملية سوى محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي وراسم السياسة الخارجية للاتحاد الإماراتي حيث سيضع حاكم دبي تحت نفوذه، هذا الأخير الذي سيبقى بحاجة إلى الأموال الضخمة التي تحوزها إمارة أبو ظبي لكي يستمر حكمه ويحافظ على عدم انهيار اقتصاده، حيث أقرضت إمارة أبو ظبي في مارس 2014 حكومة دبي المحلية 20 مليار دولار لمواجهة التزاماتها تجاه دائنيها في وقت أصبحت فيه الإمارة ملزمة بسداد ما يقارب 60 مليار دولار من ديونها حتى سنة 2017.

يعلم محمد بن راشد آل مكتوم أن إمارة أبو ظبي ليست ملزمة دستوريا بضخ الأموال والمساعدات إلى إمارته وأن هذه الأموال لن تكون بدون مقابل. رغم ذلك، لا يخفي بن راشد في مجالسه الخاصة تذمّره من سياسة ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الخارجية في توريطه للإمارات ماليا وعسكريا في بؤر توتر إقليمية عربية وأفريقية (سوريا، مالي وأفريقيا الوسطى) وفي الحرب الأهلية (ليبيا) والأزمات السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية (تونس، مصر، فلسطين، اليمن...)

أخيرا، لم يعد محمد بن راشد يحتمل تصرفات محمد بن زايد الخارجية وأصبح يجاهر بتذمّره: ففي اجتماع ضمّ شيوخ دولة الإمارات وجّه بن راشد انتقادات لاذعة لمحمد بن زايد الذي كان حاضرا قائلا له:

"أخشى أن نندم على مواقفنا وسياستنا الخارجية تجاه الأزمات في مصر وتونس وفي كل بلد عربي نتحرك فيه... ننشط في مصر وننضخ المليارات دون نتيجة تذكر... سياستنا خرقاء بلهاء في مصر وفي تونس وفي ليبيا... أخشى أن نندم يوم لا ينفع الندم... أخشى أن نقع في شرّ أعمالنا...".

انتقادات محمد بن راشد لم تطل محمد بن زايد في سياسته الخارجية تجاه بعض الدول بل كذلك فيما تفعله أجهزته الأمنية والمخابراتية في الداخل وتأثيرها على اقتصاد إمارة دبي حيث قال له بلهجة شديدة:

"أجهزتكم الأمنية في أبو ظبي كانت خلال فترات ماضية تعرقل الاستثمار والاقتصاد في إمارتي بسبب تشددها في منح الإقامات والتأشيرات لكبار المستثمرين العرب والقطريين تحديدا بحجة خلفيتهم السياسية وهو ما أضرّ اقتصادنا إلى درجة كبيرة غير محتملة..."

يقود محمد بن زايد التحرك ضد قوى الإسلام السياسي وموجات الحبس والطرد الاعتباطية التي طالت الكثير من الفاعلين في المشهد الاجتماعي بشكل عام في الإمارات ممّا حدا ببعض الشخصيات الإماراتية التي نتحفّظ عن ذكر اسمها لاعتبارات أمنية إلى القول:

"إن الذين تمّ ترحيلهم من الإمارات وحدهم خلال الشهور الماضية قادرون على تغيير صورة البلاد في الخارج ومحو كل ما أنجزناه من سمعة طيبة خلال السنوات الماضية".

سيكون للسياسة الخرقاء التي يسلكها محمد بن زايد الآثار الوخيمة على الإمارات بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص لاعتمادها على الاقتصاد السياحي والخدماتي خاصة بعد تهديد تنظيم "داعش" للإمارات وتحديدا دبي إثر مشاركة طائرات إماراتية في قصف مواقعه بالعراق وسوريا والتسويق الإعلامي الكبير الذي صاحب مشاركة الطيّار الإماراتي Mariam Al Mansouri في ذات القصف.

خبر محمد بن راشد أنه عليه مراجعة أدوار بعض الكومبارس ,Comparsa Figurant في إمارته وعلى رأسها قائد شرطة دبي السابق "ضاحي خلفان" الذي يعتبر أحد أبرز الشخصيات ظهورا في الإعلام المرئي وعلى صفحات التواصل الاجتماعي. فضاحي خلفان هو أحد رجالات محمد بن زايد على التويتر وولاءه لهذا الأخير أكثر من ولاءه لحاكم دبي.

استطاع محمد بن راشد آل مكتوم أن يضعف دور خلفان في إشعال الفتيل والإضرار بصورة إمارة دبي، بسبب تصريحاته الإعلامية الخطيرة وسبّه العلني والمتواصل للإخوان في جميع وسائل الاتصال وعلى رأسها التويتر، بل وصل حدّ قوله في حوار على تلفزيون دبي:

"الإخوان المسلمين أكثر خطرا من إسرائيل على العرب".

لم يلبث محمد بن راشد أن أقال بمرسوم أميري قائد شرطته من منصبه، وعيّن خلفه "خميس مطر المزينة" كقائد جديد لشرطة دبي. ولحفظ ماء وجه خلفان نصّبه نائب لرئيس الشرطة والأمن العام حيث يقال إنه لا صلاحيات فعلية لضاحي في هذا الجهاز وأن تسميته مجرد ترقية شرفية.

تذهب بعض مصادرنا إلى أن إقالة خلفان لا تتعلق فقط بعلاقته الوطيدة بمحمد بن زايد وتورّطه سواء في أزمات خارجية قائمة أو في افتعال أخرى بل تقف وراءها أسباب كثيرة داخلية وخارجية وتتوزع بين سياسية وأخلاقية وأمنية.

لقد أراد محمد بن راشد أن يقلّم أظافر ضاحي خلفان التي بدأت في نهش السّلم الذي تعيشه إمارة دبي وأنّ غباء هذا الأخير قد ورّط هذه الإمارة مع الإخوان والتنظيمات الأصولية وعلى رأسها "القاعدة" في السابق و"داعش" حاليا وأنّ الخوف من ضربة قاسمة لاقتصاد الإمارة القائم أساسا على الخدمات والدعارة والسياحة والاستثمار الأجنبي أصبح مشروعا، وتهديدا ينتظر التنفيذ في كل لحظة، خاصة وأنّ إمارة دبي كانت في منأى عن كل تهديدات القاعدة والتنظيمات المشابهة في السابق.

أمام مغامرات وطيش محمد بن زايد في رسمه لسياسة أبو ظبي الخارجية التي ستكون كارثية على الإمارات وأمام الطعنة التي تلقاها محمد بن راشد من قائد شرطته السابق في تعاونه مع مخابرات أبو ظبي لافتعال معارك خارجية مع تنظيم الإخوان وتنظيمات أصولية وهو الذي كان أقرب معاونيه في ضبط الأمن والسلم الاجتماعي في إمارة دبي، استشعر محمد بن راشد آل مكتوم الخطر المحدق

فليس أمامه إلا أن يدافع عن إمارته أمام تهديد تنظيم داعش الإرهابي.

نشر "بن راشد" مقالا مدفوع الأجر بأكثر من عملة أجنبية اتخذ له عنوان "داعش التي وحّدت العالم". هذا المقال الثوري وقع كتابته شهر أكتوبر 2014 من طرف مكتبه الإعلامي وإرساله إلى وكالات مختصة في العلاقات العامة أمريكية وفرنسية أين وقع ترجمته إلى أكثر من 19 لغة ونشره في 63 صحيفة عالمية في 50 بلدا خلال أسبوعين فقط من ظهوره الأول!

على مستوى الواقع يقف محمد بن راشد ضعيفا أمام سياسة محمد بن زايد الخارجية المتهورة وأنّه لا يمكنه بأي حال أن يثنيه أو أن يحدّ من رغبته الجامحة نحو الزج بالإمارات في أتون حرب إقليمية قادمة لا محالة بعد أن زجّ بها في قضايا داخلية لبلدان عربية عسكريا وأرهقها ماليا وأخلاقيا وورّطها جنائيا...



13. العبيد

سيحكمون الإمارات في السنوات القليلة القادمة

الأرقام مفزعة جدا. وفقا لمركز الإحصاء الإماراتي، يصل عدد سكان الإمارات إلى 8 ملايين نسمة، تبلغ نسبة الأجانب منها حوالي 84٪ ويتجاوز عدد العمال الأجانب نصف سكانها. فمثلا يبلغ عدد سكان إمارة دبي قرابة 2,262 مليون ساكن يتوزّعون إلى 2.048 مليون أجنبي مقيم (أكثر من 90٪) و214 ألف مواطن إماراتي.

لقد لعبت العديد من القوانين الجالبة للعمالة خاصة الآسيوية دورا كبيرا في تهجين المشهد السكاني، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي للبلاد. فمعظم العمالة الوافدة تحمل معها مخزونها الثقافي والاجتماعي والسلوكي العام وهذا ما كان له الأثر البالغ في مسخ صورة المجتمع الإماراتي وفي تشويه هويته الثقافية.

على المستوى المالي مثلا، تبلغ تحويلات العمالة الوافدة إلى أكثر من 5 مليار دولار سنويا تذهب خارج البلاد أي لا يعاد ضخها في الاقتصاد الإماراتي بل تذهب لإنعاش اقتصاديات أخرى وهو ما يعبّر عنه بالمال المهاجر.

تمثّل العمالة الوافدة خطرا كبيرا على الهوية الوطنية إضافة إلى تأثيراتها المباشرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فالمواطن الإماراتي يشعر باختناق كبير داخل بلده وبغربة داخلية وهو المحاط بأكثر من 90 بالمائة من السكان يمثلون جنسيات مختلفة، تختلف معه في الهوية والطموح والطبائع وتقريبا في كل شيء.

قد يفهم هذا التوافد من خلال حركة التطور السريعة التي عرفتها الإمارات وذلك من خلال تزايد النمو العمراني والتجاري والذي لم يصحبه نمو للسكان المحليين الذين يتجهون نحو النقصان بالإضافة إلى ميل الكثير من الشباب الإماراتي للزواج من أجنبيات وعزوف نسبة هامة نتيجة لغلاء المعيشة وكلفة الزواج وهذا من شأنه المساهمة سلبا في الوضع السكاني.

يحتل الأجانب وظائف كبيرة في الدولة وفي الشركات الخاصة مما قلّص من فرص انتداب المواطن الإماراتي الذي يرفض العمل في مهن بسيطة أو متوسطة الدخل.

معظم الوكالات التجارية الغذائية بأيدي التجار الهنود وكذلك قطاع الذهب والألماس. فوفق دائرة الأملاك والأراضي بدبي ازداد أعداد المستثمرين الهنود في السوق العقاري سنة 2013 واحتلوا المرتبة الأولى، مستثمرين ما قيمته 3 مليار دولا ر من بين الجنسيات الأجنبية، يليهم الإنجليز ثم الباكستانيين.

تمثل العمالة الأجنبية قوة ضاربة غيّرت الكثير من المشهد السكاني للبلاد وتتجه نحو إذابة ما تبقى من الإماراتيين. في الدول الأوروبية كثيرا ما يقع انتقاد المهاجرين بضعف اندماجهم لكن في الإمارات فإن السكان المحليين هم

المطالبون بالاندماج مع الشريحة الكبرى من المقيمين والتي تدين بالولاء لأوطانها وأديانها وعاداتها.

منذ سنوات، دقّ ناقوس الخطر بالإمارات وعوض أن تتخذ الدولة إجراءات للحد من خطورة هذا الوضع فإنها تغاضت عنه لأنّ القائمين على تلك القوانين يسترزقون من هذه الأوضاع، فالهجرة إلى الإمارات لم تعد هجرة طوعية أو إرادية أو مشابهة لمفهوم الهجرة التقليدية، بل إنها تحولت إلى صناعة وسوق كبير. لقد تحول انتداب الأجانب للعمل بالإمارات إلى عملية تجارية شأنها شأن أي بضاعة يقع توريدها إلى البلاد. تحتكر بعض الشركات المملوكة لكبرى العائلات النافذة معظم عملية الاستيراد العمّالي. فهذه الشركات لا تستورد العمالة فقط بل إنها تتحكم فيها وتستثمرها أمنيا واجتماعيا وحتى مطلبيا بحكم أنها قوة ضاربة كما يمكن تحويلها (الجنسيات الآسيوية) إلى بضاعة يقع التحكم في صلاحيتها عبر أزرار.

رغم أن وضع العمّال الآسيويّين مأساوي من حيث الاضطهاد وانتهاك حقوقهم المادية والاجتماعية إلا أن هؤلاء الذين يصنّفونهم كـ "عبيد" يمثّلون سيلا جارفا سيعصف بالإمارات مستقبلا من خلال ثورة عمّالية إلى ثورة عمالية قد تدفع إلى تغيير نظام وشكل الدولة لتصبح الإمارات محافظة هندية أو إيرانية أو باكستانية تتمتع بالحكم الذاتي وما على النظام الإماراتي إلا النظر إلى ما آلت إليه منطقة "جبل طارق" Gibraltar التي كانت جزءا من إسبانيا، والتي رغم مطالبة هذه الأخيرة بتلك المنطقة إلا أن سكّانها ذووا الأصول الايبيرية رفضوا الرجوع إلى التاج الإسباني بحكم عامل الوقت الذي حوّلهم إلى إنجليز.

يطالب الأجانب اليوم بالجنسية الإماراتية وخاصة الهنود والباكستانيين. مازال الإماراتيون يذكرون كيف أنّ بعض كبار التجار الهنود مثل Thakurdas Choithram Pagarani الذي يعتبر أحد أكبر الأغنياء ومن مؤسسي أول "سوبر ماركت" بالإمارات (1974) عندما رفع دعوى قضائية لدى الأمم المتحدة يطالب فيها بالجنسية الإماراتية أسوّة بمواطنيها.

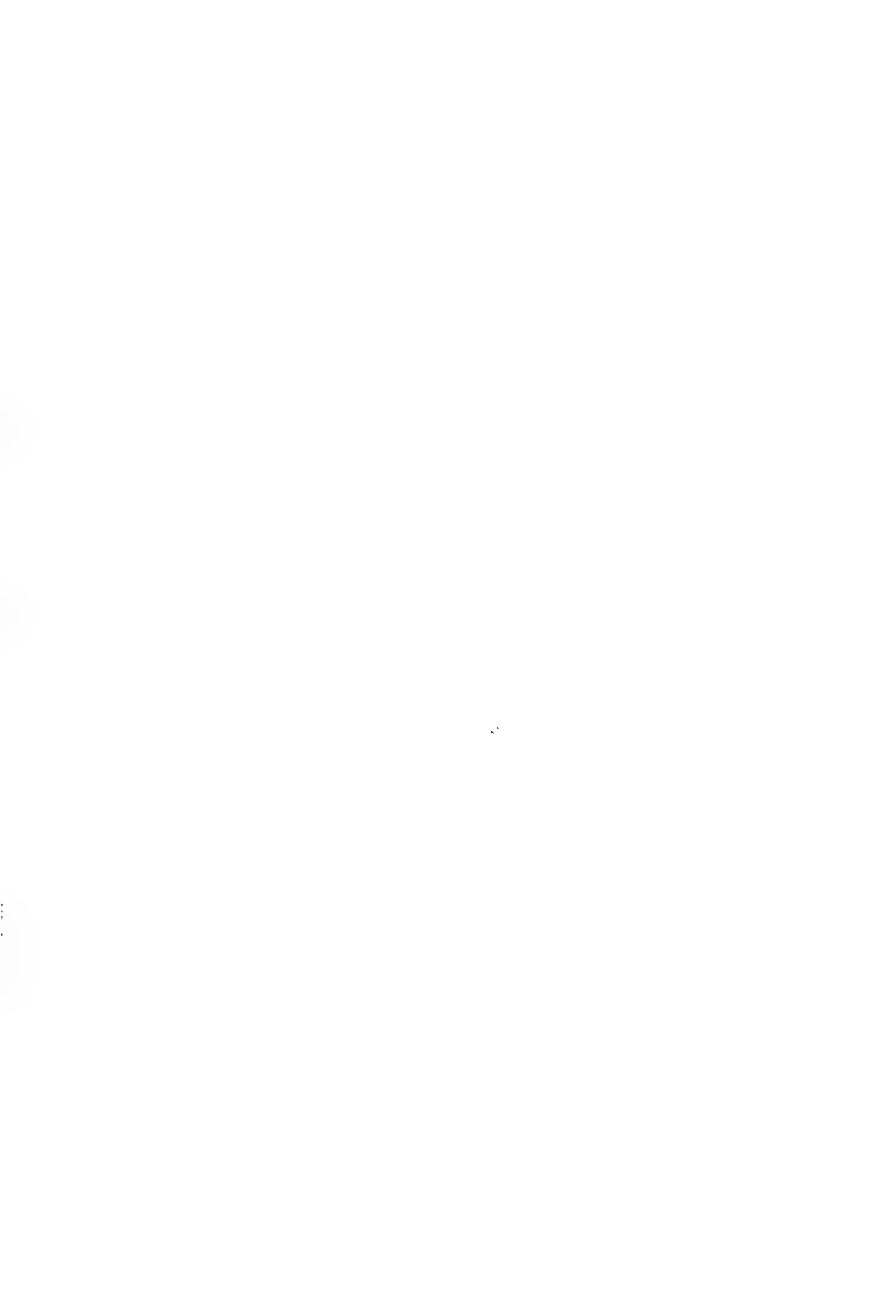
يمثل التجار الهنود قوة اقتصادية ضاربة وهذا من شأنه أن يساهم في زعزعة الأمن القومي الإماراتي لما حققوه من أرباح مالية كبرى وما اكتسبوه من نفوذ عبر تكوينهم لعلاقات نافذة مع كبار مسؤولي الدولة. لقد مثّل ذكاء رجل الأعمال الهندي Raghuvinder Kataria المتخصص في التقنية والذي يبلغ صافي ثروته قرابة 2.5 مليار دولار في أن يصبح أحد أهم الأغنياء بالإمارة ذلك أنه في أوج الأزمة المالية العالمية، وفي زمن انهارت فيه أسعار العقار في دبي اشترى مستثمر مغمور بكل هدوء بنايتين في منطقة "مربع إعمار" بما في ذلك المبنى رقم 5 الذي يضم مقر بنك HSBC بدبي وكذلك المبنى رقم 3 بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 204 مليون دولار. وقد تضاعف المبلغ المدفوع لـ 40 مرة على مدى السنوات القليلة الماضية.

عشرة أكبر أغنياء بالإمارات هم هنود يتربعون على ثروات تناهز أو تفوق 21 مليار دولار يستحوذون على أسواق الجملة والتفصيل. لا يمكن لتاجر إماراتي منافستهم إلا بمشاركتهم. يقول "صقر" أحد الإماراتيين الذي على علاقة وطيدة بدوائر القرار السياسي بالإمارات:

"هؤلاء فطريات كوّنوا ثروات من أشياء لا قيمة حقيقية لها،

استغلوا المجتمع الإماراتي، هذا الذي استوطنته ثقافة الاستهلاك والكسل بعد أن تم اختزال ثقافته وهويته في الزي الشعبي والرقصات التقليدية والصيد بالصقور والركض وراء الإبل أو الخيول... احتلال اقتصادي أجنبي وتبعية قد تتطور لما هو أكثر سوءا. العربي الواعي يحزن لرؤية حال الإمارات والخليج!".

يتحمل النظام الإماراتي سياسة ما وصلت إليه البلاد اليوم من حالة احتقان شديدة لدى السكان المواطنين الذين أصبحوا محاصرين في قوتهم ووظائفهم وحتى في وجودهم من طرف العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية. إنه بنظرة سريعة إلى التركيبة العمالية بالإمارات، نلاحظ أن هذه العمالة تسيطر تقريبا على كل الوظائف الحياتية التي بدونها لا يمكن للمواطن الإماراتي أن يعيش. فقرار الهجرة العمالية نحو الإمارات هو قرار سيادي لم يأخذ في الاعتبار التداعيات الاجتماعية، السياسية والأمنية على الدولة والمنطقة. إن مثل هذه السياسة ستمثل عامل توتر في المنطقة لتوجه العمالة الآسيوية نحو التطوير من مستوى عيشها وطموحها واتجاه الكثير من الذين كوّنوا بعضا من رأس المال أو دخلوا في شراكة بينية (آسيوية ــ آسيوية) إلى القيام بعمليات استثمارية في الصناعة والسياحة والعقار وهي استثمارات استراتيجية تعكس استحواذ هؤلاء الوافدين على قسط هام من السوق المالي. هذا التحوّل من أجير إلى مؤجّر وفاعل في الدورة الاقتصادية يعزّز من حجم نفوذها الاقتصادي الذي بدوره سيتبعه دعم سياسي من دولها.



14. إلى أين تتجه الإمارات ؟

يقول التاريخ أن "أبو ظبي" قامت بفضل رجل شهم من قبيلة "بني ياس" عندما قام بقنص ظبي ولمّا اقترب منه اكتشف ماء عذبا فعمّ الفرح وأطلق على المكان اسم "أبو ظبي"... ثم ليكتشف فيها بعد عشرات السنين النفط.
ويقول الحاضر، أن رجلا من أبو ظبي من قبيلة آل نهيان يدعى محمد بن زايد، عوض أن يقوم بقنص الفقر وأمراض الأمة ليحوّلها إلى رخاء وعافية فإنه يقوم بقنص الأبرياء في أماكن عدة من العالم.

يصوّب حكام "أبو ظبي" وعلى رأسهم محمد بن زايد رصاصه بطريقة عشوائية في كل مكان. ولا شك أن الرصاص الطائش سيرتدّ في أوقات قريبة وسيدخل الإمارات في موجات حروب جديدة داخلية وستتسع لتصبح إقليمية وربما دولية. فالعداء الذي حصده محمد بن زايد في مجتمعات وتنظيمات تمتد رقعته يوما بعد يوم لتشمل دولا كثيرة ومتباعدة. في أفغانستان وباكستان وليبيا والعراق وسوريا وفلسطين ومالي وأفريقيا الوسطى ومصر...

إنّ مكافحة الإرهاب ومقاومة الإسلام السياسي وتمويل الانقلابات الدموية والانتخابات السياسية بالخارج ليس إلا غطاء لرغبة الإمارات الجامحة في تصدّر المشهد الإقليمي بالشرق الأوسط والأدنى وإرادتها الكبيرة في تزعّم العالم العربي.

لقد أدّت سياسة أبو ظبي الصبيانية إلى افتعال الأزمات مع عمقها المحلي وامتدادها الخليجي واستعداء جمهور كبير من باقي الدول العربية. فالإماراتيين مثلما ذهب إلى ذلك الأمريكي Stephen Cook في تقرير نشرته مجلة Times الأمريكية لم يكونوا قبل 2011 محركو الأزمات الإقليمية كما لم يكونوا جزءا أساسيا من حلولها، ولم يتجاوز دورهم كونهم جزءا من نشاطات لوجستيكية للعمليات العسكرية في أفغانستان والعراق. ولطالما رضي الإماراتيون بالاكتفاء بدور الشريك الأصغر للقوى الإقليمية مثل القاهرة والرياض والدوحة وعمّان الذين كان صنّاع القرار الأمريكي يزورونها لأجل الحصول على التأييد العربي الرسمي وحتى الشعبي في مسائل تتعلق بالحرب والسلام. إلا أنه منذ الإطاحة بمبارك سنة 2011 انقلبت الآية لتتحول مصر إلى كيان يتلقى الدروس والمواعظ وأحيانا الأوامر من أبو ظبي.

إنّ تدخل النظام الإماراتي المباشر في ملفات وقضايا دول أجنبية لا تربطه بما يحدث لشعوبها غير تحقيق مصلحة ذاتية القصد منها حماية أركان نظامه والتغطية على جرائمه الداخلية في ملفات حقوق الإنسان بمفهومها الشامل، وسعيه المحموم والمحفوف بالمخاطر إلى تصدّر المشهد العربي على صدور القتلى، يعتبر فعلا إجراميا، مشاركا في قمع وتغليب شق على آخر وتلاعب بمستقبل

شعوب تختلف قناعاتها ورؤى حكام أبو ظبي في كيفية التعامل مع حقوقها الأساسية كالحق في تقرير مصيرها وتدبير شؤونها دون وصاية أو تحجير.

لقد كان تدخّلا فاشلا بالرغم من الحشد الإعلامي الكبير وما رافقه من إهدار لآلاف المليارات المنهوبة من المال العام الإماراتي في اشتراء الخونة من سياسيين وإعلاميين وقطّاع طرق وفي تدبير المكائد وزرع الفتن وإلهاء الناس فيما لا ينفع وتحريضهم على الاحتراب والتقاتل فيما بينهم ورفع السلاح في وجوه أنظمتهم.

ثروات كان يمكن الاستفادة منها للقضاء نهائيا على الفقر والجوع والمرض والأميّة وتحسين جودة الحياة وخلق صناعة تكنولوجية في بلدان عربية وإسلامية عدّة.

لقد أظهر التدخل الإماراتي السافر في شؤون دول أخرى درجات التخبط العشوائي في سياسة الإمارات الخارجية التي تحولت إلى مأساة ساخرة. الشيء الذي دفع بالداعية طارق السويدان أن يطرح السؤال التالي (قاصدا بذلك الإمارات) كمسابقة عبر حسابه في تويتر:

> "هناك حكومة في الخليج أخذت على عاتقها التدخل في كل الدول، من أجل الحرب ضد الإسلاميين، ينفقون أموالهم لتكون عليهم حسرة ثم يغلبون! من هي؟"

لقد كشف محمد بن زايد ومن وراءه النظام الإماراتي عن نزعة مستبدّة نحو الفوضى والخراب وسلك سياسة الصدام ثم العنف مع بعض التيارات السياسية

وكذلك الحكومات والأنظمة السياسية دونما قراءة مستقبلية لتطورات قد تحدث أو أحداث قد تبرز من شأنها أن تغير مجرى المستقبل وتفشل الخطط التي لم تبنى على منهجية دبلوماسية بل على منهجية صدامية. منهجية الفأس في الرأس والخنجر في الظهر.

في وقت يبسط النظام الإماراتي سياسة القبضة الأمنية ويرفض كل رؤية إصلاحية في البلاد حيث يرمي برجالاتها في السجون والمنافي وفي الوقت الذي لا يبادر بالقيام بأي إصلاح سياسي، أمني أو حقوقي بالبلاد، وفي الوقت الذي يعيش في قطيعة مع رموزه ومثقفيه، وفي الوقت الذي يستعبد فيه الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحرارا، وفي الوقت الذي يبني فيه ستائر من الإسمنت والحديد بينه وبين شعبه وأخرى رملية بينه وباقي دول الخليج التي سرعان ما تسقطها النوايا الصادقة ليعيد تشييدها من جديد بأياد مرتجفة، وفي الوقت الذي يسوّق كنظام متماسك وديمقراطي، إلا أن كل ذلك لم يسكت أصوات أصفاد الحديد وسماع صمت الزنازن ونواح الثكلى وعذابات العبيد.

لقد كان لحمم القنابل التي ألقاها سلاح الجو الإماراتي أن بشّرتنا بعصر التتّار الجديد. فرؤية صور الدمار الذي عمّ بعض المدن العربية والفوضى التي سادت شوارعها وصور الأشلاء الممزّقة والجثث الملقاة في المزابل والتي قتلت غدرا برصاص مدفوع أجره من نفط الإمارات ومن ثروة أبناءها الذين لا يزال الكثير منهم يسكن أكواخا بدائية، محرومون من كل أساسيات الحياة، هؤلاء الذين عندما تزورهم يعترضونك برش العطور وإطلاق البخور، تدفع إلى القول الخالد: "وين ماشين ؟"

الفــهرس

الإمارات ما قبل الكارثة
أسرار وخفايا

وراء الأبراج البلورية الشاهقة والشوارع الفسيحة، إماراتيون يعيشون في أكواخ تحجبهم كثبان رملية، مواطنون وأجانب يقبعون وراء القضبان في الدهاليز والأقبية أو في سجون مفتوحة بالصحراء، يفترشون الرمل، تلفّهم السماء، يلفحهم لهيب الشمس وينتظرون الخلاص من رعب السّراب تحت سياط جلاّديهم.

داخل الأبراج البلورية الشاهقة، عصابات تنشط في تجارة البشر والرقيق، أجانب يغتصبون بكل وحشية، دعارة تديرها-مافيا السلطة، مزادات تباع فيها الإمارات مقابل رشاوي وعمولات تقبضها عصابات النظام.

في نظام لا يعرف معنى لحقوق الإنسان ويجهل مفردات الديمقراطية، ينتشر جواسيسه لإسقاط أنظمة وتخرج طائراته لتلقي بحممها على الأبرياء من العرب والمسلمين، تاركة الخراب والدمار في أقذر إبادة ذاتية عرفتها البشرية .

في هذا الكتاب الكثير من الأسرار والخفايا لنظام يعيش لحظات ما قبل وقوع الكارثة التي لن تقف تداعياتها عند حدود الإمارات بل ستضرب المنطقة بأسرها.

سامي الجلّولي، أكاديمي مختص في الحقوق الأساسية والعلوم السياسية.
باحث في الأنظمة السياسية العربية والنظام السياسي السويسري

Before the disaster

9 789973 029065

www.easymedia.ch

2015